

العنوان:	الإقليد فى شرح المفصل : دراسة وتحقيق " الجزء الرابع : من بداية قسم الحروف إلى نهاية المخطوط "
المؤلف الرئيسي:	الجندي، أحمد بن محمود بن عمر، ت. 700 هـ.
مؤلفين آخرين:	المجري، محمد مصباح المغربي، ابن طاهر، محمد امحمد عثمان، بادى، يوسف حسين(معد، مشرف)
التاريخ الميلادي:	2006
موقع:	مصراتة
الصفحات:	1 - 548
رقم MD:	774962
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة 7 أكتوبر
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	ليبيا
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التراث العربى، النحو العربى، الإعراب النحوى، البلاغة العربية، تحقيق التراث، الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر، ت. 538 هـ.
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/774962

الجزء المحقق

أ- القسم الثالث

في الحروف

بسم الله الرحمن الرحيم

[القسم الثالث في الحروف][1]

/ قوله: (الحرف ما دل على معنى في غيره، ومن ثم لم **ينفك من اسم أو فعل يصحبه، إلا في مواضع مخصوصة، حذف فيها الفعل، واقتصر على الحرف، فجرى مجرى النائب، نحو قولهم: نَعم، وبلَى، وإِيْ، وإنَّهْ، ويا زيدُ، وقدْ في قوله:** [أ/243] [ب/177] [ج/155]

.... *** .... **وكأَنْ قدِ**)[2].

معناه أن [الحرف][3] لا يتصور معناه إلا عند انحيازه إلى الاسم أو الفعل على ما سبق الإيماء إليه في أول الكتاب[4]، ألا تراك لا تقول: علَى واقع، مع صحة قولك: الاستعلاء واقع، وإن كان يدل [على][5] على الاستعلاء، لكن [لا][6] دلالة استقلال بل عند انحيازه إلى ما ذكرنا من الاسم أو الفعل، [فلما كانت دلالته في غيره لم ينفك عن اسم أو فعل يصحبه إلا في مواضع مخصوصة، حذف فيها الفعل][7]، واقتصر على الحرف، [فجرى] مجرى النائب عن الفعل، [فـ] [8] قولك: نعم، في جواب من قال :

---

(1) سقط من " أ و ج".

(2) جزء من بيت سيأتي ذكره قريبا.

(3) في " أ " [الحروف].

(4) يقصد قوله: (فإن قلت: فلم سمي الحرف حرفا ؟... قلت: لأن الحرف غير مستقل بالفائدة، والمعنى بعدم استقلاله بها أن معناه لا يتصور غير مقيس إلى غيره؛ لأن الحروف وُصل وروابط، تتلاقى بها المعاني الاسمية والفعلية، ولا عبرة بمفهوماتها على الانفراد، وتكاد تكون نسبة الحروف إلى الأسماء والأفعال كنسبة الأعراض إلى الجواهر، فأشبه الحرف، وهي الناقة الضامر التي تعجز عن طي المسالك، ... وقيل: هو من الانحراف؛ لانحرافه تارة إلى الاسم، وأخرى إلى الفعل، نحو: الرجل، وقد خرج، فحرف التعريف و "قد" حرفان، ووجه تقديم الاسم عليهما ــ أي: على الفعل والحرف ــ وتأخر الحرف عنهما ــ أي: عن الاسم والفعل ــ أن الاسم هو الأقوى؛ لأنه غير مفتقر في انعقاد الكلام منه إليه، ولذا أخر الحرف عنهما؛ لانحطاطه عن الاسم بدرجتين، وعن الفعل بدرجة). اهـ بتصرف. المخطوط أ / 6 ، 7 .

(5) سقط من " ب ".

(6) سقط من " أ ".

(7) سقط من " أ ".

(8) سقط من " أ " .

هل قام زيد ؟ بمنزلة: نعم قام زيد، وقولك: بلى، في جواب: ألم يقم زيد ؟ بمنزلة: بلى قام زيد، و[قولك][1]: إي والله، في جواب: هل خرج زيد ؟ بمنزلة: إي والله خرج زيد، و"إنَّ" فائدته فائدة نعم، قال :

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا * كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ**[2]

والهاء للسكت، و" يا " قائمة مقام أريد أو أعني، [3] وكَأَنْ قد في قوله:

---

(1) سقط من" أ ".

(2) البيت من مجزوء الكامل، قائله عبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في: ابن قيس الرقيات، عبيد الله، ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تح/محمد يوسف نجم، دار الفكر، بيروت، 66.

والشاهد فيه قوله "إنه"، حيث استشهد به على مجيء "إن" حرف تصديق، كما تأتي "نعم" للتصديق. البيت في:

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو. تح / فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، 1987ف، ط/2، 133.
- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تح/عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، 1991ف، ط/1. 3/ 151، 162/4.
- الرماني، أبي الحسن علي بن عيسى، معاني الحروف، تح / عبد الفتاح شلبي. دار نهضة مصر، 110.
- ابن جني، أبي الفتح عثمان. اللمع في العربية، تح / حامد مؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت. 1985ف، ط/2، 95، التخمير 8/4، 102،66.
- ابن يعيش، موفق الدين بن علي، شرح المفصل، تح / عبد الحسين المبارك. عالم الكتب. بيروت، 1988ف، ط/1، 6/8.
- ابن مالك، جمال الدين بن محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تح / محمد عط. طارق السيد. دار الكتب العلمية. بيروت، 2001ف. ط/1، 414/1.
- المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني. تح / أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، 119، لسان العرب، " أ. ن. ن " 124/1.
- المرادي، الحسن بن قاسم. الجنى الداني في حروف المعاني، تح/فخر الدين قباوة. محمد نديم، دار الآفاق. بيروت، 1983ف، ط/2، 399.
- ابن هشام، عبد الله جمال. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح / محمد محي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت. 38/1.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح/عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1986ف، ط/1، 213/11 .

(3) أصل حرف النداء أن يقال: يا أعني زيدا، ولذا قال سيبويه في تمثيله: (يا إياك أعني). الكتاب 356/2. التخمير 8/4، رصف المباني 453.

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا *** لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ(1)

بمنزلة: كأن قد زالت، وهذا المجموع معنى قوله: (إلا في مواضع [مخصوصة](2) حذف فيها الفعل، إلى آخره).

وقوله: (إلا في مواضع) غير مستقيم؛ لأنه يوهم صحة استعمال الحرف في بعض المواضع من غير متعلق، وما ذاك بصحيح؛ فإنّ المحذوف إذا كان مرادا فهو في حكم الموجود، بدليل أنه لا بد لكل فاعل من رافع، وليس بمستقيم أن يقال: إلا في بعض المواضع، مع أن الرافع قد يكون محذوفا.

وقوله: (حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف) ليس بمستقيم أيضا؛ لأنه يوهم أن الحذف إنما يكون في الفعل دون الاسم؛ لوقوعه إثباتا [بعد](3) النفي، ولأنه في مقام

---

(1) البيت من الكامل، قائله النابغة الذبياني، وهو في : الذبياني، النابغة، ديوان النابغة الذبياني، تح/حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، 2005ف، ط/2، 38.

ويروى أزف. وأفد بمعنى قرب. اللسان " أ . ف . د "، 1/ 84.

والشاهد فيه قوله: " وكأن قد "، حيث حذف الفعل بعد " قد "؛ لدلالة الكلام عليه. والبيت من شواهد :

- المبرد، أبي العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح / محمد عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1385هـ، 2 / 42.

- ابن جني، أبي الفتح عثمان، الخصائص، تح / محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1956ف، ط/1، 2/ 361، 131/3 .

- ابن عصفور، أبي الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير، تح / صاحب أبي جناح، 110/1، 189/2.

- الزبيري، أبي عبد الله محمد بن شرف، الجامع الصغير في علم النحو، تح / محمد هلال، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، 1986ف، 195.

- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تح / يوسف عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1996ف، ط/2، 241/3.

- التخمير 8/4، 88، 134، ابن يعيش 110/8، شرح التسهيل 424/3، رصف المباني 448،125،72، الجنى الداني 146، المغني 171/1، 260، الخزانة 197/7، 198، 8/9، 10 .

(2) سقط من " أ ".

(3) في " ب " [على].

التعليم، فإذا ذكر حكما وخصصه بقسم يكون ذلك إيذانا منه [أن][1] غيره ليس مثله.

وقد يحذف الاسم أيضا، فإنك إذا قلت: أزيد قائم ؟ فقيل: نعم، كان المحذوف الاسم، كما أنك إذا قلت: أقام زيد ؟ فقيل: نعم، كان المحذوف الفعل، فظهر أن الاسم والفعل سيان في صحة حذفهما، إلا أن [بعض ما مثله] [2] يختص بالفعل، مثل: يا زيد، وكأن قد.

---

(1) في " ب " [بأن].

(2) في " أ " [في بعض أمثلته].

[ومن أصناف الحرف][1]حروف الإضافة.

قوله: (سميت بذلك؛ لأن وضعها **على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء).**

أي: أنها توقع بين القبيلين ملابسة بوجه من الوجوه على حسب معانيها، وسميت حروف الجر أيضا؛ لأن شأنها أن تجر فعلا إلى اسم، كـ"تصحت له"، أو اسما إلى اسم، نحو المال لزيد.

قوله: (وهي فوضى في ذلك وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء **).**

يقال الناس فوضى في هذا، أي متساوون، لا تباين بينهم، من المفاوضة وهي المساواة والمشاركة[2]، قال معاوية[3] لبعضهم[4]: (بم ضبطت ما أرى ؟ قال: بمفاوضة العلماء، كنت إذا لقيت عالما أخذت ما عنده وأعطيته ما عندي)[5]، وقوم فوضى: متساوون لا رئيس لهم[6]، قال :

لا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوْضَى لاَ سَرَاةَ لَهُمْ * وَلاَ سَرَاةَ إِذَا جُهَّالُهُمْ سَادُوا** [7]

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) اللسان " ف . و. ض " 171/5.

(3) هـو: أبو عبد الرحمن معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب القرشي، ولد بمكة. أسلم يوم فتح مكة. كان من الكتبة الفصحاء، توفي سنة 60 هـ رضي الله عنه، ترجمته في :

- الحسيني، محمد بن علي، التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة، تح/د. رفعت فوزي، مكتبة الخانجي. القاهرة، 1997 ف، ط/1، 1682/3.

- العسقلاني، أحمد بن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، دار صادر، بيروت، 1328هـ، ط/1. 433/3. الأعلام 261/7.

(4) هو: دغفل بن حنظلة النسابة المشهور. اللسان " ف. و . ض " 171/5.

(5) ابن قتيبة، أبو محمد الدينوري، عيون الأخبار، تح/محمد الأسكندراني،دار الكتاب العربي. بيروت. 1996ف. ط/2، 516/2، اللسان "ف. و. ض" 171/5.

(6) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تح / أحمد عطار، دار العلم للملايين. بيروت، 1956ف، ط/4، "ف. و. ض " 1099/3.

(7) البيت من البسيط، مختلف في قائله، فهو للأفوه الأودي في: ديوانه ، تح/د.محمد التونجي، دار صادر، بيروت، 1998ف، ط/1، 66.

القالي، أبي علي بن القاسم، الأمالي، دار الكتاب العربي، بيروت، 255/2.

قوله: (وهي على ثلاثة أضرب ضرب لازم للحرفية، وضرب كائن اسما وحرفا، وضرب كائن حرفا وفعلا، فالأول تسعة أحرف: من، وإلى، وحتى، وفي، والباء، واللام، وربَّ، وواو القسم، وتاؤه، والثاني خمسة أحرف: على، وعن، والكاف، ومذ، ومنذ، والثالث ثلاثة أحرف: حاشا، وخلا، وعدا).

لم يجعل "من" من قبيل ما استعمل حرفا وفعلا مع [أنه][1] أمر من [مان][2] يمين[3] أيضا؛ لأن "من" لا يصير فعلا إلا بإعلال وتغيير، وكلام المصنف أنه يكون على أصل وضعه من غير إعلال، وهذا هو الجواب بعينه في أنه لم يعدّ "إلى" من قبيل ما استعمل حرفا واسما، و"على" من قبيل ما استعمل حرفا وفعلا واسما، بل عد الأول في الحرفية، والثاني في غير الفعلية؛ لأن ألف "الى" بمعنى النعمة[4] عن ياء فعلها؛ لأنه اسم متمكن، فلم يصر كذلك إلا بالإعلال.

[وألف "علا" في الفعلية عن واو، بدليل قولهم علوت، فلم يصر "علا" إلا بالإعلال][5]، وبقولنا اسم متمكن خرج الجواب عن "علا" المستعمل اسما؛ لأنه مبني غير متمكن، والمبنية بالأصالة ألفاتها كألفات الحروف لا يتصور لها أصول، فلذا حكم بأن "على" يستعمل حرفا واسما؛ لأنه كذلك في أصل وضعه حرفا واسما من غير [إعلال][6] ويرد على ما ذكرنا في"علا" في الفعلية"خلا"، فقد عدّه من قبيل ما [يستعمل][7] حرفا

=

ابن يعيش 8/8، التخمير9/4، اللسان " ف . و . ض " 5 /171 .

وهو لأبي الأسود الدؤلي في: ديوانه ، صنعة أبي سعيد السكري، تح/محمد آل ياسين، مؤسسة إيف للطباعة، بيروت، 1982 ف، 144.

والبيت ليس فيه شاهد نحوي، بل ذكره الشارح لبيان معنى قول المصنف (وهي فوضى).

(1) في " ب " [أن].

(2) في " ب" [ان].

(3) المين الكذب ، اللسان "م. ي. ن" 117/6 .

(4) اللسان "أ. ل . ا " 100/1.

(5) سقط من " ب و ج".

(6) في " ب" [إعمال].

(7) في " ب" [استعمل].

وفعلا، وألفه في الأصل واو، كقولك: خلوت، فلا يصير كذلك إلا بالإعلال، والجواب أن "خلا" التي [ذكرها][1] في الفعلية ليست "خلا" التي نقول فيها: خلا يخلو، وإنما هي خلا الواقعة في الاستثناء، وهي بمثابة "علا" في الاسمية في عدم [قبولها][2] التصرف، وألفات الأفعال التي لا تصرّف فيها كألفات غير المتمكنة من الأسماء، [فافهم][3].

قوله: (فـ"مِنْ" معناها ابتداء الغاية، كقولك: سرت من البصرة إلى الكوفة).

[ألا ترى أن قولك من البصرة مؤذن بأن البصرة مبدأ سيرك ومنشاه.

قوله: (وكونها مبعضة **في نحو: أخذت من الدراهم، ومبينة في نحو:** ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾[4]، **ومزيدة في نحو: ما جاءني من أحد، راجع إلى هذا**).

هذا إشارة إلى قوله: (معناها ابتداء الغاية)، [فـ][5] كونها للتبعيض وللتبيين وللزيادة راجع إلى معنى [الابتداء لغاية] [6]، غير متجدد عن ذلك المعنى][7]، ألا ترى أنك إذا قلت: أخذت من الدراهم فالمعنى أخذت بعضها، وليس هذا بمنفك عن معنى الابتداء، بدليل أن قولك: أخذت من الدراهم دال على أن الدراهم موضع أخذك، كما أن قولك: سرت من البصرة كان مؤذنا بأن البصرة مبدأ سيرك، فإن قلت: فلم أفادت "من" التبعيض في أخذت من الدراهم ولم تفده في سرت من البصرة، مع أنها في الفعلين تفيد معنى ابتداء الغاية ؟ قلت: لأن التبعيض في أخذت من الدراهم ممكن، بخلاف قولك: سرت من البصرة، فالتبعيض غير ممكن فيه؛ لأنك إذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها؛ لأنك تقول: سرت من البصرة، ولا تريد أنك سرت من موضع ولم تفارق حدودها، هذا في "من" التبعيضية.

---

(1) في " ج " [ذكرنا].

(2) في " ب " [قبوله].

(3) سقط من " ب "، وبدله [كالذين، ولكن كونها بمعنى إلى].

(4) الحج، من الآية "28".

(5) الفاء سقطت من " أ ".

(6) في " ب و ج " [ابتداء الغاية].

(7) سقط من " ج ".

أما في "من" التبيينية فلأن الرجس في الأوثان وغيرها، فلما قيل: ﴿ مِنَ ٱلْأَوْثَانِ ﴾ بيّن ما هو المقصود بالاجتناب، وجعل مبدأ الاجتناب هو الأوثان.

وأما المزيدة فنحو "من" في قولك: ما جاءني من أحد، "من" هنا مزيدة، إذ لا فرق بين قولك: ما جاءني أحد، وبين قولك: ما جاءني من أحد، وقولك: من أحد في: ما جاءني من أحد معناه من واحد هذا الجنس إلى أقصاه، فيكون معنى ابتداء الغاية مستفادا كما ترى، فإن قلت: قد زعمت أنها مزيدة، دخولها كخروجها، فمن أين هذه الفائدة الجليلة ؟ قلت: ما ذكرنا من معنى الاستغراق، ومعنى الاستغراق قد حصل بقولك: ما جاءني أحد، [فإنك إذا قلت: ما جاءني أحد، كان المجيء منفيا عن الآحاد كلها][1]، [بدليل أنه لا يقال][2]: ما جاءني أحد / بل اثنان، فإذا دخلت "من" على نحو: ما جاءني من أحد أكدت معنى الاستغراق؛ لأن معنى الاستغراق مستفاد منها.

[244/أ]

قوله: (ولا تزاد عند سيبويه[3] إلا في النفي[4]، **والأخفش[5] يجوز الزيادة في الإيجاب[6]، ويستشهد بقوله عز وعلا:** ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾[7]).

لما ذكرنا من أن "من" المزيدة فائدتها تأكيد معنى الاستغراق، وذلك المعنى في النفي لا في الإثبات، إذ لا يستقيم أن تقول: جاءني من رجل، وتريد من واحد إلى أقصاه؛ لأن الإثبات

---

(1) سقط من " ب و ج "، وبدله [ألا ترى أنه لا يصح أنه تقول].

(2) سقط من " ج ".

(3) هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام النحاة البصريين، أصله من البيضاء من أرض فارس، قدم البصرة وبها نشأ، وأخذ عن الخليل، ويونس بن حبيب، وأبي الخطاب الأخفش، وعيسى بن عمر، صنف في النحو الكتاب، توفي بالأهواز سنة 180هـ. البغية 229/2 ، 230 الأعلام 81/5.

(4) الكتاب 316/2، المقتضب 136/4،137.

(5) هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي لغوي عروضي، أخذ عن سيبويه، له مصنفات، من أشهرها: معاني القرآن، والاشتقاق، والمقاييس، توفي على الأرجح سنة 215 هـ. البغية 590/1،591،الأعلام 102/3،101 .

(6) بيان ذلك في:

- الأخفش الأوسط، أبي الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تح/د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي. القاهرة. 1990ف، ط/1، 298/1.

- الزجاج، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تح / إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، 1965ف 416/2 - 419.

(7) نوح، من الآية "4" .

لواحد لا يوجب الإثبات للكل، فلو ساغ زيادتها في الواجب - وهي غير مفيدة شيئا - كان ذلك صنعا كلا صنع.

وحجة أبي الحسن الآية المتلوة في المتن، أي يغفر لكم ذنوبكم؛ لأنه قد جاء: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾[1]، فلو لم يحمل قوله: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ على الزيادة يلزم التناقض، وهو محال.

[والحجـــة][2] لسيبويه أن "مِنْ "هنا للتبعيض، أي: بعض ذنوبكم، والذنوب كلها ليست بمغفورة؛ بدليل قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾[3].

أمـــا قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ فوارد في هذه الأمة، وقوله: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ ورد في قوم نوح، فمن الجائز أن يغفر لقوم نوح البعض، ولا تناقض، ثم لو سلم أن الآيتـــين لإحدى الأمتين لجاز أن يغفر الجميع لبعضهم، والبعض لبعضهم، فعلم أن الوجه ما ذكره سيبويه .

قوله: (ولا تزاد عند سيبويه إلا في النفي) غير مستقيم؛ لأنها تزاد في قولك: هل [جاء][4] من أحد، [باتفاق][5]، فلو قال: في غير الواجب لكان أسدَّ[6].

بين المصنف وجوه "من"، وجعلها في معنى / الابتداء أصلا لسائرها، وهو[7] ما ذهب إليه المبرد[8]، وعند عامة النحويين على أربعة أوجه[9].

---

(1) الزمر، من الآية " 50 ".

(2) في" أ " [والجواب].

(3) النساء، من الآيتين " 47، 115 ".

(4) في " ج " [جاءك].

(5) سقط من " ب ".

(6) لأن غير الواجب يشمل النفي والنهي والاستفهام وغيرها.

(7) المقتضب 1/44،45، 4/137،138.

(8) هـو: أبـو العـباس محمـد بن يزيد المبرد الأزدي البصري، أخذ عن المازني وغيره، كان إماما من أئمة العربية، له مصنفات كثيرة منها: الكامل، المقتضب، معاني القرآن، توفي ببغداد، سنة285هـ. البغية 2/269-271، الأعلام 7/144.

(9) هي: ابتداء الغاية، والتبعيض، والتبيين، والزيادة في غير الواجب. بيان ذلك في:

- ابن السراج، أبي بكر محمد سهل، الأصول في النحو، تح/د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة. بيروت، 1988م، ط/3، 1/409 -411 .

=

وعند سيبويه على ثلاثة[1]، وهو يجعل "من" التبعيضية والتبيينية مسمى واحدا، وحجته أن التبعيض والتبيين متقاربان، فالتبعيض ليس إلا التفصيل، كالتبيين.

وحجة المبرد ما مر في أثناء ما ذكرنا.

قال ابن درستويه[2]: ("مِنْ" حقها البناء على السكون، وحق أولها الفتح، ولكن كسر للفرق بينها وبين "من" التي هي اسم). [3]

قوله: (و"إلى" معارضة لـــ"من"، دالة على انتهاء الغاية، كقولك: سرت من البصرة إلى بغداد، وكونها بمعنى المصاحبة في نحو قوله: عز وجل: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾[4] **راجع إلى معنى الانتهاء).**

أي: مضادة، فـــ"من" دالة على الابتداء، و"إلى" على الانتهاء، ألا ترى أن قولك: سرت من البصرة إلى الكوفة معناه أن الكوفة منقطع السير ومنتهاه، كما أن البصرة مبتدؤه ومنشاه، والابتداء مع الانتهاء متضادان.

والوجه الثاني: أن تجيء بمعنى ["مع" كالآية، ولكن كونها بمعنى][5] "مع" راجع

=

- ابن الحاجب، أبي عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تح/د. موسى بناي العليلي. إحياء التراث الإسلامي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الجمهورية العراقية، 142/2، 143.

- ابـــن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تح/أحمد عبد الستار، عبد الله الجبوري. مطبعة العاني. بغداد، 1971 ف، ط/1. 1/ 197، 198.

- العكبري، أبي البقاء، المتبع في شرح اللمع، تح/عبد الحميد الزوي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1994ف، ط/1، 369/1- 373.

- إعـــراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج، 417/2-421، معاني الحروف 384، ابن يعيش 10/8، شرح الكافية 263/4-270، الجنى الداني 308.

(1) هي: ابتداء الغاية، والزيادة في النفي، والتبعيض. الكتاب224/4، 225.

(2) هـــو: أبـــو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه، فارسي الأصل، صحب المبرد، وأخذ عن الدارقطني، كان شديد الانتصار للبصريين، صنف: الإرشاد في النحو، وشرح الفصيح، وغريب الحديث، ومعاني الشعر، وأخبار النحاة، وغير ذلك، توفي سنة347هـــ. البغية 36/2، الأعلام 76/4 .

(3) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة،1372هـــ، ط / 34/2.

(4) النساء، من الآية "2".

(5) سقط من " ب و ج ".

إلى معنى الانتهاء؛ لأن الآية ضمنت معنى الضم، والضم يتعدى بـــ"ـــإلى"، [أي][1]: ولا تأكلوا أموالهم ضامين إلى أموالكم، إذ النهي لا يتناول الأكل حقيقة وإنما يتناول الضم، والمعنى لا تنتهي أموالهم إلى أموالكم، فتكون "إلى" من صلة فعل الانتهاء، ويظهر التضمين قوله:

إِذَا تَغَنَّى الْحَمَامُ الْوُرْقُ هَيَّجَنِي * وَلَوْ تَغَرَّبْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارِ[2].**

ضمن هيجني معنى ذكّر، فعدّاه إلى المفعولين، وتعّزى عنه أي تصبر.

قوله: (و"حتى" في معناها، **إلا أنها تفارقها في أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو ما يلاقي آخر جزء منه؛ لأن الفعل المعدى بها الغرض فيه أن يتقضّى ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه، وذلك قولك: أكلت السمكة حتى رأسها، ونمت البارحة حتى الصباح، ولا تقول حتى نصفها أو ثلثها، كما تقول إلى نصفها وإلى ثلثها**).

"حتى" على وجوه:

أحدها[3]: أن تكون حرف جر؛ فتختص بالاسم؛ لاختصاص الجر به، وهي كـــ"إلى" لانتهاء الغاية، أي: معنى الانتهاء بجميعها، وهي معنى قوله: (وحتى في معناها) إلا أن المفارقة من وجوه:

أحدها: أن مجرور "حتى" يجب أن يكون شيئا به ينتهي المذكور، نحو: أكلت السمكة حتى رأسِها، ألا ترى أن المذكور قبل حتى - وهو السمكة - ينتهي بالرأس، أو شيئا عنده ينتهي المذكور، نحو: نمت البارحة حتى الصباح، إذ المذكور- وهو البارحة - ينتهي عند الصباح؛ لأنه من أجزاء اليوم لا من أجزاء الليلة، وليس بمشروط في مجرور "إلى" أن

---

(1) سقط من " ب ".

(2) البيت من البسيط، للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه 49.

والشاهد فيه "هيجي"، حيث ضمن "هيجني" معنى "ذكرني"، كما ذكر الشارح. البيت في:

- القرشي، أبي زيد محمد بن أبي الخطاب، جمهرة أشعار العرب، دار المسيرة، بيروت، 1983ف، ط/53.1.

- الجمل في النحو 104، الكتاب286/1، الخصائص 425/2، 428، التخمير 11/4، اللسان "ه . ي . ج"375/6.

(3) في "ج" [إحداها].

يكون بهذه المثابة، ألا ترى إلى قوله عزمن قائل: ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾[1]، فالأيدي لا تنتهي بالمرافق لا عندها؛ لأنها ليست بحرز آخر من الأيدي، ولا علاقة للحرز الآخر منها؛ لأن الأيدي من رؤوس الأصابع إلى المناكب، ولذا امتنع أكلت السمكة حتى نصفها، ولم يمتتع إلى نصفِها؛ لأن الفعل المتعدي بـــ"حتى" [في الأكل والنوم][2] كالأكل والنوم فيما ذكرنا.

قيل الغرض في ذلك الفعل أن يتقضى الشيء [الذي تعلق ذلك الفعل][3] بذلك الشيء شيئا فشيئا حتى يأتي الفعل على ذلك، وذلك الشيء السمكة والبارحة، والسر فيه أن الغاية إما مضروبة كالرأس في السمكة، فإنه الغاية التي تنتهي السمكة بها، وكذا الصباح مع الليلة، أو مصنوعة كنصف السمكة في قولك: أكلت السمكة إلى نصفها، فقد انتهى الأكل عند بلوغ النصف، إلا أنه ليس بالغاية المضروبة للسمكة في نفس الأمر، فعيّنت "حتى" للمضروبة، و"إلى" مطلقة تستعمل في كل غاية، ألا ترى إلى صحة قولهم: أكلت السمكة إلى نصفها، وإنما لم يعكسوا؛ لأن "حتى" / على أربعة أحرف، و"إلى" على ثلاثة، فيختص الزائد، وهو "حتى " بالغاية المضروبة، والناقص، وهو "إلى" بالمصنوعة، إذ لا نقصان في المضروبة بخلاف المصنوعة، وزيادة الحرف تدل على زيادة المعنى.

قوله: (ومن حقها **أن يدخل ما بعدها فيما قبلها، ففي مسألتي السمكة والبارحة قد أكل الرأس ونيم الصباح**).

والوجه الثاني من وجوه المفارقة: أن مجرور "حتى" يلزم أن يكون داخلا في حكم ما قبلها[4]، ففي مسألتي السمكة والبارحة قد أكل الرأس، ونيم الصباح، وذهب بعضهم[5]

---

(1) المائدة، من الآية "7".

(2) سقط من " أ و ج ".

(3) في " ب و ج " [الذي ذلك الفعل متعلق].

(4) والمراد بقوله: (أن يكون مجرورها داخلا في حكم ما قبلها)، هو أن مجرورها لا يكون إلا بعضا مما قبلها، كالرأس من السمكة، أو كبعض منه، كالصباح مع الليل. المغني 123/1.

(5) مـــذهب الأكثرين تجويز كون ما بعد حتى متصلا بآخر أجزاء ما قبلها، نحو نمت البارحة حتى الصباح. كما يكون جزءا منه، مثل: أكلت السمكة حتى رأسها، بالجر في المثالين، وذهب السيرافي وجماعة إلى وجوب ان يكون ما بعـــد "حتى" جزءا مما قبلها، كما في حتى العاطفة، فلا يجوز عندهم نمت البارحة حتى الصباح، لا جرا ولا نصبا؛ لأنه =

إلى أنه يجوز أن يقال: أكلت السمكة حتى رأسِها، على أن الأكل قد انقطع عند الرأس، وهو وهم منه بيّن؛ لِما ذكرنا أن الغرض في ذلك الفعل أن يتقضى الشيء الذي تعلق به الفعل شيئا فشيئا حتى يأتي الفعل على ذلك الشيء كله، فلو انقطع الأكل عند الرأس لا يكون فعل الأكل آتيا على السمكة كلها.

قوله: (ولا تدخل على مضمر، **فتقول: حتاه كما تقول إليه**).

والوجه الثالث من تلك الوجوه أن "حتى" لا تدخل على مضمر بخلاف "إلى"، فإنها تدخل على المظهر والمضمر، والفرق أن مجرور"حتى" يجب أن يكون آخر جزء [من الشيء أو ما يلاقي آخر جزء][(1)] منه، والمضمر لا يمكن أن يكون جزءا من الشيء، بل هو نفسه.

أما "إلى" فليس شيء مما ذكرنا مشروطا في مجرورها، فلا يرتدع دخولها.

قوله: (وتكون عاطفة).

ما ذكرنا من الوجوه كان في أحد وجوه"حتى"، ولها وجهان آخران :

أحدهما: أن تكون عاطفة، وفي هذا الوجه جارية مجرى الجارّة في تضمنها معنى الغاية، تقول: ضربت القوم حتى زيدًا، ومررت بالقوم حتى زيدٍ، وجاء القوم حتى زيدٌ، والدليل على تضمنها معنى الغاية في هذا الوجه / أنك لو جررت كان المعنى صحيحا، [245/أ] وإنما يتغير بالعطف [الحكم][(2)]، وهو أنها تتبع الثانيَ الأول، كالواو العاطفة.

وتجيء إما: للتعظيم، نحو: مات الناس حتى الأنبياء [عليهم السلام][(3)]، ألا ترى

=

متصل بالشيء لا جزء منه، أما جزء الشيء فيجر مثل: أكلت السمكة حتى رأسِها.

ويرى ابن مالك: أن ذلك ليس بلازم. تفصيل هذه المسألة في: شرح التسهيل 35/3 ، 36، 37، شرح الكافية 4/ 274، الجنى الداني 544،545.

– أبـــي حـــيان، أثير الدين محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح/رجب عثمان، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998ف، ط/1، 1754/4، 1755، المغني 1/ 123، 124، الهمع 23/2.

(1) سقط من "ب و ج ".

(2) سقط من "ج".

(3) سقط من "ب و ج ".

أنك تعظم، أو للتحقير، نحو: قدم [الحجاج][1] حتى المشاة.

و"حتى" هذه مخالفة لسائر حروف العطف في أن ما بعدها يجب أن [يكون مجانسا لما قبلها][2]، فلا تقول: ضربت القوم حتى حمارا، ولا ضربت الرجال حتى امرأة، كما تقول: ضربت القوم وحمارا، والسبب ما قلنا: إنها للغاية، والدلالة على أحد طرفي الشيء، ولن يتصور أن يكون طرف الشيء من غيره، فلو قلت: رأيت القوم حتى حمارا، كنت جعلت الحمار طرفا للقوم، وذلك محال، ولذا جاء فيها التعظيم والتحقير؛ لأن الشيء إذا أخذ من أدناه فأعلاه طرف له، فالأنبياء عليهم السلام غاية جنس الناس لو أخذنا من أدني المراتب واستقريناها صاعدين، وإذا أخذ من أعلى الشيء فأدناه طرف له، كالمشاة من الحاج، نأخذ من الأقوياء الراكبين، وننزل فننتهي إلى المشاة، وهو منقطع الجنس.

قوله: (ومبتدأ ما بعدها **في نحو قول امرئ القيس**[3]:

.... * وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ**)[4].

والثاني من الوجهين وهو الوجه الثالث من وجوه "حتى": أنها تجيء حرفا، مبتدأ ما بعدها، والشاهد له ما أنشده من قول امرئ القيس، فالجياد مبتدأ، وما يقدن خبره، فلو كانت عاطفة لما دخلت عليها في البيت واو العطف، إذ لا يقال جاءني زيد وفعمرو، وأوله:

---

(1) في "ب و ج" [الحاج].

(2) في "ب " [لايكون مخالفا لما قبلها].

(3) هو: الشاعر امرؤ القيس بن حُجر الكندي، يماني الأصل، ومولده بنجد. أشهر شعراء العرب. له ديوان مطبوع. وقد اعتنى المعاصرون بشعره وسيرته، توفي سنة80 ق هـ. الخزانة329/1-334، الأعلام 11/2، 12.

(4) البيت من الطويل، قائله امرؤ القيس، وهو في ديوانه ، تح/محمد أبي الفضل إبراهيم. دار المعارف، مصر، 93

وسيأتي ذكر صدره قريبا.

والشاهد فيه "حتى الجياد"، حيث جاءت "حتى" ابتدائية، ورفع الاسم الذى بعدها على الابتداء. والبيت من شواهد: الجمل في النحو 162، الكتاب 27/3-626، المقتضب 40/2.

- ابن خالويه، أبي عبد الله الحسين بن أحمد، إعراب القراءات السبع وعللها، تح/د.عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992ف، ط/1، 291/1، التخمير 14/4، ابن يعيش 15/8، 19، اللسان " غ . ز . ا" 34/5، رصف المباني181.

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ *** ....

أي سرت بهم ليلا، ويروى مطوت[1] بهم، والمطو المد[2]، يريد أنه مد بهم في السير، والكلال الإعياء[3]، والمطي جمع مطية، وهو البعير الذي يركب ظهره[4]، ويروى:

.... **حَتَّى تَكِلَّ غَزِيُّهُمْ**[5] *** ....

هي جمع غاز، كحاج وحجيج.

وقوله: (حتى الجياد ...... البيت) يعني أن الخيل كلت فطرحت أرسانها على أعتاقها، وتركت تمشي ولم يحتاجوا إلى قودها؛ لأنها قد ذهب نشاطها، فهي إذا خليت لم تذهب يمينا ولا شمالا وسارت معهم.

والمراد من قوله: (ومبتدأ ما بعدها) أن الجمل المستقلة تقع بعدها، وليس معنى المبتدأ والخبر على الخصوصية[6].

قوله: (ويجوز في مسألة السمكة **الوجوه الثلاثة**).

أي: يجوز حتى رأسِها بالجر، ورأسَها بالنصب، ورأسُها بالرفع، على تقدير: رأسُها مأكول، فالرأس مبتدأ، ومأكول خبره، وقد أباه بعض البصريين[7]، وما هو بجيد؛ لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف كما في سائر الأخبار، فلا وجه لإبائه ورده.

وفي مسألة البارحة لا يجوز العطف؛ لأن الصباح ليس بمجانس لليله، ولذا خص مسألة السمكة دون مسألة البارحة.

قوله: (و"في" معناها الظرفية، **كقولك: زيد في أرضه، والركض في الميدان**).

اعلم أن كلمة "في" تجعل ما تدخل عليه ظرفا لما قبلها، فإذا قلت: زيد في أرضه،

---

(1) هي رواية الديوان. ص93.

(2) اللسان "م . ط . ا " 68/6 .

(3) اللسان " ك. ل. ل". 429/5.

(4) اللسان " م . ط . ا " 69/6 .

(5) هي رواية التخمير 4 / 14، شرح أبيات المفصل 1019/2.

(6) ابن يعيش 8 / 19.

(7) منهم الأخفش، وتبعه ابن مالك وغيره، معاني القرآن للأخفش:127/1. شرح جمل الزجاجي 517/1. شرح التسهيل 37/3، الجنى الداني 552، الارتشاف 1755/4، المغني123/1، الهمع 24/2.

فالمعنى أن الأرض قد اشتملت على زيد وصارت ظرفاً له، وكذلك الركض في الميدان، فالمعنى أن الميدان قد اشتمل على الركض وصار ظرفا له، فبهذين المثالين تبين أن ما تدخل عليه " في" يكون ظرفا للأعيان [والمعاني][1] جميعا.

قوله: (ومنه: نظَرَ في الكتاب).

أي إذا قلت: زيد نظر في الكتاب، كأن الكتاب جعل وعاء لنظره، والمراد نظر القلب لا نظر العين، بدليل قولهم: زيد تفكر في الكتاب، ولو لم يكن المراد ما ذكرنا للزم أن لا يصح قولهم: تفكر في الكتاب، وفائدة قولنا أن المراد نظر القلب أنك لو قلت: الكتاب محل مشتمل على نظره يقع هو فيه كما كان الركض يقع في الميدان كذبت، فلذا فصل المصنف بقوله: (ومنه: نظر في الكتاب)، والفصل بين ما فيه ظرفية محققة وما فيه ظرفية مقدرة لازم.

قوله: (وسعى في الحاجة).

مناسبة هذا الكلام للنظر فيه من حيث إنه لمّا صرف العناية إليها صارت كأنها قد اشتملت عليه؛ لغلبتها على قلبه.

قوله: (**وقولهم في قول الله عز وجل:** ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[2] : **إنها بمعنى "على"** عمِل على الظاهر، **والحقيقة أنها على أصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه**).

أي الناس يقولون: إن " في" [في الآية][3] بمعنى "على" وليس كذلك؛ لأن "في" تفيد من التمكن ما لا تفيده "على"، بدليل أن الكائن في الظرف إن لم يحرك لم يكد يخرج عن الظرف خلاف المستعلي، وهنا تفصيل: وهو أن كل ما كان فيه معنى الاحتواء أو ما نزل منزلته فهو موضع " في"، وكل ما كان فيه معنى الاستعلاء دون الظرفية فهو موضع "على"، وكل ما كان فيه معنى الاستقرار ومعنى الاستعلاء فهو صالح لهما، تقول: جلس في الأرض وجلس على الأرض، فلذا حمل المصنف قوله تعالى ﴿ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ على

---

(1) في "ب و ج" [والمعنى].

(2) طه، من الآية " 70 " .

(3) [في] الثانية سقطت من " ج " ، وفي " ب " [الآية في].

أنه للظرف، ولم يعبأ بقول من قال[1] إنه بمعنى "على".

وأما جلست في الدار فهو موضع "في" دون "على".

قوله: (و"الباء" معناها الإلصاق، كقولك: به داء، أي: التصق به وخامره، ومررت به، وارد على الاتساع، والمعنى التصق مروري بموضع يقرب منه /). [ب/179]

قال سيبويه: (باء الجر معناها الإلزاق والاختلاط)[2]، أي شدة وصول الثاني بالأول في نهاية القرب.

قوله: (ويدخلها معنى الاستعانة [في][3] نحو: كتبت بالقلم، ونجَّرت بالقدوم، وبتوفيق الله حججت، وبفلان أصبت الغرض).

أي: ألصقت الكتابة بالقلم على وجه الاستعانة، فالقلم آلة لتوصل المستعمل [بها][4] [إلى][5] فعل الكتابة، وكذا قولهم: بتوفيق الله حججت. إذ توفيق الله [جل وعز][6] جعل موصولا إلى الحج.

قوله: (ومعنى المصاحبة، في نحو: خرج بعشيرته، ودخل عليه بثياب السفر، واشترى الفرس بسرجه ولجامه).

هذا عطف على معنى الاستعانة، أي: ويدخل الباء معنى المصاحبة، ألا تراك تقول:

---

(1) هم الكوفيون، وتبعهم الزجاج وابن مالك ذهبوا إلى أن " في" توافق "على"، قال الفراء: (قوله: ﴿ ولأصلبنكم في جذوع النخل ﴾ يصلح "على" في موضع "في").

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تح/حمد أبي الفضل إبراهيم، عالم الكتب، بيروت،1980ف. ط/2،186/2.

- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه. تح/د.عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، 1988ف، ط /1، 368/3.

- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج 806/2، المقتضب 319/2، معاني الحروف96، شرح جمل الزجاجي 511/1، 512، شرح التسهيل 27/3، الارتشاف1725/4. نهمع30/2.

(2) الكتاب : 4 / 217 .

(3) موجودة في متن المفصل.

(4) سقط من " أ ".

(5) في " أ " [نحو].

(6) في " ب و ج " [تعالى].

خرج بعشيرته، المعنى خرج ملتبسا بعشيرته، ودخل ملتبسا بثياب السفر، واشترى الفرس ملتبسا سرجه ولجامه، ففي جميع ما ذكرنا من الأمثلة معنى الإلصاق والاستعانة في بعضها دون البعض، وكذا المصاحبة في بعض[1].

قوله: (وتكون مزيدة في المنصوب، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[2] **وقوله:** ﴿ بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾[3] **وقوله:**

.... * سُودُ الْمَحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ[4]**

وفي المرفوع، كقوله تعالى: ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾[5]**، وقول امرئ القيس:**

أَلاَ هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ * بِأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا)[6]**

---

(1) معنى الاستعانة أي: استعنت بهذه الأشياء على هذه الأفعال، ومن أمثلتها: كتبت بالقلم، ونجرت بالقدوم، ..... وأما المصاحبة فيراد بها الملابسة، كقوله: خرج بعشيرته، ودخل عليه بثياب السفر. واشترى الفرس بسرجه ولجامه. أي: خرج ومعه عشيرته مصاحبا لها، وكذا بقية الأمثلة كما وضحه. التخمير 17/4، ابن يعيش 22/8.

(2) البقرة، من الآية "194".

(3) القلم، الآية "6".

(4) البيت من البسيط، أوله:

هُنَّ الْحَرَائِرُ لاَ رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ *** ....

مختلف في نسبته، فهو للراعي النميري في: الراعي النميري، عبيد بن حصين، ديوان الراعي النميري. تح/نوري القيسي. هلال ناجي، المجمع العلمي العراقي، العراق، 1980ف، 101، اللسان "س . و . ر" 365/3، وهو لقتال الكلابي في:

- الأصفهاني، أبي الفرج علي بن الحسين، الأغاني، تح /لجنة من الأدباء، دار الثقافة، بيروت،1990ف، ط/8، 23 /339، ولكليهما في الخزانة 107/9، وبلا عزو في:
- المرزوقي، أبي علي، شرح ديوان الحماسة، تح / أحمد أمين، عبد السلام هارون. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1951ف، ط/1، 383/1.

والشاهد فيه قوله" " لا يقرأن بالسور"، حيث دخلت الباء على المنصوب، وهو المفعول به.

والبيت من شواهد: التخمير17/1، 18، ابن يعيش 23/8، الإيضاح 148/2، المغني 29/1.

(5) النساء، من الآية " 165".

(6) البيت من الطويل، قائله امرؤ القيس، في ديوانه ص392.

والشاهد فيه "بأن"، زيدت الباء في المرفوع، وهو "أن" الواقعة مع معموليها فاعلا لأتاها.

والبيت من شواهد: الخصائص335/1، التخمير 19/4، ابن يعيش 23/8، 24. شرح الكافية283/4. اللسان "ب . ق . ر" 233/1، الخزانة 524/9.

القياس أن تكون مزيدة في المنصوب؛ لأن حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية؛ لأنها وضعت لإيقاعها معاني الأفعال على الأسماء، فإذا كانت موضوعة لمعنى المفعولية كان دخولها في حال الزيادة على المنصوب أدخل في القياس؛ لجعلك حال الزيادة / تابعة [246/أ] لحالة الأصالة، وقد سبق ذكره قبل[1]، فقولك: ما رأيت من رجل، أحسنُ من قولك: ما جاءني من أحد، فلعل المصنف قدم الزيادة في المنصوب على الزيادة في المرفوع لهذا السبب.

والتقدير في الآيتين ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾، [و﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ][2] بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ بنصب "أي"؛ لوقوع ما في الكلام من معنى العلم عليه، قيل[3] وكأن الأصل فستبصر ويبصرون أيّكم هو المفتون، بنصب "أي" على أنها هي الموصولة كأنه قيل: وتبصرون الذي هو المفتون منكم، ثم حذف الشطر الأول من صلتها، وهو "هو" فصار أيكم المفتون، كقوله تعالى ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾[4] في قراءة[5] هارون[6] بالنصب، ثم أدخلت الباء مزيدة، فقيل: بأيكم المفتون، ودخولها على منصوب كما ترى، ولا تظنن أن أصله "أيُّكُم" المفتون على أن "أيا" مبتدأ، والمفتون خبره، وأن "أيا"هي المتضمنة لمعنى الاستفهام التي من شأنها التعليق؛ إذ التعليق مع أفعال القلوب، و"أبصر" ليس من هاتيك الأفعال، ولأنه لا يقال عند التعليق: علمت بأيكم في الدار.

---

(1) ص 26،27 من هذه الرسالة .

(2) القلم الآية " 5 "، وفي " ب و ج " [فستبصرون].

(3) معانـــي القـــرآن للفراء 3 / 173، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج 671/2، معاني القرآن وإعرابه للزجاج 5 /205، التخمير 17/4، 18، الإيضاح 147/2، 148.

(4) مريم، من الآية " 68 ".

(5) هـــذه القراءة منسوبة إلى هارون وإلى غيره ومنهم الأعرج والأعمش وغيرهما. الكتاب 2 /399، معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/ 399، و العكبرى، أبو البقاء، عبد الله بن حسين. إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1993ف. 411/2، 412.

= أبو حيان، أثير الدين أبو عبد الله، البحر المحيط، دار التراث العربي، بيروت، 1990 ف، ط/2، 6 / 209.

(6) هو: هارون بن موسى الأزدي بالولاء، المنبوز بالأعور، عالم بالقراءات والعربية، من البصرة، كان يهوديا فأسلم، وحفـــظ القـــرآن، وقـــرأ الـــنحو، وحدث، وكان أول من تتبع وجوه القراءات والشاذ منها، كان قدريا معتزليا، له مصنفات منها: الوجوه والنظائر في القرآن، توفي قبل المائتين. البغية 321/2، الأعلام 63/8.

وعند الكوفيين[1] أن المفتون مصدر، والباء متعلقة به، كأنه قيل بأيكم الفتنة.

وتقدير البيت لا يقرأن السور، والمحاجر جمع محجر، وهو ما بدا من النقاب مما على العين[2]، وتقدير أمثلة المرفوع وكفى الله، وحسبك زيد، فحسبك مرفوع بالابتداء، وخبره زيد.

والأصل هل أتاها أن امرأ القيس بيقر، تملك اسم أم امرئ القيس، وبيقر الرجل أقام بالحضر، وترك قومه بالبادية، وقيل: بيقر خرج من الشام إلى العراق، وقيل: بيقر خرج من أرض إلى أرض[3]، أي: ألا هل أتاها بيقرته؛ لأن "أن" مع اسمها وخبرها في تقدير [مصدر مضاف][4]، بيقرته – كما ترى- فاعل [أتى] [5]، فتكون الباء في "بأن" مزيدة في المرفوع، وقوله: (والحوادث جمة) حشو مليح؛ لأنه من جنس الكلام الذي [هو] [6] فيه، فإن إتيان البيقرة من جملة الحوادث.

قوله: (واللام للاختصاص، كقولك: المال لزيد، والسرج للدابة، وجاءني أخ له وابن له، وقد تقع مزيدة، قال تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾[7])

هذا أعم من قولهم للمُلك؛ إذ في كل ملك اختصاص، ولا ينعكس، ألا ترى أن السرج ليس بملك للدابة، وهو مختص بها، فإذا استعمل اللام فيما هو أصل للملك فمعناها [الاختصاص مع الملك، كقولك: المال لزيد، وإذا استعملت في غيره فمعناها][8] الاختصاص المجرد من الملك.

---

(1) معانـــي القـــرآن للفـــراء 173/3، معاني القرآن وإعرابه للزجاج 204/5،205، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج671/2، إملاء ما من به الرحمن 562/2، التخمير 18/4.

(2) اللسان " ح . ج . ر" 30/2 .

(3) اللسان "ب . ق . ر" 233/1،234.

(4) في " ب " [المصدر المضاف].

(5) في" ب" [أتاها].

(6) سقط من "ب و ج".

(7) النمل، من الآية "74".

(8) سقط من "ب".

[وقوله:][1]:﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ أي: ردفكم، إذ ضمن الآية معنى فعل يتعدى باللام، نحو: دنا لكم وأزف لكم، ومعناها تبعكم ولحقكم[2]، هذا إذا كانت اللام متأخرة عن الفعل، فإن تقدمت فالأحسن أن تكون زائدة، ومؤكدة لعمل الفعل، وناصرة له على العمل؛ لأن المعمول لمّا تقدم على الفعل ضعف العمل قليلا، ألا ترى أنهم يبطلون عمله، ويقولون: زيد ضربت، على تقدير ضربته، فإذا أدخل اللام فقيل: لزيد ضربت، صرفت الابتداء عن الاسم وخصصته بالفعل / الذي يعمل فيه النصب في حال التأخر البتة، نحو: ضربت [ج/157] زيدا، ومثال [التقديم][3] في قوله تعالى ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[4].

قوله: (و"رب" للتقليل)

أصل "رب" أن تكون مناقضة لـــ"كم" الخبرية، فـــ"كم" للتكثير، و"رب" للتقليل، تقول: رب رجل يفهم، وأنت تقصد أن تقلل ذلك، ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة، كقولهم: رب بلد قطعت، وشبهوها في هذا الوجه بما يجيء من الاستفهام على وجه التقرير، كقول جرير[5]:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمطَايَا * وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ[6]**

ووجه التشبيه أن الهمزة أصلها للاستفهام، ثم غلب عليها التقرير الذي هو نقيض

---

(1) سقط من " أ ".

(2) اللسان " ر . د . ف " 60/3.

(3) في "ج" [التقدم].

(4) يوسف، من الآية "43".

(5) هو: جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي اليربوعي من بني تميم، أشعر اهل عصره، ولد ومات في اليمامة، لم يثبت أمامه إلا الفرزدق والأخطل، كان هجّاء مرا، وهو من أغزل الناس شعرا، جمعت نقائضه مع الفرزدق، وله ديوان مطبوع، توفي سنة 110هـــ. الأغاني 4،3/8، الخزانة 75/1، الأعلام :119/2.

(6) البـــيت من الوافر، من قصيدة لجرير يمدح فيها عبد الملك بن مروان. وهو: في ديوانه. تح/عمر الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 1977ف، ط/1، 101.

والـــشاهد فـــيه قوله: "ألستم"، حيث جاء الكلام إثباتا وتقريرا، غير محتاج إلى جواب، مع أنه استفهام، وقد أتى به الشارح مثالا على خروج الكلام على معناه الأصلي، وهو موضع من مواضع الاستطراد الكثيرة لدى الشارح.

البيت في: الخصائص 463/2، المغني 17/1، ابن يعيش 123/8، اللسان " ن . ق . ص " 245/6.

الشك، كما صنع مثل هذا في "رب"، فغلب عليها التكثير الذي هو نقيض التقليل.

قوله: (ومن خصائصها **أن لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة، فالظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد أو جملة، كقولك:** رب **رجل جواد، ورب رجل جاءني، ورب رجل أبوه كريم**).

[أي][1]: أنها تفارق سائر حروف الجر من وجوه:

أحدها: أنها لا تدخل إلا على النكرة، بخلاف أخواتها من حروف الجر؛ لأن النكرة دالة على الكثرة، فيصبح فيها معنى التقليل، ولأن القلة يعبر بها عن النفي، يقال: قل رجل يقول ذاك إلا زيد، أي: ما رجل، كما أن النكرة يعبر بها عن المجهول، والمنفي والمجهول متقاربان.

الثاني: [أن][2] مجرورها إن كان مظهرا يلزمه أن يكون موصوفا، بخلاف سائر الحروف، والمعنى في ذلك أن الفعل الذي تسلطه هي على الاسم يجيء محذوفا في الأكثر، فألزموا مجرورها المظهر وضعا جَبْرًا لما ظهر من النقصان.

قوله: (**والمضمرة حقها أن تفسر بمنصوب،** كقولك: رُبَّهُ رجلا).

الضمير في " رُبَّهُ " شائع، ما أريد به شيء معين، مثل: زيد وعمرو، وإنما أريد به شيء ما؛ فلذا فسر بالنكرة كما ترى، ولو كان معينا كما في: لي مثله رجلا لجاز أن تقول: ربك رجلا كما يجوز: لي مثلك [رجلا][3]، فلما لم يجز علمت أن الضمير هنا شائع.

قوله: (**ومنها أن الفعل الذي تسلطه على الاسم يجب تأخيره عنها**).

الوجه الثالث: أنها مختصة بصدر الكلام، لا يجيء الفعل الذي تسلطه هي إلا متأخرا عنها؛ لأن التقليل والنفي من واد واحد؛ لما ذكرنا آنفا، والنفي كالاستفهام في أنهما يستدعيان صدر الكلام، ومثلهما الشرط؛ لأن النفي والاستفهام والشرط معان تدخل على الجمل لتغير معناها، فيجب أن يصرف عنان العناية إلى ذكرها أوّلا لكونها مقصودة في الكلام.

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) سقط من " ب ".

وموضع "رب" وما [عملت][1] فيه نصب[2]، كما هو شأن سائر الحروف الجارة مع مجروراتها.

قال النحويون[3]: (إن رب رجل جواب؛ لأنك تقول: رب رجل عالم رأيت، لمن قال لك ما رأيت [رجلا] [4] عالما، أو قدرت أن قائلا يقوله).

قوله: (وأنه يجيء محذوفا في الأكثر، كما حذف مع الباء في باسم الله)

"أنّ" بفتح الهمزة معطوف على "أن" في "ومنها أن الفعل".

الوجه الرابع: أن فعلها يجيء في الأكثر محذوفا، وليس يلزم ذلك مع أخواتها من حروف الجر، فالحذف لدلالة الحال، والعلم به، كقولك: رب رجل جاءني، ورب رجل أبوه كريم، أي: رب رجل جاءني كلّمته، ورب رجل أبوه كريم لقيته، كما حذف الفعل مع الباء في "باسم الله"؛ لما ذكرنا من دلالة الحال عليه، فقولك: "باسم الله" معناه باسم الله أبتدئ، فحذف الفعل وجعل استعماله متروكا.

ولعل المصنف أشار بقوله: (كما حذف مع الباء في باسم الله) إلى أن حذف فعل "رب" لما ذكرنا من دلال الحال؛ لأنها لا تقع إلا جوابا، فيكون فعلها معلوما، فتستغني عنه بقرينة ما تقدم، كذا قاله بعض المحققين [5]. /

قوله: (قال الأعشى[6]:

---

(1) في " أ و ب " [علمت].

(2) هذا مذهب الزجاج وموافقيه ومنهم الشارح، وهو مخالف لمذهب غيرهم من النحاة القائل بأن محل مجرورها علـى حسب العامل بعدها، فهو نصب، في نحو: رب رجل صالح لقيت. ورفع، في نحو : رب رجل عندي. ورفع أو نصب، في نحو: رب رجل صالح لقيته، لا أنها لازم النصب. بيان ذلك في: الأصول في النحو 416/1، التخمير 22/4. شرح جمل الزجاجي 1/ 508، 509، المغني 136/1،137، الهمع 27/2 .

(3) ذكـر هـذا القـول ابن السراج، الأصول في النحو 417/1. التخمير 20/4، ابن يعيش 27/8، شرح جمل الزجاجي 502/1، شرح التسهيل 44/3، شرح الكافية 287/4، 289، 290، الهمع 28/2.

(4) سقط من " أ و ج ".

(5) هو ابن الحاجب، الإيضاح 151/2 .

(6) هـو: أبـو بصير ميمون بن قيس الوائلي. المعروف بأعشى قيس، والأعشى الكبير. شاعر جاهلي فحل، من أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام ولم يسلم، كانت وفاته باليمامة، سنة 7 هـ ، ترجمته في :

- ابـن قتيبة، أبي محمد عبد الله الدينوري، الشعر والشعراء، تح/ حمد محمد شاكر. دار الحديث، القاهرة،2001
=

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْ ***مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ[1]

فهرقته ومن معشر صفتان لرفد وأسرى، والفعل محذوف).

الرفد الإناء الذي يحلب فيه[2]، وأراد هنا الدم [الذي][3] أراقه من القوم، فكأنه قال: رب دم مهراق، وقوله: (وأسرى) معطوف على رفد، [فـ][4] كأنه قال: رب أسرى.

وقد علمت أن ما تدخل عليه "رب" من المجرور المظهر لا بد له من صفة، فيجب أن يكون حرف الجر الذي هو "من" في (من معشر) متعلقا بمحذوف يكون صفة لأسرى، حتى كأنه قال: وأسرى كائنين من معشر، فهو بمنزلة قولك: رب رجل في الدار، أي: استقر في الدار، ولو علقت "من" بقوله: (أسرى) بمعنى: رب مأخوذ من معشر لم يجز؛ لأنه يتنزل منزلة رب ضارب زيدا، ويبقى مجرور "رب" بلا صفة، ويجري مجرى قولك: رب خير من زيد، في أن الجميع اسم واحد، بمنزلة أن تقول: "رب" [و][5] أسرى، وتسكت، فكان التقدير: رب رفد مهراق في ذلك اليوم ضممته إلى أسرى، ورب أسرى كائنين من معشر أقيال فككتهم، والأقيال جمع قَيْل، وهو الملِك. [6]

قوله: (ومنها أن فعلها يجب أن يكون ماضيا، **تقول: رب رجل كريم قد لقيت، ولا يجوز سألقى أو لألقين).**

[الوجه الخامس: أن فعلها يجب أن يكون ماضيا][7]؛ لأنك إذا قلت: رب رجل

=

ف، ط/1، 257/1، الخزانة 175/1، الأعلام 341/7.

(1) البيت من الخفيف، قائله الأعشى، وهو في: الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير. تح/عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، 2005ف، ط/1، 166.

والشاهد فيه حذف جواب "رب"، والتقدير كما وضحه الشارح: رب رفد مهراق ضممته إلى أسرى، ورب أسرى من معشر أقيال فككتهم. البيت في: الجمهرة 61، التخمير 21/4، ابن يعيش 28/8، 29، الإيضاح 152/2.

(2) اللسان " ر . ف . د " 96/3.

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) في " أ " [وكأنه] بالواو بدل الفاء .

(5) الواو سقط من " أ ".

(6) اللسان " ق . ي . ل " 355/5.

(7) سقط من " ب و ج ".

كريم لقيت، كنت مخبرا بأن الذي لقيته قليل، ولا يعلم أن الذي ستلقاه فيما بعد قليل أم كثير، وإنما العلم عند الله، فلذا جاز ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1]، و[قد][2] قيل[3]هو بمعنى: وَدّ؛ لأن إخبارات الله [جل وعز][4] مما لا يتطرق إليه الخلف والكذب، فينزل ما سيكون منزلة الكائن.

قوله: (وتكف بــ"ما"، فتدخل حينئذ على الاسم والفعل، كقولك: ربما قام زيد، وربما زيد في الدار).

اعلم أن "ما" إذا دخلت على "رب" كفّتها عن العمل، وهيأتها للدخول على الاسم والفعل كمثاليه.

قيل[5]: لما كانت "رب" تناسب "قد" في معنى القلة ساغ أن تدخل على الفعل بعد الكف بــ"ما"؛ لتغير الأشياء عن أصولها بالكف، ونظائره جمة.

وإنما امتنع الدخول على الفعل قبل الكف لاختصاص الجر بالاسم، ولأنها لما كفت بــ"ما" عزلت عن العمل، فلم يبق اختصاصها بالاسم.

قوله: (قال : أبو دؤاد[6]:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ * وَعَنَا جِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ)[7]**

---

(1) الحجر، من الآية " 2 ".

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) معاني القرآن للأخفش 411/2، معاني القرآن وإعرابه للزجاج 172/3.

(4) بدله في " ب و ج " [تعالى].

(5) مــن القائلــين بهذا الخوارزمي صاحب التخمير، وأبو نصر الفارابي، وطائفة من النحاة، واختاره ابن هشام في المغني. التخمير 23/4، المغني 134/1، اليمع 25/2.

(6) هو: أبو دؤاد جارية بن الحجاج بن عصام الإيادي، شاعر جاهلي قديم، أكثر شعره في وصف الخيل، وله شعر في المدح والفخر وغيرهما، وقد اختلف في تحديد اسمه اختلافــاً كثيرا. الشعــر والشعراء 237/1، الخزانة 590/9، الأعلام 106/2.

(7) البيت من الخفيف، من قصيدة لأبي دؤاد الأيادي يذكر فيها قومه، وهو في: الخزانة 586/9.
والــشاهد فيه "ربما الجامل "، حيث دخلت "رب" على الجملة بعد كفها بــ"ما"، وهو مذهب المبرد، وتبعه المصنف، وابن مالــك. بــيان ذلك في: الزمخشري ، محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، دار الجيل ،بيروت، 1323 هــ. 387، ابن يعيش 30/8، شرح التسهيل 42/3، شرح الكافية 294/4، الجنى الداني 456.

هو جمع الجمل، والمؤبل الكثير [الإبل][1]من [أبل][2] الإبل جمعها للقنية[3]، والعناجيج جياد الخيل، واحدها عنجوج[4]، يقول: إن هؤلاء ذوو إبل كثيرة، وخيل متوالية، وليسوا فقراء.

قوله: (وفيها لغات: "رُبُّ" الراء مضمومة والباء مخففة مفتوحة أو مضمومة أو مسْكنة، ورَبّ الراء مفتوحة والباء مشددة أو مخففة، ورُبَّت بالتاء، والباء مشددة أو مخففة).

مسكنة بإسكان السين كذا السماع.

قال الشيخ أبو علي [5] في الشيرازيات[6]: (يتصرف في "رب" بالحذف / والزيادة[ب/180] بالتأنيث؛ لمشابهتها الاسم من حيث كانت خلاف "كم، وكم" اسم).

وذهب أبو الحسن إلى أنها اسم[7]؛ لانتفاء لازم الحرفية لحرف الجر، وهو التعدية، بكأنك تقول: رب رجل كريم أدركت، كانت "رب" موصلة أدركت إلى الرجل، وأدرك متعد، فكيف يقال: إنه يتعدى بـــ"رب"، ولم يوجد حرف جر اتصل بالفعل المتعدي إلا وقد جرى عليه الحكم بأنه زائد، ولم يقل بزيادة "رب" أحد ؟ [فالجواب][8] أنها حرف جر

=

البيت في: ابن الشجري، ضياء الدين علي العلوي، الأمالي الشجرية، 186/1، 364. التخمير23/4، ابن يعيش 29/8، 30، الإيضاح 153/2، شرح الكافية 295/4، رصف المباني 193، المغني 137/1. الهمع 26/2.

(1) سقط من " أ و ج ".

(2) سقط من " أ ".

(3) اللسان " أ . ب . ل "1/ 28.

(4) اللسان "ع . ن . ج " 438/4.

(5) هــو: أبــو علــي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، عالم بالعربية، أخذ عن الزجاج وابن السراج، له مصنفات كثيرة منها: الحجة، التذكرة، التكملة، الإيضاح في النحو، كتب المسائل، وغيرها. توفي ببغداد سنة 377هــ. البغية 496/1، 4967، الأعلام179/2، 180.

(6) الفارســي، أبــو علــي، المسائل الشيرازيات، تح/د. حسن بن محمود هنداوي. كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع. السعودية، 2004 ف، ط/1، 260/1.وعبارة الشيرازيات مقتضبة ليست كما أوردها الشارح.

(7) وهو مذهب الكوفيين أيضا، واختاره الرضي. المقتضب 66/3 بالهامش، الأصول في النحو 418/1- 422. شرح التسهيل 46/3، شرح الكافية 288/4 - 290، الجنى الداني 439، الهمع 25/2 .

(8) في " ج " [والجواب].

وقع في كلامهم على وتيرة "من" الاستغراقية في نحو: ما جاءني من رجل، فكما أنها مفيدة وإن لم تكن أوصلت فعلا إلى اسم، كذلك "رب" تكون مفيدة وإن لم توصل فعلا إلى اسم، فكما أنك إذا قلت: ما جاءني من رجل، أردت إفادة معنى غير التعدي وهو الاستغراق، كذلك تقول: رب رجل جواد أدركت، فتدخل "رب" وتريد معنى آخر غير التعدي وهو التقليل.

والوجه الثاني لأبي الحسن: أنها في نحو: رب بلد قطعت مساوية لـــ"كم"[1] { حَذْوَ القُذَّةِ بِالقُذَّةِ }[2] [ونقيضة][3] لها في أصل وضعها، ولم يُشك في اسمية "كم"، فكذا في "رب"، [فالجواب] [4] أن امتناع دخول حرف الجر على "رب" لا على "كم"، في نحو: بكم رجل مررت، مع امتناع نحو: برب رجل جواد [مررت][5]، [فتدخل "رب" وتريد معنى آخر غير التعدي وهو التقليل، والوجه الثاني في:][6] مررت، ينادي بصحة ما ذهبنا إليه[7] وبطلان ما قاله[8].

---

(1) الأصول في النحو 418/1، شرح التسهيل 50/3، الجنى الداني 439، الارتشاف 1737/4 .

(2) جزء من حديث رواه الإمام أحمد في مسنده ولفظه: عن شداد بن أوس-رضي الله عنه-عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم-قال: { ليحملن شرار هذه الأمة على سنن الذين خلوا من قبلهم أهل الكتاب حذو القذة بالقذة }. ابن حنبل، الإمام أحمد. المسند، تح/ محمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993ف، ط/1، 155/4، رقم "17140".

وهو أيضا مثل يضرب في التسوية بين الشيئين، أي: مثلا بمثل، والقذة ريش السهم.

- العسكري، أبو هلال، جمهرة الأمثال، تح / محمد أبي الفضل. عبد المجيد قطامش. المؤسسة العربية، 1964 ف، ط/1، 381/1 .

- الميداني، أبو الفضل، مجمع الأمثال، تح / محمد محي الدين، مطبعة السنة المحمدية. 1955ف، 195/1.

- الزمخشري، جار الله، المستقصى في أمثال العرب، تح/دائرة المعارف، دارالكتب العلمية. بيروت، 1977ف، ط/1. 61/1، اللسان " ق . ذ . ذ " 216/5.

(3) في " ب " [ونظيرة].

(4) في "ب و ج " [والجواب].

(5) في "ب" [أدركت] .

(6) سقط من " أ و ج " .

(7) أي: صحة المذهب القائل بأن "رب" حرف وهو مذهب البصريين ومن تبعهم، ومنهم أبو الحسن في أحد قوليه.

(8) أي: بطلان ما ذهب إليه أبو الحسن من أنها اسم، موافقة للكوفيين ومن تبعهم.

قوله: (وواو القسم [مبدلة][1] عن الباء الإلصاقية في: أقسمت بالله، أبدلت عنها عند حذف الفعل، ثم التاء مبدلة عن الواو في: تالله خاصة).

لما كان باب القسم مستهدفا للحذف- لما به من كثرة الاستعمال المستدعية للخفة-جعلوا [الواو][2]،علما على حذف الفعل القسمي،واختصاص الواو بالإبدال لما بينها وبين الباء من التناسب من حيث قرب المخرج[3] [ومن حيث إن الواو للجمع والباء للإلصاق، وفي الإلصاق الجمع][4]،وشرط إبدالها حذف الفعل[5]؛ ولذا قيل:إنها عوض[6]، ومن ثم جاز أقسمت [بالله][7]،وامتنع أقسمت والله، [ونظر][8] إلى هذا الوجه من منع[9] العطف على عاملين فأجاب في قوله تعالى ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾[10] لما اعترض عليه بأنه

---

(1) سقط من " أ " .

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) قال سيبويه: (ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو). الكتاب 433/4.

(4) سقط من "ج" .

(5) المــذهب القائل بأن الواو بدل من الباء هو مذهب سيبويه وتبعه ابن السراج، والرماني، والمصنف، وابن يعيش، والرضي، وغيرهم، وأنكره أبو حيان. الكتاب 499/3، 500، الأصول في النحو 423/1، معاني الحروف61، ابــن يعيش32/8، شرح التسهيل67/3، شرح الكافية300/4،307، الجنى الداني36،154، الارتشاف1717/4، الهمع 39/2.

(6) هذا مذهب ثعلب وغيره من الكوفيين، واختاره ابن مالك، والمالقي. وأنكره الرماني. معاني الحروف61، شرح التسهيل63/3، رصف المباني 420، الارتشاف 1763/4-1772. الهمع 39/2.

(7) سقط من " أ ".

(8) في " أ " [ولغــز].

(9) ذهب الخليل وسيبويه إلى أن الواو المتكررة هي واو العطف الكتاب 501/3.

وتبعهما المصنف وابن مالك والجمهور، وذهب السهيلي إلى أن واو القسم هي في الأصل واو العطف، وضعف ذلك أبو حيان، وللرضي تفصيل. بيان ذلك في:

- الــسهيلي، أبــي القاسم عبد الرحمن، نتائج الفكر في النحو، تح/محمد إبراهيم البنا. منشورات جامعة قار يونس. 1978 ف، 249.

- الــسهيلي، أبي القاسم عبد الرحمن، أمالي السهيلي، تح / محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، مصر، 1970 ف. ط/1، 12، ابن يعيش 75/3، شرح الكافية 306/4،307، الارتشاف 1772/4. الهمع 39/2.

(10) الليل، الآيتان "1، 2 ".

قد عطف بالواو في "وَالنَّهَارِ" وهي واو العطف على عاملين:

أحدهما الفعل المحذوف، والآخر الواو التي هي حرف جر، [وقال في الجواب[1]: هذه الواو عوض من الفعل، وهي حرف جر] [2]، فصارت عاملة للعملين جميعا، فجرى مجرى عامل واحد عمل عملين، وذلك سائغ، كضرب زيد عمرا، ثم التاء [أبدلت][3] عن الواو على طريقة الإبدال في نحو: تراث، وسيجيء ذكره في المشترك –إن شاء الله تعالى–، وإنما أبدلت عنها ليستفاد بها التعجب، كما في قوله تعالى ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾[4].

[قوله: (وقد روى الأخفش[5] تَرَبِّ الْكَعْبَةِ).

إنما قيل ذلك؛ لأنه بمنزلة اسم الله تعالى في الظهور والاستعمال][6].

قوله: (فالباء لأصالتها **تدخل على المضمر والمظهر، فتقول: بالله وبك لأفعلن كذا، والواو لا تدخل إلا على المظهر؛ لنقصانها عن الباء، والتاء لا تدخل من المظهر إلا على واحد؛ لنقصانها عن الواو، وقولهم: والله، قيل: أصله من الله؛ لقولهم: مِن ربي إنك لأشِر، فحذفت النون؛ لكثرة الاستعمال، وقيل: أصله أيم، ومن ثم قالوا: مُن ربي بالضم، ورأي بعضهم[7] أن تكون الميم بدلا من الواو؛ لقرب المخرج).**

نقصت الواو عن الباء [بدرجة؛ لأنها بدل منها، فنقصت في الاستعمال بدرجة، حيث دخلت الباء][8] على المظهر والمضمر، ولم تدخل الواو إلا على المظهر، ونقصت التاء عن الباء بدرجتين؛ [لأنها بدل من الواو، وهي بدل من الباء، فتنقص التاء

---

(1) في "ب" زيادة [عن] بعد [الجواب].

(2) سقط من "ج" .

(3) تكررت في " أ ".

(4) الأنبياء، من الآية "57".

(5) ابن يعيش 34/9، شرح الكافية 300/4، الجنى الداني 57. الهمع 39/2، وهو شاذ.

(6) ما بين القوسين ذكره الشارح متأخرا عن هذا الموضع، وموضعه في المفصل هنا.

(7) لـم ينـسب هذا الرأي إلى قبيلة أو شخص معين. ابن يعيش37/9. الإيضاح155/2، شرح الكافية302/4. الجنى الداني 139.

(8) سقط من "ب و ج " وبدله [في الدخول].

بدرجتين][1]، فلذا دخلت من بين المظهرات على اسم الله تعالى وحده، فإن قلت: فما السر في تخصيصهم [التاء][2] باسم الله ؟ قلت: لما بالغوا في اليمين بالله استحبوا الابتداء باسمه فخصوا التاء به؛ لأن الباء وإن وقع بها الابتداء [ظاهرا][3] فهي مقتضية للفعل سابقا، فلا يقع الابتداء باسم الله تعالى تقديرا، وكذا شأن الواو؛ لأنها توهم العطف بخلاف [التاء][4].

قوله: (و"على للاستعلاء، تقول: عليه دين، **وفلان علينا أمير، وقال الله تعالى** ﴿ فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك ﴾[5] **)**.

والدين يستعلي من يلزمه، ولذا [قالوا][6]: ركبه دين، وكذا الأمير له علو، ولذا يخاطب صاحب الحرمة بالمجلس الرفيع والمجلس العالي.

قوله: (وتقول على الاتساع: مررت عليه، **إذا جزته)**.

اتسع في هذا كما اتسع في مررت به، وقوله: (إذا جزته) فسر كلمة "على" بالجواز؛ لأن المجاوزة / في سمت السفل يعبر [بها][7]عن / البعد كما يعبر بالبعد عن المجاوزة في سمت العلو، يقال: فلان بعيد الهمة، أي: عليُّها، كما يقال: فلان عليُّ الهمة، فالحاصل أن قولك: مررت عليه، معناه بعدت في المجاوزة.

قوله: (وهو اسم في نحو قوله:

غدَتْ مِنْ عَلَيْهِ **بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا**[8]*** ....

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) سقط من " ج " .

(3) في " أ " [فظاهرا] .

(4) سقط من "ب و ج .

(5) المؤمنون، من الآية "28".

(6) في "ب و ج " [قال] .

(7) في "ب و ج " [به].

(8) البيت من الطويل، قائله المزاحم العقيلي، وهو في الخزانة 535/6.

وتمامه: .... *** **تَصِلُّ وعن قيض ببيداء مجْهل**

والشاهد فيه قوله "من عليه"، حيث جاءت "على" اسما بدليل دخول حرف الجر عليها. البيت من شواهد :

- الأنصاري، أبي زيد، كتاب النوادر في اللغة، تلخيص ودراسة/د. محمد عبد القادر أحمد، منشورات جامعة =

أي: من فـــوقـــه).

يصف قطا، أي: غدت القطا من فوقه بعد ما تم ظمؤها، والظمء[1] مدة ما بين [الوردين][2]، فإن قلت: "على" كما تكون حرفا واسما كذلك تكون فعلا، فهو أحد الأشياء، فما بال المصنف أورده فيما هو أحد الشيئين ؟ قلت: [قد أجبنا عن هذا مرة[3]، ونقول][4] إذا كان اسما وحرفا فصورته واحدة، بخلاف إذا كان فعلاً.

قوله: (و"عن" للبعد والمجاوزة، كقولك: رمى عن القوس؛ **لأنه يقذف عنها بالسهم ويبعده).**

فإن قلت: ما تقول في قولهم: رمى بالقوس، [وقولهم: رمى على القوس][5]؟

قلت: "الباء" بالنظر إلى القوس التي جعلها آلة للرمي و مستعانا بها فيه، و"على" بالنظر إلى يد الرامي التي اعتمدت على القوس في الرمي، فأما "عن" فبالنظر إلى السهم الذي عداه عن القوس.

قوله: (وأطعمه عن الجوع، **وكساه عن العري؛ لأنه يجعل الجوع والعري متباعدين عنه، وجلس عن يمينه، أي: متراخيا عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه، وقال الله تعالى ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾[6]).**

أي: أبعد الجوع عنه، ولو قلت من الجوع فمعناه أطعمه بسبب الجوع، وهذا كقولهم:

=

الفـــاتح، ط/1، 454، الكتاب 231/4، التخمير 27/4، ابن يعيش 38/8، شرح التسهيل 11/3، شرح الكافية 50/4، 323، رصف المباني 371، اللسان " ص . ل . ل " 65/4، المغني 146/1.

– الأطـــه وي، مصطفى حمزة، نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النحو، تح/إبراهيم زبيدة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، 1992ف، ط/1، 100.

(1) اللسان " ظ . م . ء " 229/4 .

(2) في " أ " [الواردين].

(3) يقـــصد قـــوله: (و"على" من قبيل ما استعمل حرفاً وفعلاً واسماً ، ... وألف "علا" في الفعلية عن واو بدليل قولهم: علوت، فلم يصر "علا " إلا بالإعلال)، ثم قال: (فلذا حكم بأن "على" يستعمل حرفا واسما؛ لأنه كذلك في أصل وضعه حرفا واسما من غير إعلال). ص 24 من هذه الرسالة .

(4) سقط من " ب و ج " .

(5) سقط من " ب و ج " .

(6) النور، من الآية "61" .

سقاه عن العيمة[1]، أي: أبعدها عنه، ومن العيمة، أي: لأجلها ولسببها.

قوله: (وهو اسم [في][2] نحو قولهم: جلست مِن عن يمينه).

أي: من جانب يمينه، [لا يخرج هذا عن معنى البعد وإن كان اسما؛ لأن معنى هذا الكلام تباعدت عنه من ناحية يمينه][3]، إلا أنهم حكموا عليه بالاسمية؛ لدخول الجار عليه، وقالوا: إن معناه الجانب والناحية[4].

قوله: (**والكاف** للتشبيه).

التشبيه: (عقد القلب على أحد الشيئين، يسد مسد الآخر في معنى من المعاني)[5].

قوله: (**كقولك:** الذي كزيد أخوك).

أتى بهذا النظير؛ لأنه لا يمكن أن يكون الكاف هنا إلا حرفا؛ لأنه لو جعل اسما كان مضافا إلى زيد، والمضاف [و][6] المضاف إليه ككلمة واحدة، والذي موصول لا بد له من صلة، وهي إحدى الجمل الأربع،[7] فلاَ يَتْلَئِبُّ[8] حينئذ الكلام، إذ المقتضى في هذا الموضع جملة، و"كزيد" على معنى "مثل زيد" ليس بجملة، أما إذا كان الكاف حرفا فالحرف يقتضي فعلا، والفعل فاعلاً، وهو ضميره المستكن الراجع إلى الموصول، على نحو الذي حصل، مثل: زيد يتلئب الآخر ويستقيم؛ لأن الفعل مع الفاعل جملة، وهي المبتغاة في هذا الموضع.

قوله: (**وهو اسم في نحو قوله:**

.... *** **يَضْحَكْنَ** عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ)[9].

---

(1) العيمة شدة العطش، وقيل: شدة الشهوة للبن. اللسان " ع . ي . م " 480/4.

(2) في " ج " [من].

(3) سقط من "ج".

(4) التخمير 28/4، شرح الكافية 322/4 .

(5) التخمير 28/4 .

(6) في "ج [مع] .

(7) هـي: الاسـمية، والفعلـية، والظرف، والشرط وجوابه، فهذه الجمل تقع صلة وخبرا وحالا وصفة، قال ابن يعـيش: (الـصلة بأربع أشياء: الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والشرط وجوابه، والظرف). ويشمل الظرف الجار والمجرور. ابن يعيش 150/3،151.

(8) اتلأبَّ تتلأبا إذا استقام، والمتلئبّ المستقيم. اللسان " ت . ل . ء . ب " 306/1 .

(9) البيت من الرجز، قائله العجاج، وهو في الخزانة 166/10، وصدره :

يصف الأسنان، أي: عن مثل البرد الذائب.

قوله: (و لا تدخل على الضمير استغناءً [عنها][1] بمثل، **وقد شذ نحو قول العجاج**[2]:

وَأُمٌّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا).

أي: لا يدخلون كاف التشبيه على الضمير؛ لأنهم استغنوا عن ذلك بإدخال "مثل" كما استغنوا بإدخال "إلى" على المضمر عن إدخال "حتى" عليه، وقيل: لم تدخل على المضمر لكراهتهم دخولها عليه؛ لأدائه إلى مثل قولهم: "كك"، ولا يخفى على أحد قبحه، فرفضوا دخولها على المضمرات بأسرها؛ لأنها باب واحد.

وقد جرى على الأصل المرفوض العجاج في قوله:

(نَحَّـــى الذِّنَابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا)

(وَأُمُّ أَوْعَـــالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَـــا)

(ذَاتَ الْيَمِينِ غَيْرَمَا إنْ يَنْكَبَـــا) [3]

الذنابات مكان بعينه، وأم أوعال[4] هضبة بعينها، والكثب القريب[1]، وفي نحىّ

=

بِيضٌ ثلاث كنِعَاجٍ جُمٍّ * ....**

الجُمّ جمع جماء، وهي التي لا قرون لها، اللسان "ج . م . م " 464/1.

والشاهد فيه "عن كالبرد "، حيث دل على اسمية كاف التشبيه؛ لدخول حرف الجر عليه.

والبيت من شواهد : التخمير 29/4، ابن يعيش 42/8، 44، الإيضاح 157/2، شرح الكافية4 /324، اللسان "هـ . م . م" 357/6، الجنى الداني 79.

(1) في النسخ الثلاث [عنه] .

(2) هو: عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر التميمي، ولد في الجاهلية، ثم أسلم، من الشعراء، راجز مجيد، وكان لايهجو، وهو والد رؤبة الراجز المشهور، عاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك، له ديوان مطبوع، توفي سنة 90هـ. الخزانة 10/ 195،196، الأعلام 86/4،87.

(3) الأبيات من أرجوزة للعجاج، يصف حماراً وحشيا هرب من الصياد. الخزانة 195/10. 196.

والشاهد فيها قوله: " كها "، حيث دخلت كاف التشبيه على المضمر وهو شاذ؛ للاستغناء عنه بمثل ".

البيت محل الشاهد في: الكتاب 384/2، التخمير 29/4،30، ابن يعيش 16/8، الإيضاح 158/2، شرح جمل الزجاجي 474/1، شرح الكافية 326/2، اللسان " و . ع . ل " 464/6 ، الارتشاف 1710/4.

(4) أم أوعال هضبة معروفة قرب أنقد باليمامة. الأندلسي، أبو عبيد بن عبد العزيز. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تح/مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، 1983ف، ط1،212/3. مراصد الاطلاع 114/1.

ضمير لحمار وحش ذكره، يعنى: أنه مضى في عدوه ناحية من الذنابات فكأنه نحاها عن طريقه، وهي عن شماله بالقرب من الموضع الذي عدا فيه، [وليست بعيدة، وأم أوعال عن يمينه من الموضع الذي عدا فيه][2] كها أي: كالذنابات منه أو أقرب إليه منها، والضمير في "كها" للذنابات.

وقوله: (غير ما إن ينكبا) معناه: هما عن يمين طريقه وشماله، ومقدار ما بين كل من الموضعين وبين طريقه متقارب؛ إلا أن [يجوز][3] في عدوه فتصير الذنابات إن مال إليها في العدو أقرب من أم أوعال، وإن مال في العدو إلى أم أوعال صارت أقرب إليه من الذنابات، وأم أوعال رفع بالابتداء، و"كها" خبرها.

قوله: (و"مذ ومنذ" لابتداء الغاية في الزمان، **وكقولك: ما رأيته مذ يوم الجمعة، ومنذ يوم السبت، وكونهما اسمين ذكر في الأسماء المبنية).**

[هما في الزمان][4] كـــ"من" في المكان، ألا [ترى][5] أنك إذا قلت: ما رأيته مذ يوم الجمعة كان المعنى أن انتهاء الرؤية مبدؤه يوم الجمعة.

والكوفيون[6] جوزوا استعمال "مِن" في الزمان أيضا، محتجين بقوله [تعالى][7]: ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾[8].

والحجة لنا[9] أنا قد أجمعنا على أن "مِن" في المكان نظير "مُذ" في الزمان، وضع كل واحد منهما لمخصوص، فلم يجز مذ البصرة، فكذا لا يجوز: من يوم الجمعة.

أما الآية فالجواب عنها أنها على تقدير حذف المضاف، والتقدير: من تأسيس أول يوم

=

(1) اللسان " ك . ث . ب "

(2) سقط من " ج " .

(3) في" أ، ج " [يجود].

(4) سقط من " ب" .

(5) سقط من "ب و ج".

(6) مـــذهب الكوفيـــين استعمال "من" في الأزمنة، ووافقهم المبرد والأخفش وابن درستويه، وتبعهم ابن مالك. المقتضب 4/ 136، الأصول في النحو 409/1، ابن يعيش 10/8، 11، الجنى الداني 308، 309، شرح التسهيل 40/3، المغني 318/1.

(7) سقط من "أ " .

(8) التوبة، من الآية " 109 " .

(9) مـــذهب البـــصريين أن تستعمل "منْ " في الأمكنة كما تستعمل "مُذْ" في الأزمنة. معاني القرآن للأخفش 365/1. الجنى الداني 308،309، المغني 318/1.

الجمعة.

قال الإمام المحقق عبد القاهر[1]: (قال صاحب الكتاب[2]: (إن "مِنْ" للأمكنة)[3]، وهذا صحيح؛ لأن الأكثر ذلك، فكأنه أراد أن "من" موضوع للمكان، وأنه إذا دخل على الزمان فعلى ضرب من الاستعارة)[4].

قوله: ([وحاشا][5] معناها التنزيه).

أي: أنها تستعمل فيما ينزه عن المستثنى منه، كضربت القوم حاشا زيد، ولذا لم يحسن صلى الناس حاشا زيد؛ لفوات معنى التنزيه.

قوله: (قال:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ * ضِنًّا عَنِ الْمُلْحَاةِ وَالشَّتَمِ**[6]

وهو عند المبرد يكون فعلا، في نحو قولك: هجم القوم حاشا زيدا، بمعنى جانب بعضهم زيدا، أي: فاعل من الحشا وهو الجانب).

أبو ثوبان كنية رجل، وضن عليه بكذا بخل عليه به[7].

---

(1) هو: أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني. أصله فارسي من جرجان، لغوي بلاغي، فقيه شافعي، له مصنفات منها: المقتصد في شرح إيضاح الفارسي. الجمل. العوامل المائة. العمدة في التصريف، توفي سنة 471 وقيل: سنة 474 هـ. البغية، 106/2، الأعلام 48/4.

(2) يعني سيبويه.

(3) عبارة الكتاب (وأما مِنْ فتكون لابتداء الغاية في الأمكنة) الكتاب 307/2 .

(4) الجرجاني،عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تح/د.كاظم بحر المرجان، منشورات دار الرشيد للنشر، العراق، 1982ف. 855/2 .

(5) في " أ و ج" [حشى].

(6) البيت من الكامل. قائله الجميح الأسدي، وهو في: الضبي، المفضل بن محمد. المفضليات، تح/عمر الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم،بيروت، 1998ف، ط/1، 357.

وقد ذهب معظم الشراح ورواة الشعر إلى أنه مركب من بيتين. بيان ذلك في: شرح أبيات المفصل 1043/2.

والشاهد فيه قوله: " حشا أبي ثوبان"، إذ أنَّ "حاشا" جاءت هنا بمعنى التنزيه.

والبيت من شواهد: اللمع 126، التخمير 31/4، ابن يعيش8 / 47، 48، شرح التسهيل 2 / 308 ، الجنى الداني 562، 563، المغني 122/1، الهمع 1 /232.

(7) اللسان " ض. ن. ن" 141/4.

يقول هذا الشاعر: / أذمهم وألومهم، إلا أبا ثوبان فإني أضن ألحاه أو أشتمه، [ب/181] والملحاة اللوم[1]، والكلام في حرفيته قد سبق في قسم الأسماء[2].

قوله: (وحكى أبو عمرو الشيباني[3] عن بعض العرب: (اللهم اغفر لي ولمن سمع، حاشا الشيطانَ وابنَ الأصبغ، **بالنصب، [4]) وقوله تعالى: ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾[5] بمعنى براءة لله من السوء).**

وابن الأصبغ بالصاد المهملة والغين المعجمة، ونظير هذا العطف قد سبق[6] في قوله:

.... * وبَاتَ عَلَى [النَّار][7] النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ[1]**

---

(1) اللسان "ل. ح. ي" 488/5.

(2) يقصد قوله: (المذهب المستقيم أن حاشا حرف، وليس بفعل. بدليل أنه لايقال: حاشاني، بنون الوقاية. كما يقال دعاني، ولذا لزم الجر سوى إياه، والمبرد ذهب إلى أنه فعل، وجوّز النصب، وحجته أنه قبل التصرف بالحذف في قوله: حاش لله، وبالاشتقاق في قوله:

............................* وَمَا أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ.**

ووقع بينه وبين ما بعده من الاسم حرف جر، وهو اللام في حاش لله، وحرف الجر وضعه لإيقاع معنى الفعل على الاسم، كالباء في: مررت بزيد، فلو كان حرفا لما قبل التصرف، ولما وقع بعده حرف جر، فالجواب عن الأول: أن الحذف لا يدل على أنه ليس بحرف كـ"رُبَ" بالتخفيف في "ربَّ" بالتشديد، والجواب عن الثاني: أن أحاشي لعله مأخوذ من لفظ حاشا، كما أخذ بسمل من لفظ بسم الله، وبسم الله ليس بفعل، فكذا هذا، والجواب عن الثالث: أنا لا نسلم أن اللام متعلق بـ"حاشا"، وإنما هي زائدة، كاللام في قوله تعالى: ﴿ ردف لكم ﴾، والزيادة للتعويض عما حذف من حاشا) المخطوط أ / 72.

(3) هو أبو عمرو، إسحاق بن مرار الشيباني الكوفي، ليس من شيبان، بل أدب أولادا منهم فنسب إليهم، واسع العلم باللغة والشعر والحديث، كثير السماع، صنف: الجيم، النوادر، غريب الحديث، أشعار القبائل، الخيل، كتاب اللغات، وغيرها، عمر طويلا، ومات سنة 206 هـ على الأصح، وعاش ما يقرب من 110 سنوات. البغية 439/1، 440، الأعلام 296/1.

(4) الشاهد في هذه القولة: "ابنَ الأصبغ" بالنصب عطفا على الشيطان، على أن "حاشا" فعل متعد جامد؛ لتضمنه معنى إلا، وهو مذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش والفراء. المفصل 290، التخمير 32/4. ابن يعيش 47/8، الجنى الداني 562، الهمع 1/ 232

(5) يوسف، من الآية "31".

(6) يقصد ما ذكره في باب الظروف عند الكلام عن البيت المذكور، حيث قال: (المراد بالمقرورين الندى والمحلق، والمحلق اسم ملك، سمي بذلك لأنه حلق وجوه الخيل، وفي عطف المحلق على الندى من الحلاوة ما شاء أخ الذوق السليم. فكأنه قال: هما من جنس واحد، بل أخوان رضيعان).المخطوط أ/80، 81.

(7) سقط من " ج ".

قوله: (**"عدا وخلا" مر الكلام فيهما في الاستثناء**)[2].

قوله: (و"كي" في قولهم: "كيمه" **من حروف الجر بمعنى "لمه"**).

"كم" في "كيمه"، أصله "ما " ركبت مع "كي"، كما أنه كذلك في "لمه"، إلا أن الألف أبدلت هاءً، كما أبدلت إياها في "مهما"، والأصل "ما ما"، وإنما فعل ذلك للوقف هنا.

أما في [الوصل] [3] فتقول: كيم فعلت يا رجل ؟ كما تقول: لم فعلت ؟ فحذف هذه الألف هو الدليل على أن[4] كون "كي" حرف جر، فإن هذه الألف تحذف مع [الحروف][5] الجارة نحو فيم وعم وأخواتهما.

قوله: ([وتحذف حروف][6] الجر، **فيتعدى الفعل بنفسه، كقوله تعالى:** ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾[7]، **وقوله:**

مِنَّا الذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً *** **وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ**)[8].

=

(1) البيت من الطويل، قائله الأعشى، وهو في ديوانه ص 129.

وصدره: تَشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا *** ....

والشاهد في البيت (الندى والمحلق)، حيث عطف المحلق على الندى، وهو من عطف الحسي على المعنوي، كما في قوله: (حاشا الشيطان وابنَ الأصبغ).

والبيت في: الأغاني 114/9، التخمير 287/2، شرح أبيات المفصل 719/1، 720، المغني 101/1، الخزانة 144/7.

(2) أهمل الجندي شرح هذه الفقرة من المتن ، مع أن الزمخشري قد أحال الكلام فيها إلى ما ذكره في باب الاستثناء عند قوله: (المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب: أحدها منصوب أبدا، وهو ثلاثة أوجه: ما استثني بإلا من كلام موجب، وذلك نحو جاءني القوم إلا زيدا، وبـ"عدا" و"خلا" بعد كل كلام، وبعضهم يجر بخلا، وقيل: بهما. ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد). المفصل ص 67، كما أهمل الكلام عن حكم الجر الذي ذكره المصنف هناك لتناوله في باب (حروف الاستثناء). ص 125من هذه الرسالة .

(3) في ب " [في الاصل].

(4) سقط من " أ ".

(5) في " أ " [حروفه].

(6) في " ب " [يحذف حرف].

(7) الأعراف، من الآية "155".

(8) البيت من الطويل، قائله الفرزدق ، من قصيدة ناقض بها جريرا، وهو في ديوانه 418/1.

والشاهد فيه "اختير الرجال"، حيث حذف حرف الجر ونصب مجروره.

يحذف حرف الجر إيجازاً، وأمنا من الإلباس، وثقة بفهم المخاطب، إلا أن الاختيار في قوله تعالى ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ ﴾، وقوله:

مِنَّا الذي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً *** ....

يقتضي التبعيض، إذ الاختيار[1] ليس إلا أخذ البعض من الكل، فيلزم أن تكون "من" التبعيضية محذوفة.

قوله: (**وقوله:**

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ *** فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ [2]

وتقول: أستغفر الله ذنبي، ومنه دخلت الدار).

أما قوله: أمرتك الخير فآخر المصراع الأول يدل على حذف الباء من الخير؛ ولأن الأمر لا يستعمل إلا بالباء، وكذا الاستغفار لا يستعمل إلا بـــ"من"، يقال: استغفر الله من ذنبي.

وأما دخلت الدار فقد سبق / الكلام فيه[3]. [249/أ]

قوله: (وتحذف مع "أنَّ" و "أنْ " **كثيرا مستمرا**).

الحذف معهما لوضوحه وشهرته ودلالته، فجرى الكلام على حذفه، تقول: عجبت أنك قائم، أي: من أنك، ونظير الحذف مع "أن" قد سبق في ديباجة الكتاب.[4]

=

والبيت من شواهد: الكتاب 39/1، المقتضب330/4، الأمالي الشجرية186/1، 364، التخمير 34/4، ابن يعيش 123/5، 50/8، شرح الكافية 139/4، اللسان " خ . ي . ر" 336/2. الخزانة 113/9- 115.

(1) اللسان "خ . ي . ر " 336/2.

(2) البـــيت مـــن البـــسيط، مخـــتلف في نسبته، فهو للشاعر الإسلامي إياس بن موسى في: الآمدي، أبي القاسم الحسن بن بشر، المؤتلف والمختلف، تح/د.ف كرنلوك، دار الجيل، بيروت،1991ف، ط/1، 19.

وهـــو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه، ولخفاف بن نديم السلمي في ديوانه، ولعباس بن مرداس في ديوانه. بيان ذلك في: شرح أبيات المفصل، 1047/2، 1048.

والشاهد فيه قوله: "أمرتك الخير"، حيث حذف حرف الجر فانتصب المجرور.

والبيت من شواهد في: المقتضب 36/2-86، التخمير 34/4،35، ابن يعيش 8/2، 50/4. المغني 315/1.

(3) يقصد قوله:(وأما جلست في الدار، فهو في موضع "في" دون "على"). ص 18، من هذه الرسالة .

(4) يقـــصد قوله:(وفي الحذف والإضمار: المحذوف هو المتروك أصلا، ولا يكون في القائم مقامه أثر، كقوله: ﴿ وسئل القرية ﴾ فلـــو بقي أثر المحذوف لانجرت "القرية"، والمضمر عكس ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ انتهوا خيرا ﴾ انتصب "خيرا" بإضمار افعلوا). المخطوط أ/4.

قوله: (وتضمر قليلا، ومما جاء من ذلك إضمار "رُبَّ" والباء في القسم، وفي قول رؤبة[1] "خيرٍ" إذا قيل له: كيف أصبحت؟[2] واللام في "لاَه" أبوك، بمعنى لله أبوك).

حرف الجر بمنزلة جزء من المجرور، ويستحيل [إضمار][3] الجزء في الكل.

فأما إضمار "رب"، وباء القسم، واللام في "لاَهِ أبوك" فشائع في كلامهم مشهور[4]، [فـــ][5]ــكان إضمارها كلا إضمار.

(1) هو: أبو الجحاف، رؤبة بن العجاج التميمي السعدي، راجز إسلامي فحل، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. له شعر كثير، توفي سنة 145 هـ. الشعر والشعراء 954/2، الأغاني 313،312/20، الخزانة 90،89/1، الأعلام 34/3.

(2) قـــول رؤبة في: الأنباري، أبي البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح / محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1997ف، 530/2، ابن يعيش 53/8، الإيضاح 162/2.

(3) في " أ " [الإضمار].

(4) لوضـــوح المعنى، وكثرة وقوع هذا النوع من الحذف في الكلام، وجريه مجرى المثل. تفصيل ذلك في: ابن يعيش 8/ 53، الإيضاح 162/2.

(5) الفاء سقطت من " أ ".

[ومن أصناف الحرف][1] الحروف المشبهة بالفعل

قوله: (**وهي "إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل"**، وتلحقها "ما" الكافة، فتعزلها **عن العمل، ويبتدأ بعدها الكلام، قال الله تعالى** ﴿ إِنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[2] **وقال:** ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ ﴾[3]).

لأن هذه الحروف الستة مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر، يعرض بدخولها التغيير لهما عن إعرابهما في الظاهر، فتمهلوا لها في بعض الأحوال؛ ليردوهما إلى سننهما الأصلي، فأدخلوا عليها "ما" الكافة إيذانا بأصلهما، وهو الابتداء والخبر، ثم لم يقتصروا على ذلك، حتى أعادوها إلى حالة تصلح فيها للدخول على الفعل؛ مبالغة في تأثيرها .

قوله: (وقال ابن كُراع[4]:

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانْظُرَنْ * أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ**)[5].

الشاهد في البيت أنه أدخل "ما" الكافة على "لعل"، فبطل عملها، وقبله:

أَتَتْنِي يَمِينٌ مِنَ أُنَاسٍ لَيُرْكَبُنْ * عَلَيَّ وَدُونِي هَضْبُ غَوْلٍ مُقَادِمُ**

يريد أنه بلغه أنهم حلفوا ليغزنه، وقوله: (ليركبن علي) أي: ليركبن على قصد

---

(1) سقط من " أ و ج " .

(2) الكهف، من الآية "105".

(3) الممتحنة، من الآية "9".

(4) هو: سويد بن عمرو العُكْلِي من بني الحارث بن عوف، شاعر فارس مُحكم مقدم، كان في العصر الأموي صاحب الرأي والتقدم في بني عكل، وكراع اسم أمه، وقيل غير ذلك، عده ابن سلام في الطبقة التاسعة من الفحول، وقال عنه: (كان شاعرا محكما).

– الجمحي، محمد بن سلام، طبقات الشعراء، تح/د. طه أحمد، دار الكتب العلمية. بيروت.1982ف. ط/1. 72. الأعلام 146/3.

(5) البيت من الطويل، قائله ابن كراع، وهو في : الكتاب 138/2.

والشاهد فيه "لعلما" كما وضحه الشارح.

والبيت من شواهد: معاني الحروف 89، التخمير 37/4، ابن يعيش 54/8، الإيضاح 163/2. الخزانة 251/10.

مكروهي، وفي يركبن ضمير لأناس، والهضب [كالجبل][1] ومُقَادِمٌ مُتَقَدِّمَةٌ، وواحد المقادم متقدم.

وغَوْلٌ موضع بعينه[2]، وهضب مبتدأ، ومقادم خبره، ويجوز أن يروى: ليَركبن، على ما سمي فاعله، ويكون "المقادم" فاعله، وهو جمع مقدام، ويكون "دوني" خبر هضب.

"تحلل" يريد تحلل من يمينك التي حلفت بها لتغزوننا، "وعالج" نفسك، و"ذات نفسك" بمنزلة قولك: نفسك، يقول: اضطرب عقلك فبادر نفسك بالعلاج، و"أبا جعل" منادى، "والحالم" الذي يرى شيئا في نومه[3]، أي: هذا الذي وقع في نفسك من غزونا وقصدنا فهو بمنزلة الأحلام.

قوله: (قال :

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا * أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا)**[4].

يهجو بهذا عبد قيس، ويرميه بأنه يأتي الأتن[5]، وأنه يقيد الأتن؛ ليأتيها، يقول: أعد نظرا لعل النار قد كشفت لك الحمار الذي قيدته لهذا، وذا من أقبح الهجاء.

قوله: (ومنهم[6] من يجعل "ما" مزيدة).

---

(1) في "ب و ج". [وهي الجبل] اللسان " هـ. ض .ب " 338/6 .

(2) غـول بالفـتح موضع في شق العراق، وقيل: ماء معروف للضباب، وقيل: جبل للضباب حذاء ماء، ويسمى الجـبل هضب غول، وقيل: غير ذلك. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، 1006/3، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، 1006/2.

(3) اللسان "ح . ل . م " 145/2.

(4) البيت من الكامل، قائله الفرزدق، وهو في: الفرزدق، همام بن غالب. ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، 108/1.

ورواية الديوان: (فربما أضاءت)، وعليه فلا شاهد فيه هناك.

أما على رواية المصنف "لعلما" فيكون شاهدا على أن ما إذا لحقت "لعل" كفتها عن العمل، وجاز أن يليها الفعل والفاعل.

والبـيت من شواهد: التخمير 37/4، ابن يعيش 54/8، الإيضاح 163/2، رصف المباني 39، المغني 287/1، الهمع 143/1.

(5) الأتان الحمارة. اللسان "أ . ت . ن" 36/1.

(6) ذهب الكسائي، والأخفش، وابن السراج، والزجاجي إلى جعل "ما" زائدة، وإعمال ما بعدها، وتبعهم المصنف وابن مالك.

الأصـول في النحو 232/1، المتبع في شرح اللمع 269/1، ابن يعيش 59/8، شرح جمل الزجاجي 433/1، 434، شرح التسهيل 418/1، 419، شرح الكافية 338/4، 339، رصف المباني 316، 317. الجنى الداني 395، الهمع 38/2.

فتصير لغوا، كما في قوله عز وجل: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[1].

قوله: (ويعملها، إلا أن الإعمال في "كأنما" و"لعلما" و"ليتما" أكثر منه في "إنما" و"أنما" و"لكنما").

إعمال هذه الثلاثة أقوى في العمل؛ لأنها تفيد فائدة زائدة على ما يتضمنه المبتدأ والخبر، فأما "إن" و"لكن" فمعناهما غير زائد على معنى الابتداء ما سوى التأكيد. فإذا قلت: إن زيدا قائم، وما ذهب زيد لكن عمرا ذاهب، فكأنك قلت: زيد قائم، وعمرو ذاهب.

قوله: / (وروي بيت النابغة[2]: [ج/159]

قَالَتْ أَلا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا *** ....[3]

على وجهين).

بنصب الحمام، على جعل "ما" مزيدة، والحروف الزوائد تمنع من العمل كما في قوله تعالى ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾، [وترفعه][4] لوجهين:

أحدهما: أن تكون "ما" كافة وعازلة عن العمل، فيكون هذا الحمام مبتدأ، و"لنا" خبره.
والثاني: أن تكون "ما" موصولة، وهذا الحمام أحد شطري صلتها، والتقدير: ليت الذي هو هذا الحمام، على حذف المبتدأ، وهو [هو][5]، فـ"ما" على هذا الوجه اسم في موضع نصب، وفي الوجه الأول [حرف][6] عار من الإعراب، تمامه:

---

(1) آل عمران، من الآية "159".

(2) هو: أبو أمامة، زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، كانت تضرب له خيمة من جلد بسوق عكاظ، فتقصده الشعراء؛ لعرض أشعارها، له شعر كثير، في ديوان مطبوع، عمّر طويلا، ومات سنة 18 قبل الهجرة. الأغاني 3/11، الأعلام 54/3، 55.

(3) البيت من البسيط، قائله النابغة الذبياني، وهو في ديوانه ص 36، وسيأتي ذكر تمامه.

والشاهد فيه: "الحمام" بالنصب، على جعل "ما" مزيدة، وبالرفع على جعل "ما" كافة، وما بعدها كلام مستأنف. وجعلها موصولة، "وهذا الحمام" أحد شطري صلتها، كما ذكر الشارح.

والبيت من شواهد: الكتاب 137/2، الخصائص 460/2، اللمع 303، التخمير 40/4، ابن يعيش 54/8، شرح جمل الزجاجي 251/1، شرح التسهيل 419/1، رصف المباني 316، اللسان " ق . د . د " 208/5، المغني 63/1.

(4) سقط من " ج ".

(5) سقط من " ب و ج ".

(6) في " ج " [حروف].

.... *** إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفَهُ فَقَدِ

الضمير في [قالت][1] للزرقاء[2]، وهي امرأة يضرب بها المثل في حدة النظر، وجودة البصر، فيقال: (أبصر من الزرقاء) [3]، وإلى حمامتنا أي مع حمامتنا، وقد بمعنى حسب، وحديث الحمامة أن الزرقاء - فيما زعموا - نظرت إلى قطا يطير بين جبلين فقالت:

لَيْتَ الْحَمَامَ لِيَهْ *** إِلَى حَمَامَتِيَهْ

وَنِصْفَهُ قَدِيَــهْ *** تَمَّ الْحَمَامُ مايَهْ[4]

فاتبع القطا إلى أن ورد الماء، فعد فإذا هو ستة وستون.

قوله: ("إن وأن" تؤكدان مضمون الجملة وتحققانه، إلا أن المكسورة **الجملة معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد، تقول: إن زيدا منطلق، وتسكت كما تسكت على زيد منطلق، وتقول: بلغني أن زيدا منطلق، وحق أن زيدا منطلق، فلا تجد بدا من هذا الضميم كما لا تجده مع الانطلاق ونحوه).**

الذي أوجب الكسر في همزة "إن" التي يبتدأ بها هو الأصل المقرر لما ابتدئ به، وما بعده ساكن ككسر الهمزة في اضرب، وامنع، وانطلق، ونحوها، فإذا دخل عليها ما يغيرها [مع][5] ما في [حيزها][6] عن سننها الأصلي فتحت، إيذانا بأنها انتقلت عن حالة تمام

---

(1) في " أ " [فقدي].

(2) اســمها اليمامة، وبها سمي بلدها اليمامة، وقيل: اسمها عنز، من بنات لقمان بن عاد، جديسية، وجديس حي من العرب، كانت تبصر الأشياء من مسافات بعيدة، وهي إحدى الثلاث الزرق أعينهن، اليمامة، والزباء، والبسوس. الخــزانة 254/10، الأعــلام 44/3، كحالة، عمر رضا، أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام. مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989 ف، ط/ 9، 34/2 .

(3) مثل يضرب في حدة البصر. جمهرة الأمثال 241/1. مجمع الأمثال 114/1، المستقصى 18/1، اللسان " م . م " 520/6 .

(4) البيــتان مــن مــنهوك الرجز، وليس بهما شاهد. التخمير 41/1، اللسان "ح . م . م " 164/2. شرح أبيات المفصل 1055/2، الخزانة 257/10 .

(5) سقط من " ب ".

(6) سقط من " ب ".

الكلام إلى حالة الإفراد، ألا ترى إلى قوله: (فلا تجد بدا من [هذا] [1] الضميم)، وهو فعيل بمعنى مفعول من الضم، فقولك: [حق][2] يتمم الجملة، ويعيدها إلى حالها الأولى، كما أن قولك: منطلق في [قولك:][3] [زيد][4] منطلق يتمم الجملة.

قوله: (وتعاملها **معاملة المصدر، حيث توقعها فاعلة، ومفعولة، ومضافا إليها، في قولك: بلغني أن زيدا منطلق، وسمعت أن عمرا خارج، وعجبت من أن زيدا واقف).**

التقدير في أمثلته: بلغني انطلاق زيد، وسمعت خروج عمرو، وعجبت من وقوف بكر.

قوله: (ولا تصدر بها الجملة **كما تصدر بأختها، بل إذا وقعت في موضع المبتدأ التزم تقديم الخبر عليها، فلا يقال: أن زيدا قائم حق، ولكن حق أن زيدا قائم).**

لأنها لو صدرت بها الجملة والصدر مظنة لدخول إن المكسورة فحينئذ يلزم الجمع بين حرفي التأكيد، وهم إذا كانوا يمنعون الجمع بينهما معنى لا لفظا في لأن زيدا منطلق، كانوا للجمع بينهما لفظا ومعنى في قولك: إِنّ أَنّ زيدا منطلق حق أمنع.

قوله: (والذي يميز بين موقعيهما أن ما كان مظنة للجملة وقعت فيه المكسورة، كقولك مفتتحا: إن **زيدا منطلق، وبعد قال؛ لأن الجمل تحكى بعده** وبعد الموصول؛ **لأن الصلة لا تكون إلا جملة).**

نحو قوله تعالى ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ ﴾[5] أي الذي إن مفاتحه.

قوله: (وما كان مظنة للمفرد وقعت فيه المفتوحة، نحو مكان الفاعل **والمجرور، وما بعد "لولا"؛ لأن المفرد ملتزم فيه في الاستعمال، وما بعد "لو"؛ لأن تقدير لو أنك منطلق لانطلقت لوقع أنك منطلق، أي: لو وقع انطلاقك، وكذلك ظننت أنك ذاهب، على حذف ثاني المفعولين، والأصل ظننت ذهابك حاصلا).**

هذه مواقع المفردات، أما الفاعل والمجرور فأمرهما ظاهر، وأما ما بعد "لولا" فإنه

---

(1) سقط من " أ ".

(2) سقط من " أ و ج ".

(3) سقط من "ب ".

(4) سقط من " أ و ج ".

(5) القصص، من الآية "76".

موقع [للمفرد][1]، مبتدأ التزم حذف خبره، والمبتدأ بدون الخبر مفرد، وأما ما بعد "لو" فإنه أيضا موقع للمفرد، فقولك: لو أنك منطلق بمنزلة لو انطلاقك، على تقدير: لو وقع انطلاقك، [وانطلاقك][2] فاعل، وهو مفرد، فإن قلت: لابد للفاعل من فعل، فيكون ما بعد "لو" موقعا للجملة، قلت: الجواب عن هذا ما سبق في أول الكتاب[3] من أن الفاعل الواقع بعد "لو" لازم حذفه فيما نحن فيه؛ لقيام الدلالة عليه؛ لأن "إن" للتأكيد، وفيه دلالة على الثبوت، فلم يبق إلا الفاعل وحده.

قوله: (لأن تقدير لو أنك منطلق [لانطلقت][4] لو وقع أنك منطلق).

خطأ، لعله كان أثبت في المتن لو أنك تنطلق؛ لأن من شرط "لو" إذا وقع "إن" بعدها مجيء الخبر فعلا إذا أمكن[5]؛ ليكون في الصورة عوضا من الفعل المحذوف بعدها، كقوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ ﴾[6] ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ﴾[7].

أما إذا لم يمكن مجيء الخبر فعلا فحينئذ يجيء خبرا ما ليس بفعل، [كقوله تعالى

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) سقط من " أ ".

(3) جـاء في باب الفاعل قوله: (وكذا حرف الشرط لامتناع الشرط بدونه فيكون الفعل مضمرا بعده ....، وإنما ترك ذكر الرافع مع القرينة للزوم الاختصار... ثم إن ترك الفاعل في بعض هذه الصور واجب ....، فالواجب أن تقوم قرينة تدل على خصوصية ذلك الرفع، ومعه ما يمنع مجيئه، والواجب ما ترك ذكره مع القرينة، ولبيان المانع من ذكر الـرافع معها أنه لو ذكر لأدى إلى الجمع بين المفسِر والمفسَر) ثم تكلم عن الآية المستشهد بها فقال: (ولو ثبت معناه، ولـو ثـبت أنهم صبروا فاعل ثبت، والتقدير: ولو ثبت صبرهم؛ لأن "إن" مع اسمها وخبرها في تقدير مصدر مضاف. وفي "إن" معنى الثبوت؛ لأنه للتأكيد، وفيه إثبات، والترك هنا أيضا من قبيل الجواب؛ لقيام القرينة الدالة عليه، وهي ما في "إن" من معنى الثبوت الذي ذكرنا، وهو في المعنى مفسر) اهـ. بتصرف، المخطوط أ/28.

(4) في " أ " [انطلق].

(5) هـذا القـول مـنقول عن السيرافي، وبه قال الزمخشري، وتبعه الشارح، وردّه ابن مالك وأبو حيان، ولابن الحاجـب والمـرادي فيه تفصيل. التخمير 43/4، 151، 152. ابن يعيش 9/9، 11. الإيضاح 258/2، 259. شرح التسهيل 415/3، شرح الكافية 453/4، الجنى الداني 281، 282. الارتشاف 1901/4، المغني 270/1، 271. الهمع 138/1.

(6) النساء، من الآية "63".

(7) النساء، من الآية "65" .

﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾[1]، فأقلام [خبر][2] وليس بفعل][3]، وصح مجيئها لامتناع أن يقع موقعها فعل بمعناها.

وأما "ما" بعد "ظننت" فأحد مفعوليه وهو "حاصلا" متروك استعماله؛ لطول الكلام، ودلالة كلمة التأكيد / على حذفه، إذ للتأكيد دلالة على الحصول، فلم يبق إلا مفعول واحد، وهو مفرد، ولا حذف مع المصدر؛ لأنه مختصر اللفظ، تقول: ظننت انطلاقك حاصلا، وكذلك تقول: لو وقع انطلاقك، فلا تحذف الفعل.

قوله: (ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة، فيجوز فيه إيقاع أيتهما شئت، نحو قولك: أول ما أقول **أني أحمد الله، إن جعلتها خبرا للمبتدأ فتحت، كأنك قلت:** أول **مقولي حمد الله، وإن قدرت الخبر محذوفا كسرت حاكيا).**

كسر الهمزة وفتحها لا يجتمعان إلا عند اختلاف التأويل، فإذا قلت [أول][4] ما أقول إني أحمد الله ثابت أو موجود، أي: أول قولي هذه اللفظة، وهذا الكلام ثابت، فأول قولي مبتدأ، وثابت خبره، وإني أحمد الله جملة محكية بعد القول، وإذا فتحت الهمزة فالتأويل أول الشيء الذي أقوله: الحمد لله، كما تقول: / أول شأني أني خارج، بمنزلة أول شأني الخروج، فالحمد لله هو أول ما أقول، كما أن الخروج هو أول شأني، فهذا من باب هو هو كزيد أخوك، فعلى التأويل الأول خبر المبتدأ محذوف، ولا حذف على [هذا][5] التأويل، و"ما" في هذا التأويل موصولة، نحو: أول ما أقوله؛ ليكون بمعنى أول مقولي الحمد لله، وفي التأويل الأول مصدرية لا موصولة؛ لأنك إذا قلت أول مقولي، لم تقدر أن تحكي بعد القول الجملة؛ لأن الحكاية إنما تتأتى بعد المصدر؛ لكونه في حكم الفعل.

قال أبو علي: (سألني[6] عضد الدولة[7] عن "إن" هنا إذا كسرت، وقال: فهلا جاز

---

(1) لقمان، من الآية "26" .

(2) سقط من "ب" .

(3) سقط من " ج ".

(4) سقط من " أ ".

(5) سقط من " أ ".

(6) في "ب" زيادة [عن] بعد [سألني].

(7) هـو: أبو شجاع فناخسرو بن الحسن بن نويه بن ركن الدولة، أحد العلماء بالعربية. كان فاضلا أديبا. شيعيا.
=

أن يكون خبره من جنس قولي: كأنه قال أول قولي قولي إن الحمد [لله][1]، فيكون أول قولي مبتدأ، وقولي الثاني خبرا له ؟ [قال][2] فقلت: يجوز هذا أيضا، فيكون "إني" على هذا متعلقا [بالخبر المحذوف، وعلى القول الأول[3] أعني: أول ما أقول إني أحمد الله بالكسر، يكون "إني" متعلقا][4] بما بالمبتدأ من المضاف إليه، وهو ما أقول، وخبر المبتدأ محذوف، وهذا وجه وجيه، وجواب للسؤال الرائق جيد[5].

قوله: (ومنه قوله:

وَكُنْتَ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا * إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ**[6]

تكسر؛ لتوفر على ما بعد "إذا" ما تقتضيه من الجملة، وتفتح على تأويل حذف الخبر، أي: فإذا العبودية حاصلة، وحاصلة محذوفة).

[أرى][7] أظن، واللهازم جمع لهزمة، واللهزمتان مجتمع اللحيتين بين الماضغ والأذن[8]، أي: إذا هو لئيم، خص هذين الموضعين؛ [لأن اللؤم يظهر بهما][9]،

=

تولى ملك فارس ثم الموصل، نقل عنه ابن هشام الخضراوي في الإفصاح، ونعته الذهبي بالنحوي، وله صنف أبو علي الفارســي الإيضاح، والتكملة، وبعض المسائل، ومدحه فحول الشعراء كالمتنبي، أخباره كثيرة متفرقة، توفي سنة 372 هـ ببغداد. البغية 247/2، 248، الأعلام 156/5.

(1) سقط من " أ ".

(2) سقط من " أ ".

(3) في "ب" بالهامش زيادة توضيح هي [أراد بالقول الأول كون الخبر المقدر ثابت أو موجود].

(4) سقط من " ب و ج ".

(5) المقتصد في شرح الإيضاح 479/2، 480، شرح الجمل الزجاجي466/1، 467، الإيضاح 171/2.

(6) البيت من الطويل، مجهول القائل، وهو في الكتاب 144/3.

والشاهد فيه "إنه" يجوز فتح الهمزة وكسرها بعد إذا الفجائية، على ما سيوضحه الشارح.

والبيت من شواهد: المقتضب 351/2، الخصائص 399/2، أمالي السهيلي 12، التخمير 177/2، ابن يعيش 4/ 97، 61/8، الإيضاح 167/2، شرح جمل الزجاجي 320/1، شرح التسهيل 404/1، شرح الكافية 344/4، الجنى الداني 378،411، الهمع 138/1، الخزانة265/10.

(7) سقط من " ج ".

(8) اللسان " ل . هـ . ز . م " 529/5.

(9) سقط من " ب "، وبدله في " ج " [لأنه يضير بهما].

[فالحاصل أن التي للمفاجأة][1] تقتضي جملة تضاف هي إليها، فإذا كسرت فالجملة ظاهرة، وإذا فتحت [تأولته][2] باللؤم أو العبودية، والتقدير: إذا اللؤم حاصل، وإذا العبودية حاصلة، فتكون الجملة ثابتة أيضا، على تأويل حذف الخبر.

قوله: (وتكسرها بعد "حتى" **التي يبتدأ بعدها الكلام، فتقول: قد قال القوم ذلك حتى إن زيدا يقوله، وإن كانت العاطفة أو الجارّة فتحت، فقلت: قد عرفت أمورك حتى أنك صالح، وعجبت من أحوالك حتى أنك تفاخرني).**

"حتى" لا تنفك عن معنى الغاية، ولكن الكلام إذا انتهى عندها وأردت أن تأخذ في كلام آخر فابتدأت به وأكدته كسرت همزة "إن" لا محالة، إذ الموضع موضع الجملة.

أما العطف [فإنه][3] يوجب الاشتراك، فـ"إنك صالح" في قولك: عرفت أمورك حتى أنك صالح، عند العطف في تقدير حتى صلاحك، وصلاحك مفرد كما ترى. وليس بكلام [مفرد][4] مستأنف، فتكسر الهمزة.

وأما إذا كانت جارة فالأمر ظاهر؛ لأن المجرور لا يكون إلا مفردا.

قوله: (ولكون المكسورة للابتداء لم تجامع لامه إلا إياها، وقوله:

.... * وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[5]**

على أن الأصل "ولكن انني" كما أن الأصل **في قوله تعالى**﴿ لَّٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾[6] **لكن أنا).**

---

(1) سقط من " ب و ج "، وبدله فيهما [وإذا هنا].

(2) في " ب " [تأويله].

(3) سقط من " ب ".

(4) سقط من " أ ".

(5) شطر البيت من الطويل، مجهول القائل، مختلف في صدره، بيان ذلك في: شرح أبيات المفصل 1057/2، باليمني.

والشاهد فيه "لكنني"، أصله لكن إنني، ولذلك جاز دخول اللام على خبرها، حذفت الهمزة تخفيفا، ونون "لكن" لالتقاء الساكنين.

والبيت من شواهد: معاني القراء للفراء 465/1، سر الصناعة 330/1، الإنصاف 209/1، التخمير 46/4، ابن يعيش 62/8، الإيضاح 478/1، المغني 292/1، الخزانة 16/1، الهمع 140/1.

(6) الكهف، من الآية "37".

حذفت الهمزة وألقيت حركتها على النون، فصارت "لكننا" بنونين مفتوحتين، ثم سكنت النون الأولى، وأدغمت في الثانية، فصارت "لكنّا" بالتشديد، ولما كان الضمير في "رَبِّي" راجعا إلى أنا الذي هو المبتدأ جاز هذا التقدير، تقول: أنا هو صاحبي، ولا تقول: أنا هو الصاحب، والضمير وهو "هو" ضمير [الشأن][1]، أي: الشأن هو الله ربي. والجملة خبر أنا.

قوله: (ولها إذا جامعتْها ثلاثة مداخل تدخل على الاسم إن فصل **بينه وبين** "إن"، **كقولك: إن في الدار لزيدا، وقوله تعالى﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾**[2]).

إنما اشترط الفصل؛ لأن اللام شاكلت "إن" في إفادة [التوكيد][3] في الجملة، فلو لم يفصل بينهما يلزم الجمع بين حرفين بمعنى واحد، وهو مرفوض، وأخرت اللام عن "إن"؛ لأن "إن" عامل، والعامل أقوى، فتقديم الأقوى أولى، والهاء في "لها" للام، وفي جامعتها لإن المكسورة.

قوله: (وعلى الخبر، **كقولك: إن زيدا لقائم، وقوله تعالى﴿ إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾**[4]).

أصل هذه اللام أن تدخل على "زيد" في "زيد قائم"، إلا أن الخبر في الحقيقة لما كان زيدا بعينه؛ لأن القائم ليس غير زيد، صار دخوله على الخبر كدخوله على زيد.

قوله: (وعلى ما **يتعلق بالخبر إذا تقدمه، كقولك:** إن زيدا **لطعامك آكل، وإن عمرا لفي الدار جالس، وقوله تعالى﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾**[5]).

لأن طعامك في قولك: إن زيدا لطعامك آكل، منصوب بالخبر. وهو الأكل، وقد وقع بالتقديم موقعه، فلم يكن خارجا عن الابتداء، فيجوز أن يدخل عليه لام الابتداء، [فأما][6] إذا تأخر المفعول فقد خرج عن حد الابتداء، فلا تدخل عليه لام الابتداء، [طريقه أخرى

(1) في " ب " [شأن].

(2) النازعات، من الآية "26".

(3) في " ب " [التأكيد].

(4) النحل، من الآية "18".

(5) الحجر، من الآية "72".

(6) سقط من " ب ".

التقديم [يكون][1] للعناية لا محالة، والعناية تقتضي أن يكون القصد بالتأكيد، وأن يدخل عليه اللام، فإذا قدم الأكل علم أن العناية في كونه آكلا، فيدخل اللام عليه، وإن قدم الطعام علم أن العناية في كونه مأكولا، فيحسن إدخال لام التأكيد على الطعام.

قوله: (وقول الشاعر:

إِنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ * عَنِ التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ[2]**

التنائي[3] البعد، زعم أنه لا يكفر إنعامه عليه، وظن بعضهم[4] أن بها مدخلا رابعا وهو الضمير الذي يكون فصلا بين الاسم والخبر، نحو: إن زيدا لهو الظريف، وهذا إن كان على لغة من يجعل الضمير مبتدأ[5]، فاللام داخلة على المبتدأ، وإن كان على لغة من[6] يجعله فصلا فهي داخلة على أمر متعلق بالخبر في المعنى؛ لأنه دخل ليفصل بين كونه نعتا وكونه خبرا.

قوله: (وتقول: علمت أن زيدا قائم، فإذا جئت باللام كسرت، وعلقت الفعل، قال الله تعالى ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾[7]).

معناه أن الفعل يكون عاملا تقديرا، لا لفظا، والمراد بالتعليق [هنا][8] إزالة

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) البيت من البسيط، قائله أبو زبيد الطائي، وهو في الكتاب 134/2.

والشاهد فيه "لعندي"، حيث دخلت اللام علي الظرف المتعلق بمكفور. وهو عندي، وغير مكفور هو الخبر، لكن لما تقدم الظرف أدخل عليه اللام، وإن لم يعمله.

والبيت من شواهد: الأصول في النحو245/1، التخمير48/4. ابن يعيش 65/8، الإيضاح2/ 176، شرح التسهيل 408/1، رصف المباني 121، المغني 676/2، الهمع 139/1 .

(3) اللسان "ن . أ . ي " 122/6.

(4) هو ابن مالك. شرح التسهيل 408/1.

(5) هو الفراء من الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن لهذه الضمائر محلا من الإعراب، ثم اختلفوا فيه هل هو محل ما قبلها أو ما بعدها ؟ الجنى الداني 150،151، الهمع 68/1-70.

(6) هو مذهب أكثر النحاة، وقد صححه ابن عصفور. تفصيل القولين في: الجنى الداني 150،151، الهمع 68/1-70.

(7) المنافقون، من الآية "1".

(8) سقط من " أ ".

التعليق، أي يزيل تعلق علمت ونحوه لفظا، حتى كأنه لم يدخل عليهما، كقولك: جلدت البعير وقردته، أي أزلت جلده وقراده[1]، وعلامة عمل علمت فتحة همزة "إن"، فإذا بطل عمله لفظا انكسرت، فإن بطل عمله لفظا وتقديرا فهو إلغاء لا تعليق، وإنما بطل عمل الفعل باللام / رعاية لجانب اللام؛ لأنها للابتداء، و"إن" تكسر عند الابتداء، فلما دخلت اللام غلبت على "علمت" فأمسكت الهمزة على كسرتها.

قوله: (ومما يحكى **من جراءة الحجاج[2] على الله تعالى أن لسانه سبق في مقطع والعاديات إلي فتح "إن" فأسقط اللام)** [3].

أي: جرى على لسانه فتحه "إن" في قوله تعالى ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾[4] فأسقط اللام من "لخبير"، والمقطع / آخر الشيء؛ لأنه منقطع عنده[5]، أراد هنا آخر السورة.

قوله: [ولأن **محل المكسورة وما عملت فيه الرفع جاز، في قولك: إن زيدا ظريف وعمرا، وإن بشرا راكب لا سعيدا، أو بل سعيدا، أن ترفع المعطوف حملا على المحل، قال الله تعالى ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[6]، وقال جرير:**

إِنَّ الْخِلافَةَ وَالنُّبُوَّةَ فِيهِمُ * وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ)[7].**

---

(1) اللسان "ج . ل . د" 442/1، ومادة " ق . ر . د" 226/5.

(2) هو الحجاج بن يوسف الثقفي، داهية خطيب، ولاه عبد الملك بن مروان مكة والمدينة والعراق، عرف بالبطش وسفك الدماء، أحد أشهر رجالات الدولة الأموية وقوادها، توفي سنة 95 هـ. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تح / سيد العفاني، خيري سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 294/5،295، الأعلام 168/2.

(3) قال ابن خالويه: (قرأ الحجاج على المنبر- وكان فصيحا- "أنَّ ربهم" بالفتح، فلما علم أن اللام في خبرها أسقط اللام؛ لئلا يكون لحنا، فقرأ "أن ربهم بهم يومئذ خبير"، ففرمن اللحن عند الناس، ولم يبال بتغيير كتاب الله؛ لجرأته على الله وفجوره).

- ابن خالويه، أبو عبدا لله الحسين بن أحمد، كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار ومكتبة الهلال، 1985ف، 158.

(4) العاديات، الآية "11".

(5) اللسان " ق . ط . ع " 283/5،284.

(6) التوبة، من الآية "3".

(7) البيت من الكامل، مختلف في نسبته، نسبه الزمخشري إلى جرير، المفصل 295 . ونسبه غيره إلى الفرزدق. وقد أنكر =

تقديـــر كلامه [وجاز][1] أن ترفع المعطوف حملا على المحل في: إن زيدا ظريف وعمـــرا، وإن بشرا راكب لا سعيدا، أو بل سعيدا، وتقول: إن زيدا ظريف وعمرو، وإن بـــشرا راكب لا سعيد، أو بل سعيد؛ لأن محل المكسورة وما عملت فيه الرفع، فقدم العلة، وإنمـــا جاز الحمل على المحل لأن "إنّ" قد دخلت على المبتدأ أو الخبر؛ للتأكيد، لا لمعنى آخـــر زائد، والتأكيد لا ينافي معنى الابتداء، فلا يبطل الابتداء، فيجوز أن تقول: إن زيدا ظـــريف وعمرو، فتعطف عمرا على محل زيد، ويكون الخبر لعمرو مقدرا، والتقدير إن زيدا ظريف، وعمرو ظريف، إلا أن ظريف الثاني طوي ذكره؛ لدلالة الأول عليه.

والـــشاهد في قول جرير أنه عطف المكرمات على محل "إن" المكسورة وما عملت فيه فرفعها.

قوله: (وفيه وجه آخر ضعيف، وهو عطفه على ما في الخبر من الضمير).

والتقدير: ظريف هو وعمرو، وإنما استضعف هذا الوجه؛ لأن الضمير المتصل كالجزء من الكلمة، فيؤكد بالمنفصل، ثم يعطف عليه؛ لئلا [يرى][2] العطف على بعض الكلمة.

قوله: (و"لكنّ" تشايع "إنّ" **في ذلك دون سائر أخواتها**).

أي تشارك "إن" في العطف على المحل، دون سائر أخواتها؛ لأنها لا تغير معنى الابتداء؛ لأنها للاستدراك، والاستدراك يؤكد معنى الابتداء ويثبت قدمه، ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام زيد لكن عمرا قائم، فقد أثبت قيام عمرو بعد ما نفيت قيام زيد، كأنك قلت: بل عمرو قائم، بخلاف أخواتها، فالغالب عليها الفعلية، فلا يبقى معها معنى الابتداء، ألا ترى أن قولك: ليت زيدا قائم، ليس معناه زيد قائم، بل المعنى أتمنى أن يكون زيد قائما.

قوله: (وقد أجرى الزجاج[3] الصفة مجرى المعطوف، **وحمل عليه قوله تعالى:**

=

المحققـــون كـــلا النـــسبتين. التخمير بالهامش 51/4 بالهامش، شرح أبيات المفصل 1060/2 بالهامش، وقد ذهب الأخير إلى أن الرواية الصحيحة: (إن الخلافة والمروة فيهم)، وسيتكلم الشارح عن الشاهد فيه.

والبيت من شواهد: الكتاب145/2، التخمير 51/4، ابن يعيش 66/8،67، شرح التسهيل 429/1 .

(1) في " ب و ج " [جاز].

(2) بدله في "ب" [يلزم]، وفي "ج" [يرد].

(3) هـــو: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، اشتهر بالفضل والديانة، لزم المبرد. فأخذ عنه وعن غيره، كان عالمـــا بالنحو واللغة، له عدة تصانيف منها: معاني القرآن وإعرابه، الاشتقاق. فعلت وأفعلت، وغيرها. ولد ببغداد، وبها مات سنة 311 هـــ . البغية 411/1 – 413، الأعلام 40/1 .

﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾[1]، **وأباه غيره).**

[الصفة عند الزجاج كالمعطوف][2]، فيما ذكرنا من جواز الرفع بالحمل على المحل[3]، وأباه غيره[4]، [فحجة][5] الزجاج أن الصفة تابعة [للموصوف][6] كالمعطوف للمعطوف عليه، واتحاد الصفة مع الموصوف آكد من الاتحاد بين المعطوف والمعطوف عليه، فيجوز [الحمل على المحل هنا، كما جاز "ثم"، وحجة غيره أن الاتحاد لما كان بين الصفة والموصوف أتم، امتنع][7] الحمل على المحل؛ لئلا يلزم الفصل بينهما بخبر "إنّ" وهو يقذف بالحق، فعلّام في الآية مرفوع عند الزجاج[8] بأنه صفه "ربي"، وعند غيره[9] ارتفاعه بأنه خبر مبتدأ محذوف وهو "هو".

قوله: (وإنما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة، فإن لم تمض **لزمك** أن **تقول إن زيدا وعمرا قائمان، بنصب عمرو لا غير).**

أي فإن لم تمض لم يصح في المعطوف الحمل على المحل، بل النصب لازم، إذ لو حملت على المحل وقلت: إن زيدا وعمرو، برفع عمرو بالحمل على محل زيد، والجملة لم تمض، كان زيد منصوبا بأن، وعمرو مرفوعا بالابتداء، فإذا جئت بـــ"قائمان" لزم أن يرتفع قائمان بإنّ وبالابتداء، وفيه [تسليط] عاملين على معمول واحد، وهو ممتنع، ألا

---

(1) سبأ، من الآية "48".

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) القائلون بجواز الحمل على المحل الفراء والجرمي ووافقهم الزجاج. التخمير 52/4، ابن يعيش68/8. الإيضاح 180/2، شرح الكافية 353/4، 354.

(4) رد هذا الرأي وضعفه غير ما ذكر من النحاة. التخمير 52/4، ابن يعيش68/8، الإيضاح 181/2، شرح الكافية 354/4 .

(5) في " ب " [وحجة].

(6) في " ج " [للوصف].

(7) سقط من " ج ".

(8) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 257/4،258، التخمير 52/4، ابن يعيش 68/8.

(9) إملاء ما من به الرحمن 494، التخمير 52/4، ابن يعيش 68/8، الإيضاح 181/1.

تراهم بتّوا القول باستحالة ارتفاع زيد في قولك: [أقائم][1] زيد بكونه فاعلا للقائم، وبكونه خبرا له بالابتداء، بخلاف حالة التأخير، نحو: إن زيدا غلامك وعمرو؛ لأنك تقدر لعمرو خبرا، نحو: إن زيدا غلامك / وعمرو غلامك، فتذكر اسمين، أحدهما: مرفوع [ب/183] بإن، والآخر: مرفوع بالابتداء، ولا يكون الخبر اسما واحدا، فلا يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد.

والكوفيون[2] جوزوا العطف على موضع إنّ قبل مضي الجملة، والفراء[3] لا يجيز ذلك، إلا إذا كان اسم "إن" مما لا يتعين فيه الإعراب، نحو: إن هذا وزيد قائمان، وإنه وزيد قائمان، وحجتهم النقل والقياس، فالنقل قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى ﴾[4] عطف الصابئون على محل "إنّ" مع ما في حيزها قبل مجيء الخبر، وهو قوله تعالى: ﴿ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾[5].

و[قد جاء][6] عن ناس من العرب[7] (إنك وزيد ذاهبان).

أما القياس فهو أنا أجمعنا على جواز [العطف على المحل قبل تمام الخبر مع "لا"، فكذا مع "إن"، على أنا نقول قد أجمعنا على جواز][8] العطف على المحل بعد تمام الخبر،

---

(1) في " ب " [أقام].

(2) معاني القرآن للأخفش 285/1، معاني القرآن وإعرابه للزجاج 192/2، 193. الإنصاف 185/1، 186. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، أسرار العربية، تح / محمد بهجة البيطار، مطبوعات الجمع العلمي بدمشق، دار الآفاق العربية، 152، شرح الكافية 355/4 .

(3) هو أبوزكريا، يحيى بن زيادبن عبد الله الديلمي، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، صنف معاني القرآن، اللغات، المقصور والممدود، وغير ذلك، توفي سنة 207هـ. البغية 333/2، الأعلام 145/8، 146. معاني القرآن للفراء 310/1، 311، أسرار العربية 152، ابن يعيش 69/8، شرح الكافية 355/4.

(4) المائدة، من الآية "71" .

(5) المائدة، من الآية "71".

(6) سقط من "ب و ج ".

(7) الكتاب 290/1، شرح الكافية 356/4.

(8) سقط من " ج ".

فكذا قبله،إذا لا فرق بينهما عندنا؛ لأن الخبر مرتفع بما كان مرتفعا به قبل دخول "إن"[1].

[و][2] الجواب للبصريين عن الآية من أوجه:

الأول: ما ذكره سيبويه، وهو أن في الآية تقديما وتأخيرا، كأنه ابتدأ، "والصابئون" [بعد مضي الجملة][3] والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر، والصابئون[4]، وأنشد شاهدا له قوله:

وَإِلا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ * بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ** [5]

والتقدير أنا بغاة وأنتم كذلك، وللتقديم فائدة جليلة، أما في الآية فالفائدة هي الإيذان بأن الصابئين الذين كانوا أرسخ عرقا وأرسى قدما في الكفر، وما سموا صابئين إلا لأنهم صبئوا عن [الأديان][6] كلها، لو آمنوا صح مع ذلك [منهم][7] إيمانهم فضلا عن غيرهم، فمن دق باب كريم فتح، فقدم ذكرهم إيذانا بهذه النكتة، والله تعالى أعلم بأسرار تنزيله.

وأما في البيت فهي للإيذان بأن المخاطبين أوغل في النفي، فعاجل بذكرهم [حيث كانوا أشد بغيا][8].

[والوجه][9] الثاني: أن من آمن خبر "للصابئون والنصارى"، وخبر الذين آمنوا

---

(1) تفصيل رأي الكوفيين في: الإنصاف 186/1.

(2) سقط من " ج ".

(3) في "ب" [بعد ما مضى الجملة].

(4) الكتاب 155/1، 156، ابن يعيش 69/8، 70، شرح التسهيل 431/1. شرح الكافية 351/4.

(5) البيت من الوافر، قائله بشر بن أبي خازم، وهو في : الأسدي، بشر بن أبي خازم، ديوان بشر، تح/د.عزت حسن، دار الشرق العربي، لبنان، 1995ف، 180، وسيأتي الكلام عنه وعن سابقه قريبا.

والشاهد فيه: "أنا وأنتم بغاة"، حيث عطف على محل اسم "إن" بعد مضي الخبر تقديرا.

والبيت من شواهد: الكتاب 156/2، الإنصاف190/1، التخمير54/4، ابن يعيش 70،69/8. الإيضاح 2 184، شرح التسهيل 432/1، شرح الكافية 351/4.

(6) في " ب " [الابدان].

(7) سقط من "ب و ج ".

(8) سقط من " أ "، وبدله [إيذانا بهذه النكتة].

(9) سقط من " أ ".

مضمر، والتقدير: إن الذين آمنوا من آمن بالله واليوم الآخر، والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر[1]، ونظير هذا قولك: زيدٌ وعمرو ذاهبٌ، فذاهبٌ خبر عمرو، وتضمر لزيد خبرا آخر مثله.

والوجه الثالث: أن تكون "والصابئون" عطفا على الضمير المتصل في هادوا، وهو قبيح عندنا[2]، غير قبيح عندهم[3].

والجواب عن قولهم: إنك وزيد ذاهبان، أن سيبويه قد قال: (إنه غلط)[4]، فسقط الاحتجاج / به، والجواب عن جواز الحمل على المحل قبل تمام الخبر مع " لا " أن " لا " [252/أ] لا تعمل في الخبر عند الأكثرين[5]، بخلاف "إن"، فلم يجتمع فيه عاملان على واحد.

على أنا نقول "لا" و"إن" عمل في الخبر، لكنه ركب مع النكرة بعده، فصار شيئا واحدا، فكأنه لم يتسلط على الخبر عاملان.

قوله: (وزعم سيبويه أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، **وإنك وزيد ذاهبان[6]، وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال: -**

.... * وَلاَ سَابِقَ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً)[7].**

[أي][8] الصحيح إنهم أجمعين ذاهبون، وإنك ذاهب وزيد.

وقوله: (معناه معنى الابتداء) يعني: أن "إن" مع اسمها محلها الرفع بالابتداء، فكأنه قال: هم أجمعون، وأنت وزيد [ذاهبان][9]؛ لأن "أجمعون" لا يكون إلا تابعا لما تقدم، مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، والمتبوع هنا مرفوع، قدر قبله، وهو "هم" إذ هو من مظان

---

(1) أسرار العربية 153، التخمير 54/4، ابن يعيش 70/8، شرح التسهيل 431/1، شرح الكافية 355/4.

(2) يقصد البصريين. أسرار العربية 153.

(3) يقصد الكوفيين. أسرار العربية 153.

(4) الكتاب 155/2.

(5) الجنى الداني 293،294، الهمع 125/1.

(6) ص72 من هذه الرسالة .

(7) سيأتي ذكره والكلام عنه قريبا.

(8) سقط من "ب و ج ".

(9) في "ب و ج [ذاهب].

المتبوعات، فكأن تلك الكلمة ملفوظ بها، أكدت بـ"أجمعون"، وكذا إنك وزيد ذاهبان، فإن ما بعد الضمير المتصل مظنة للتأكيد بالمنفصل، فكأنه أكد وصرح فقال: إنك أنت وزيد ذاهبان، ألا ترى أنه قال: معناه معنى الابتداء، فصار هذا نظير قولك: إن زيدا أبوه وأخوه ذاهبان، واستشهد في هذا بقوله:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى * وَلا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا**[1]

كأنه قال: لست بمدرك ولا سابق.

وقوله: (فيرى) هو بالياء المثناة التحتانية المفتوحة، أي فيرى القائل، ويحتمل أن يكون بالياء المضمومة.

قوله: (وأما قوله تعالى ﴿ وَالصَّابِئُونَ ﴾[2] فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ والصائبون، بعد ما مضى الخبر، وأنشدوا:

وَإِلا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ * بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ)**[3].

وقبله:

إِذَا جُزَّتْ نَوَاصِي آلِ بَدْرٍ * فَأَدُّوهَا وَأَسْرَى فِي وَثَاقٍ**

وسبب هذا الشعر أن قوما من آل بدر والفزاريين جاوزوا بعض بني طي، فعمد هؤلاء البعض إلى هؤلاء المجاوزين، فجزوا نواصيهم، وقالوا: قد مننا عليكم ولم نقتلكم، [وبنو فزارة][4] حلفاء بني أسد، فغضب بنو أسد؛ لأجل ما صنع بالبدريين، فقال

---

(1) البيت من الطويل، قائله زهير بن أبى سلمى، وهو في: ابن أبي سلمى. زهير. ديوان زهير، دار صادر، بيروت، 76.

وقيل: هو لعبد الله بن رواحة الأنصاري، ونسبه بعضهم للشاعر المخضرم صرمة الأنصاري. تفصيل ذلك في: شرح أبيات المفصل 945/2،946.

والشاهد فيه "ولا سابق "بالجر عطفا على "مدرك"؛ لتوهم دخول الباء عليه، ويروى "ولا سابقا شيئا" بالنصب، وحينئذ فلا شاهد فيه.

والبيت من شواهد: الكتاب 65/1،306، 55/2، الخصائص 353/2، الإنصاف 191/1، التخمير 253/2، ابن يعيش 2/ 52، 69/8، الإيضاح 44/2، شرح التسهيل 365/1، اللسان "ن . م . ش" 261/6، المغني460/1، الخزانة 492/8.

(2) تقدم في ص 72 من هذه الرسالة .

(3) تقدم في ص 73 من هذه الرسالة .

(4) سقط من "ج" .

بشر[1] هذه القصيدة يذكر [فيها][2] ما صنع [ببني بدر][3]، ويقول للطائيين: فإذ قد جززتم نواصيهم فاحملوا إلينا، وأطلقوا من أسرتم منهم، وإن لم [تفعلوا][4] فاعلموا أنا نبغيكم ونطلبكم، فإن أصبنا منكم أحدا طلبتمونا به، فصار كل واحد منا يبغي صاحبه، والشقاق العداوة، يقول نبقى أبدا متعادين[5].

قوله: (ولا يجوز إدخال "إِن" على "أَن" فيقال: إن أن **زيدا في الدار).**

لئلا يتوالى حرفان مؤكدان في موضع واحد، ألا تراهم لم يجمعوا بين "إن" و"لام" الابتداء لما فيه من الجمع بين المثلين معنى، فما ظنك في تفاديهم من الجمع لفظا ومعنى.

قوله: (إلا إذا فُصل **بينهما، كقولك: إن عندنا أن زيدا في الدار).**

لزوال اجتماع المثلين لفظا، ومن شرط الفاصل أن يكون ظرفا؛ لأن في الظرف من الاتساع ما لا يكون في غيره.

فإن قلت: لم شاع اجتماع المثلين في: إن إن زيدا منطلق؟ قلت: إحدى الكلمتين هنا كالزائدة، فوجودها كعدمها، أما فيما نحن فيه فالأمر بخلافه، ألا ترى أنه لابد لكل منهما من اسم وخبر.

قوله: (وتخففان فيبطل عملهما).

[لأن][6] بالتخفيف يبقى كل واحد منهما على حرفين، فيزول وزن الفعل، إذ لا فعل على حرفين، والعمل بالمشابهة، فيزول العمل لزوال المشابهة.

الوجه الثاني: أن بالتخفيف ظهور مخالفة أخرى، وهي سكون الآخر، وأواخر الماضي مفتوحة.

---

(1) هو أبو نوفل بشر بن أبي خازم بن حميري الأسدي، شاعر جاهلي فحل، فارس من أهل نجد، شهد حرب أسد وطي، والحلف بينهما، وقتل في إغارة على بني صعصعة بن معاوية سنة 22 قبل الهجرة. الشعر والشعراء 270/1. الخزانة 441/4، الأعلام 54/2.

(2) في" ب و ج " [فيه].

(3) في"ب و ج" [ببدر] بإسقاط [بنى].

(4) في "ج" [تعملوا].

(5) التخمير 55/4، شرح أبيات المفصل 1063/2، الخزانة 297/10.

(6) في "ب و ج" [إذ].

قوله: (ومن العرب[1] من يعملها).

وجه [ذلك][2] التشبيه بالأفعال المحذوفة الأواخر، نحو: لم يك، فالنون منه محذوفة، ومثله "عِ" الكلام، و"شِ" الثوب.

قوله: (والمكسورة أكثر إعمالا، **ويقع بعدهما الاسم والفعل**).

لما بها من القوة، بدليل أنها مستقلة الفائدة، بخلاف المفتوحة فهي ضعيفة، بدليل انقلاب الاسم والخبر معها إلى حكم المفرد.

قوله: (والفعل الواقع بعد المكسورة **يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر**).

إنما وجب أن يكون ذلك الفعل من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر؛ [لأن ["إن"][3] المكسورة من الداخلة على المبتدأ والخبر][4]، فلما حرمت الدخول عليهما بسبب التخفيف وجب أن يدخل من الأفعال على ما هو مختص بالدخول على المبتدأ /[ج/161] والخبر؛ لئلا يلزم العدول عن أصل "إن" من كل وجه، ولأن المكسورة تناسب باب علمت، إذ التحقيق مناسب للعلم، فناسب أن تختص بالدخول على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر.

قوله: (وجوز الكوفيون[5] غيره).

وحجتهم أن إن للإثبات، والأفعال كلها للإثبات، فيلزم أن يسوغ دخولها على الأفعال كلها ويشيع؛ لتحقق المناسبة بينهما وبينهن، وهذا القول مردود؛ لمخالفته القياس واستعمال

---

(1) الجنى الداني 208، 209، الهمع 141/1، 142.

(2) سقط من "ب و ج ".

(3) سقط من " أ ".

(4) سقط من " ج ".

(5) ذهب الكوفيون إلى جواز دخول "إن" المخففة على جميع الأفعال، قال ابن الحاجب: (والكوفيون يعممون جواز دخولها، أي "إن"، على الأفعال كلها قياسا). شرح الكافية 366/4، وأجاز الأخفش القياس على قول الشاعر الآتي:

بِاللهِ رَبِّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا *** ....

وتبعه ابن مالك: الإيضاح 190/2، ابن يعيش 72/8، شرح التسهيل 418/1، رصف المباني 109. الجنى الداني 208، الهمع 142/1.

الفصحاء، فإنه لم يوجد في القرآن ولا في [كلام][1] فصيح، وقد وقع في كلامهم ما رووه من قوله:

.... إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا[2] * ....**

نادرا، وجوابه أنه على ما سنذكره من تقدير الضمير، أو على تنزيل الجملة الفعلية منزلة الاسمية، كما نزلوا إنما قام زيد منزلة إنما زيد قام.

قوله: (وتلزم المكسورة اللام **في خبرها**).

للفصل بين "إن" النافية والمخففة من الثقيلة، فإن قلت: قد سمع من العرب: (ما إن جزاك الله خيرا) على تقدير ما إنه، ولا لام في خبر هذه المخففة كما ترى، قلت: إنما تركوا اللام هنا؛ لأن الإتيان لرفع الإلباس، ولا إلباس فيما أوردت؛ لأنها دعاء، والدعاء يقع على صيغة الأمر، وصيغة الأمر لا يدخل عليها حرف النفي، كأنه قيل: اللهم أجزه خيرا، ولابد من أن تعلم أن دخول اللام إذا لم تكن عاملة، فإن كانت عاملة فلا يلزم.

قوله: (والمفتوحة **يعوض** عما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة **حرف النفي، وقد، وسوف، والسين، تقول: إن زيدًا لمنطلق**).

اعلم أن المخففة المفتوحة إذا دخلت على الجملة الفعلية فلابد من أحد الأحرف الأربعة المذكورة في المتن؛ لأنه بالتخفيف ذهب منها ثلاثة أشياء:

أحدها: التضعيف.

والثاني: اسمها، وهو الهاء في: علمت أنه زيد منطلق.

---

(1) في" ب " [كلامهم].

(2) هذا جزء من بيت من الكامل، وهو بتمامه-

بِاللهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا * وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ**

ويروى "شلت يمينك" بدل بالله ربك، كما يروى "ثكلتك أمك"، وهذا البيت مختلف في نسبته، فهو لعاتكة بنت زيد القرشية. كما في الأغاني 7/18، وهو لأسماء بنت أبي بكر ترثي زوجها الزبير بن العوام، أو لزوجته عاتكة، كما في العقد الفريد 322/3 .

والشاهد فيه "إن قتلت": حيث دخلت "إن" المخففة على غير الأفعال الناسخة، وهذا على رأي الكوفيين، أما البصريون فيعدون ذلك نادرا.

والبيت من شواهد: الإنصاف 641/2، التخمير 59/4. ابن يعيش 71/8. الإيضاح 191/2. شرح جمل الزجاجي 300/1. شرح الكافية 366/4، رصف المباني109، الجنى الداني 208. مغني 24/1. الهمع 142/1.

والثالث: ملازمتها الأسماء، حتى قيل: علمت أن لا يخرج زيد.

فلما ذهبت هذه الأشياء، وصارت بحيث تلي الفعل بعد أن كانت تلازم الأسماء، جاءوا بوسائط تفصل بينها وبين الفعل، وهي تلك الأربعة، جبرا لما ظهر من النقصان، و إنما عينت هذه الأربعة؛ للتعويض من قبل أنها مختصة بالأفعال، فلما ذهب [منها][1] ما به شابهت الأفعال عوضت بما هو مختص بالأفعال /، ووجه آخر أنهم ألزموا الإتيان[ب/184] بأحد هذه الأربعة؛ لئلا يقع [الالتباس][2] بين "أنْ" هذه / وبين "أنْ" الناصبة للفعل؛ لأنك[أ/253] إذا قلت: علمت أن سيذهب، علم أن هذه ليست الناصبة؛ لأنها للاستقبال، والجمع بين علمي الاستقبال مستكره، وعلى هذا سوف، وحرف النفي؛ لأنهما للاستقبال، أما "قد" فلأنه لما شابه السين وسوف أجري مجراهما.

قوله: (وقال الله تعالى ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾)[3].

[كل][4] مبتدأ، و"لما جميع" مبتدأ ثان، و"ما" [صلة][5]، و"لدينا" [لغو][6]، أي ليس بخبر، و"محضرون" خبر للمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الأول.

قوله: (وقرئ: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[7] على الإعمال)[8].

اللام في "لمّا" موطئة للقسم، والتقدير: والله لما، و"ما" زائدة [و][9]

---

(1) في " ب " [عنها].

(2) في " ب " [الإلباس].

(3) يس، من الآية "31".

(4) سقط من " أ ".

(5) في " ج " [وصلة].

(6) في ب [لغوا].

(7) هود، من الآية "111".

(8) قرأ حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم ﴿ وإن كلا لما ﴾، وقرأ أبو عمرو والكسائي ﴿ وإن كلا لما ﴾ وقرأ نافع وابن كثير ﴿ وإن كلا لَمَا ﴾، وقرأ شعبة عن عاصم ﴿ وإن كلا لما ﴾. تفصيل هذه القراءات في: أبي زرعة، عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تح/سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي، 1974 ف، ط/1، 350. 353. البحر المحيط 5/266،267،268.

(9) سقط من " ب ".

[في][1] ليوفينهم جواب القسم، والتقدير: وإن كلا والله ليوفينهم.

قوله: (و أنشدوا:

فَلَوْ أَنْكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي * فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ)**[2].

الشاهد في البيت أنه أعمل "أن" المخففة حين أتى بالضمير المنصوب، وإنما لم يعوض فيه "أن" المخففة بأحد الأحرف؛ لأن شرط التعويض - وهو ما ذكرنا من ذهاب ثلاثة أشياء - لم يوجد؛ [لأن "أن" المخففة لم تدخل على الفعل، إذ الكاف اسم؛ لأنها لما دخلت على الاسم عدلت عن الأصل][3] من وجه واحد، فلا يعتد بذلك الدخول، أما إذا دخلت على الفعل فالعدول هنا من وجهين، فيعتد بذلك، فتحرم هي العمل.

يصف نفسه بالجود، حتى لو سأل الحبيب الفراق مع فرط حبه لأجابه إلى ذلك كراهة رد السائل.

والرواية بفتح الكاف في "أَنْكَ" و"فِرَاقَكَ"، وبفتح التاء في "سَأَلْتَنِي" [و][4] عن ابن الأنباري[5] أنه نقل عن الفراء بالكسر[6].

قوله: (وقال الله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴾[7] **وقال:** ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾[8] **وقال:** ﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾[9] **،وأنشد الكوفيون:**

---

(1) سقط من " أ ".

(2) البيت من الطويل، مجهول القائل، وهو في: الإنصاف 205/1.

وقد بين الشارح موضع الشاهد فيه، ومعناه، واللغات الواردة فيه.

والبيت من شواهد: التخمير 57/4، ابن يعيش 71/8، الإيضاح 187/2، المقرب 111/1، شرح الكافية 468/2، 368/4، رصف المباني 115، اللسان " أ . ن . ن " 123/1، الجنى الداني 218، المغني 31/1، الهمع 143/1 .

(3) سقط من " أ ".

(4) سقط من " ب و ج ".

(5) هو: أبو بكر بن محمد بن القاسم الأنباري، عالم بالنحو والأدب، أخذ عن ثعلب، من مصنفاته: عجائب علوم القرآن، الأضداد، المقصور والممدود، توفي سنة 327هـ. البغية 212/1-214، الأعلام 334/6.

(6) معاني القرآن للفراء 90/2.

(7) يوسف، من الآية "3".

(8) الشعراء، من الآية "186".

(9) الأعراف، من الآية "101".

بِاللهِ رَبِّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا *** وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ)[1].

كأنه قال: إنك قتلت مسلما، فلذا وجب عليك عقوبة المتعمد، والرواية بالله بالباء الموحدة.

قوله: (ورووا **إنْ تَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإنْ تَشِينُكَ لَهِيَهْ**)[2].

[زعم الفراء أن قوله: (إن تزينك لنفسك) كالنادر؛ لأجل دخول "إنْ" على لفظ المستقبل، وإنما حقها أن تدخل على الماضي؛ لئلا يجري مجرى "إنْ" التي للجزاء في أصل دخولها على المضارع][3].

قوله: (**وتقول في المفتوحة: علمت أن زيدا منطلق**، والتقدير: أنه زيد منطلق).

تقدير الضمير واجب في المفتوحة دون المكسورة؛ لأن المفتوحة مع ما بعدها اسم، فلا تخلو من عامل يعمل فيها، فلم يجز تقدير إلغاء حكمها [و][4][لذا][5] وجب أن تضمر لها لفظا؛ لثبات حكمها في الكلام.

أما المكسورة فهي تقع في صدر الكلام، فيمكننا أن نقدرها حرفا غير عامل كـــ"هل.

والوجه الثاني: أن المفتوحة بما بعدها أكثر اتصالا من اتصال المكسورة؛ لأن اتصال المكسورة اتصال عامل بمعمول لا غير، واتصال المفتوحة اتصال عامل بمعمول، واتصال صلة بموصول، فلم يكن بد من أن يقدر اسم؛ لتعمل فيه.

قوله: (**وقال الله تعالى** ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَٰلَمِينَ ﴾[6]**، وقال :**

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا * أنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ**[7]

---

(1) تقدم في ص 78 من هذه الرسالة .

(2) هـــذا القـــول مروي عن بعض العرب، وهو في: التخمير 60/4. وابن يعيش 71/8. شرح الكافية 359/2، الخزانة 373/10.

والشاهد فيه "إن تزينك، إن تشينك" حيث دخلت "إنْ " على لفظ المستقبل بينما حقها الدخول على الماضي.

(3) معانـــي القرآن للفراء 90/2، وقد نقل الخوارزمي شارح أبيات المفصل هذه الفقرة بتمامها في كتابه. شرح أبيات المفصل 1068/2.

(4) في "ب و ج " بالفاء بدل الواو .

(5) في " أ " [كذا].

(6) يونس، من الآية " 10 ".

(7) البيت من البسيط، قائله الأعشى الكبير، وهو في ديوانه 150، ورواية الديوان لعجزه هي :

=

وعلمت أن لا يخرج زيد، وأن قد خرج، وأن سوف يخرج، وأن سيخرج، قال الله تعالى ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾[1] وقال تعالى ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[2]).

وقبله : **وَلَقَدْ غَدَوْتُ إِلَى الْحَانُوتِ يَتْبَعُنِي *** شَاوٍ مِشَلٌّ شَلُولٌ شُلْشُلٌ شَوِلُ**

الْحَانُوتُ بيت الخمار[3]، والشَّاوِي الشَّوَّاءُ[4]، ومِشَلٌّ مُسْتَحِثٌّ، وقيل: الذي يشل اللحم في السفود، والشلشل الخفيف فيما أخذ فيه من عمل[5]، والشول مثل الشلشل[6]، والشلول مثل المشل ويروى نشول وهو الذي يأخذ اللحم من القدر[7] [يقال فيه: نشل ينشل][8] يريد أنه غدا إلي بيت الخمار، ومعه غلام يشوي ويطبخ.

وقوله: (في فتية) يريد مع فتية كالسيوف في مضائهم في الأمور، ويحتمل أن وجوههم تبرق كالسيوف صباحة.

(قد علموا أن هالك) يريد أنه هالك كل إنسان. (ومن يحفى)[9] بالحاء المهملة هو الفقير، (ومن ينتعل) هو الغني[10]، أي قد علم هؤلاء الفتيان أن الهلاك يعم الناس

=

.... *** أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحِيَلُ

والشاهد في هذه الرواية "أَنْ هَالِكٌ "، حيث جاءت "أن" مخففة، وخبرها جملة.

والبيت من شواهد: الكتاب 137/2،74/3، المقتضب 9/3، معاني الحروف 164، الخصائص 441/2، المقتصد 483/1، الأمالي الشجرية 2/2، الإنصاف199/1، التخمير61/4. ابن يعيش 71/8، الإيضاح 189/2، شرح التسهيل 422/2، شرح الكافية 32/4،369، رصف المباني 115، الهمع 142/1.

(1) البلد، الآية "7".

(2) المزمل، من الآية"20".

(3) اللسان "ح . ن . ت" 168/2.

(4) اللسان " ش . و . ا " 496/3 .

(5) اللسان "ش . ل . ل " 467/3.

(6) اللسان " ش . و . ل " 493/3 .

(7) اللسان " ن . ش . ل " 191/6.

(8) سقط من " ب و ج ".

(9) شرح أبيات المفصل 1069/2.

(10) شرح أبيات المفصل 1069/2.

غنيهم وفقيرهم، فهم [يبادرون][1] إلى [اللذات][2] قبل أن يحال بينهم وبينها.

قوله: (والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة أو مخففة يجب [أن يشاكلها][3] في التحقيق، **كقوله تعالى** ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾[4] **وقوله تعالى** ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾[5] **فإن لم يكن كذلك نحو: أطمع وأرجو وأخاف، فليدخل على أن الناصبة للفعل، كقوله تعالى** ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾[6] **وقولك: أرجو أن تحسن إلي، وأخاف أن تسيء إليَّ، وما فيه وجهان كظننت وحسبت وخلت، فهو داخل عليها جميعا. تقول: ظننت أن تخرج، وأن ستخرج، وأنك تخرج، وقرئ قوله:** ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[7] **بالرفع والنصب)**[8].

الأفعال على ثلاثة أضرب: ضرب يدل على ثبات الشيء كالعلم، وضرب يدل على خلاف الثبات كالطمع، وضرب يميل إلى هذا مرة وإلى ذاك أخرى كالظن.

[فالأول][9] يدخل على المشددة؛ لما بين الدَّالِّ على الثبات وكلمة التحقيق من التناسب.

والثاني يدخل على أن الناصبة؛ لأنها للاستقبال، والمستقبل غير ثابت في الحال.

والثالث يدخل عليهما بالنظر إلى الجانبين، والمراد بالوجهين: الشك واليقين؛ لأن الظن إذا قوي التحق باليقين، وإذا ضعف التحق بالشك، فلذا جاء في هذه الأفعال التي هي ظننت وحسبت وخلت وجهان.

---

(1) سقط من "ب".

(2) في " ب " [الذات].

(3) في النسخ الثلاث [أن يكون].

(4) النور، من الآية "25".

(5) طه، من الآية "88".

(6) الشعراء، من الآية "82".

(7) المائدة، من الآية "73".

(8) قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ﴿تكونُ﴾ بالرفع، على تقدير أنه لا تكون فتنة، فهي عندهم المخففة من "أنّ"، وقرأ الباقون ﴿تكونَ﴾ بالنصب، والناصب "أنْ" ولا عبرة بـ"لا"؛ لأنها لا تفصل بين العامل والمعمول فيه. حجة القراءات 233، البحر المحيط 3/533، 534.

(9) في " ب " [والأول].

قوله: (وتخرج "إنّ" المكسورة إلى معنى أجل، قال:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا * كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ)**[1].

فيه دقيقة، وهي أنه لم يقل إلى معنى "نعم"؛ لأن "نعم" تستعمل في الاستفهام، وهو شك، و"إن" للتحقيق، وهما لا يجتمعان، و"أجل" لا يستعمل إلا للتصديق في الخبر، والتصديق يناسب التحقيق، وهذا هو الغاية في التلخيص، وسائر العلماء[2] يذكرون فيه "نعم"، وما قبل البيت:

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي [الصَّبُو * حِ]**[3] **[يَلُمْنَنِي]**[4] **وَأَلُومُهُنَّهْ**

وحمل بعضهم[5] البيت على أن "إنَّ" فيه قد أدخلها على اسمها، وحذف الخبر؛ للعلم به، يعني: أن الأمر كذلك، وما هو ببعيد عن الصواب، والذي[6] يجعلها بمعنى أجل يجعل هذه الهاء هاء السكت، كأنه قال: إن وألحق هاء السكت؛ للوقف.

قوله: (وفي حديث عبد الله بن الزَّبير: (إنَّ وراكبَها)).

قيل: أصل هذا أن عبد الله بن الزبير[7] قد جاءه أعرابي[8] طالبا منه شيئا، فقال: إن

---

(1) تقدم الكلام عنه في أول الرسالة ص 20، والشاهد فيه هنا كالشاهد فيه هناك، وهو مجيء "إن" للتصديق.

(2) أخذ الشارح نفسه بهذا الرأي في أول الكتاب ص 20،، حيث قال: (و"إنّ" فائدته فائدة نعم)، وقد خصص المصنف "أجل" للخبر دون "نعم"؛ لاختصاصها بالتصديق في الخبر، وتبعه ابن مالك وجماعة، وحسنه الأخفش، وهي دقيقة لم يتناولها كثير من النحاة بالتوضيح، كما ذكر الشارح. المغني 20/1.

(3) في "ب و ج " [الصباح].

(4) في" أ " [يلومني].

(5) أصحاب هذا الرأي هم أبو عبيدة، وابن السراج، وأبو علي الفارسي، وابن عصفور، والرضي، وابن هشام، والسيوطي، وآخرون، وحسنه الشارح. معاني الحروف 111، الإيضاح 194/2، شرح جمل الزجاجي444/1،445، شرح الكافية 431/4، الجنى الداني 399، المغني 38/1،39، الهمع 141/1، شرح أبيات المفصل بالهامش 1072/2.

(6) من القائلين بهذا الرأي سيبويه، والأخفش، وابن جني، والزمخشري، وتبعهم ابن مالك وغيره. الكتاب162/4، معاني الحروف 111،112، اللمع 95، الإيضاح 194/2، شرح التسهيل 413/1،414، شرح الكافية431/4، الجنى الداني399، الهمع141/1.

(7) هو عبيد الله بن الزَّبير بن الأشيم الأسدي، وليس عبد الله بن الزبير بن العوام، كما ذكر بعضهم، شاعر كوفي أموي. كان متعصبا للأمويين، هجاء يخاف الناس شره، أكرمه مصعب بن الزبير، فمدحه وانقطع إليه، ثم عمي في آخر عمره ومات في خلافة عبد الملك سنة 75 هـ. الخزانة 264/2، الأعلام 4 87، شرح أبيات المفصل بالهامش 387/1.

(8) هو فضالة بن شريك الأسدي شاعر من أهل الكوفة، وحجة عند اللغويين، توفي سنة 64 هـ، وقيل: بل هو =

ناقتي تعبت، فقال: أرجئها[1]، فقال: عطشت في الطريق، فقال: اسقها، فقال الأعرابي: ما جئتك مستطبا[2]، وإنما جئتك مستمنحا[3]، لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال ابن الزبير: إن وراكبها[4].

وروى المصنف عن أستاذه[5] فريد العصر، وهو يروي عن تلميذ[6] أبي الفتح عثمان بن جني[7] أنه قال: (إن المعاشَ مفرق بين الأحبة والوطن، فقال ابن جني: إن المعاشُ مفرق بين الأحبة والوطن)، برفع المعاش، بمعنى أجل.

وقيل في قوله تعالى ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[8] أن "إن" بمعنى أجل، وساحران خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: أجل هذان لهما ساحران، بإدخال اللام على الجملة[9]، وقد

=

ابنه عبد الله بن فضالة بن شريك. تفصيل ذلك في: شرح الكافية بالهامش 431/4.

(1) أرجأت الناقة إذا دنا نتاجها. اللسان " ر . ج . أ" 35/3.

(2) استطب لوجعه أي جاء يستوصف الدواء الصالح لدائه. اللسان " ط . ب . ب" 153/4.

(3) المنحة: الهبة والصلة، واستمنحه طلب منحته ورفده. اللسان "م . ن . ح " 97/6.

(4) هذا القول في: الأغاني27/1، شرح التسهيل414/1، شرح الكافية 431/4، اللسان " أ . ن . ن " 124/1. المغني 38/1.

(5) هو: أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصبهاني، يلقب بفريد العصر، عالم باللغة والنحو. أول من أدخل مذهب المعتزلة إلى خُوَارزم، تخرج عليه جماعة من أكابر علماء اللغة والنحو، ومنهم الزمخشري. لم يعرف له -مع شيوع ذكره - مصنف أو تأليف يذكر عدا كتاب اشتمل على نتف وأشعار وحكايات وأخبار، سماه "زاد الراكب". توفي بمرو سنة 507 هـ. البغية 276/2.

(6) تلاميذ أبي الفتح عثمان بن جني كثيرون. ومن أشهرهم: عمر بن ثابت الثمانيني الضرير. أصله من ثمانين بلدة بالموصل، له شرح اللمع المفيد في النحو، توفي سنة 442 هـ. البغية 217/2، الأعلام43/5.

(7) هو: أبو الفتح عثمان بن جني، من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف، لزم الفارسي أربعين سنة. وتصدر مكانه ببغداد بعد موته، من مصنفاته: الخصائص. سر الصناعة، اللمع في النحو. المنصف. المحتسب. المذكر والمؤنث، توفي سنة 392هـ. البغية 132/2، الأعلام 204/4.

(8) طه، من الآية "62" .

(9) هي قراءة المدنيين والكوفيين غير حفص عن عاصم. معاني القرآن للفراء 184/2، معاني القرآن للأخفش 2/144، معاني القرآن وإعرابه للزجاج 363/3. حجة القراءات 454،455، والنحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. إعراب القرآن، تح / زهير غازي زاهد، عالم الكتب. بيروت. 1988ف، ط/1. 44/3،45. إعراب القراءات السبع وعللها 37/2، إملاء ما من به الرحمن 419/2.

أعجب به أبو إسحاق[1] [2]، وقيل: لغة بلحرث بن كعب[3]، جعلوا الاسم المثنى كالأسماء المقصورة، فلم يقلبوها ياء في الجر والنصب، وقرئ:[4] ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ على نحو قولك: إنْ زيد لمنطلق، بأنْ المخففة واللام الفارقة.

قوله: (**وتخرج المفتوحة إلى معنى لعل،** كقولهم: ائت السوق إنك تشتري لحما).

أي لعلك، قال امرؤ القيس:

عُوجَا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لأَنَّنَا * نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ خُذَامِ**[5] / [254/أ]

وهو أول من بكى على الديار، والمحيل: الذي أتى عليه الحول[6].

قوله: (وتبدل قيس **وتميم همزتها عينا**[7]، **فتقول: أشهد عنّ محمدًا رسول الله**).

إنما تبدل همزتها بالعين؛ لما بينهما من التشارك في المخرج[8].

قوله: ("**لكن**" هي للاستدراك، **توسطها بين كلامين متغايرين نفيا وإيجابا، فتستدرك بها النفي بالإيجاب، والإيجاب بالنفي، وذلك قولك: ما جاءني زيد لكن عمرا**

---

(1) هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل، المشهور بابن النحاس، كان عالما بالنحو، أخذ عن الأخفش الأصغر، والمبرد، والزجاج، من مصنفاته: إعراب القرآن، معاني القرآن، الكافي في العربية، الاشتقاق، شرح المعلقات، عدة الداني في طبقات القراء، توفي سنة 338هـ. البغية 362/1، الأعلام 208/1.

(2) قال النحاس: (حكى سيبويه "أن "إنّ" تأتي بمعنى أجل"، ورأيت أبا إسحق وأبا الحسن علي بن سليمان يذهبان إليه، فعلى هذا جاز أن يكون قول الله عز وجل: ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ بمعنى نعم). إعراب القرآن للنحاس 44/3،45.

(3) هي إلزام المثنى الألف. معاني القرآن للفراء184/2، معاني القرآن للأخفش 144/2. معاني القرآن وإعرابه للزجاج 362/3، إعراب القرآن للنحاس 45/3، إعراب القراءات السبع وعللها 36/2، حجة القراءات 454.

(4) هي قراءة ابن كثير وحفص عن عاصم. معاني القرآن للفراء 183/2، معاني القرآن للأخفش443/2، معاني القرآن وإعرابه للزجاج 361/3، إعراب القرآن للنحاس 46/3، إعراب القراءات السبع 39/2. حجة القراءات 456.

(5) البيت من الكامل، قائله امرؤ القيس، وهو في ديوانه ص 114.

والشاهد فيه "لأننا"، حيث روي "لأننا" بدل "لعلنا"، وذلك بإبدال العين همزة، واللام المشددة نونا، ويروى لعلنا على الأصل.

والبيت من شواهد: ابن يعيش 79/8، شرح جمل الزجاج446/1، والسيوطي. عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللغة، تح/ محمد أحمد بك، وآخرين، المكتبة العصرية، بيروت، 1987ف، 476/2. الهمع134/1، الخزانة 376/4.

(6) اللسان "ح . و . ل" 189/2 .

(7) يعرف هذا الإبدال بعنعنة تميم. سر الصناعة 206/1، التخمير 67/4، الممتع413/1.

(8) قال سيبويه: (فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجا الهمزة والهاء والألف، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء، أدناها مخرجا من الفم الغين والخاء). الكتاب 433/4.

جاءني، وجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ).

معنى الاستدراك أن الجملة التي يسوقها أولا يقع فيها وهم للمخاطب، فيتدارك ذلك بكلمة "لكن"، كما إذا كان بين زيد وعمرو ملازمة في المجيء وعدمه، وقلت: ما جاءني زيد، يذهب قلب السامع إلى أن عمرا أيضا لم يجئ؛ لما كان بينهما من هاتيك الملازمة السابقة، فتزيل عنه ذلك الوهم بقولك: لكن عمرا جاءني، فالحاصل أن معنى الاستدراك رفع وهم تولد عن / كلام سابق، والاستدراك شبيه الاستثناء، فكما أن الاستثناء يستدرك [ج/162] فيه بكلمة الاستثناء النفي بالإيجاب، نحو: ما جاءني أحد إلا زيد، والإيجاب بالنفي. نحو: جاءني القوم إلا زيدا، كذلك الاستدراك، يستدرك فيه بـــ"لكنّ" النفي بالإيجاب، والإيجاب بالنفي، إلا أن في الاستثناء استدراك جزء من كل، بخلاف الاستدراك.

قوله: (والتغاير في المعنى **بمنزلته في اللفظ، كقولك: فارقني زيد لكنّ عمرا حاضر، وجاءني زيد لكنّ عمرا غائب، وقوله: عز وجل:** ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾[1] **على معنى النفي، وتضمن ما أراكم كثيرا).**

إنما كان كذلك؛ لأنهم يحومون حول اللفظ مرة ويدورون مع المعنى أخرى، وميلهم إلى جنبة المعنى أشد من ميلهم إلى جانب اللفظ؛ لأن الغرض الكلي هو المعنى لا اللفظ، وإنما [كان][2] لمعان تعشق الصور، وعلى هذه الطريقة قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ [فِي ٱلْأَمْرِ][3] وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾، إذ المعنى ما أراكهم [كثيرا][4]؛ لأن "لو" يفيد النفي في الإيجاب، والإيجاب في النفي، نحو: لو زرتني لزرتك، ولو لم تزرني لما زرتك، فيكون "لو أراكهم" على معنى النفي، ولكن الله سلم أي عصم وأنعم بالسلامة من الفشل والتنازع في الاختلاف[5].

قوله: (وتخفف **فيبطل عملها كما يبطل عمل "إنّ" و"أنّ"، وتقع في حروف العطف**

---

(1) الأنفال، من الآية "44".

(2) سقط من "ب و ج ".

(3) سقط من "ب و ج ".

(4) سقط من "ج".

(5) – الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق التنزيل. دار المعرفة، بيروت، لبنان.129/2 .

على ما سيجيء بيانها إن شاء الله تعالى).

إذا خففت "لكن" لا يجوز إعمالها البتة، بخلاف "إن" [و"أن"][1] و"كأن"؛ لأنها إذا خففت تقع في حروف العطف، فيلزم أن لا تعمل كسائر حروف العطف.

قوله: ("كأن" **هي للتشبيه، ركبت الكاف مع "إن" كما ركبت مع "ذا" و"أي" في كذا وكأين، وأصل قولك: كأن زيدا الأسد إن زيدا كالأسد، فلما قدمت الكاف فتحت لها الهمزة لفظا، والمعني على الكسر، والفصل بينه وبين الأصل أنك ههنا بَانٍ كلامك على التشبيه من أول الأمر، ومن ثَم بعد مضي صدره على الإثبات).**

الكاف في "كأن" كاف التشبيه، ركبت مع "إن" كما ركبت مع "ذا" في عندي كذا درهما، ومع أي في: كأي رجلا، غير أن معنى التشبيه قد خلع منها في هاتين الكلمتين، ونفي في هذه، وأصل قولك: كأن زيدا الأسد، إن زيدا كالأسد، نقلت الكاف إلى صدر الكلمة، وفتحت الهمزة؛ لأن الكاف من حروف الجر، والحروف الجارة مختصة بالدخول على المفردات، فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة، وإن كان المعنى على الكسر، ونظير هذه المسألة قولهم: الضارب أباه زيدا، أي الذي ضرب أباه زيدا، فالألف واللام بمعنى الذي، لكنهما من حيث / الصورة كالألف واللام في نحو: الغلام والفرس، فأخرجوا الفعل على صورة الاسم رعاية للصورة.

قوله: (وتخفف **فيبطل عملها).**

حكم "كأن" في التخفيف حكم "أن" في ذلك؛ لأنها في الأصل "أن" ركبت مع الكاف، فحكم "أن" في التخفيف الإعمال وتركه.

قوله: (قال:

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ * كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ)[2].**

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) البيت من الهزج، مجهول القائل.

ويروى: وَوَجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ *** ....

والحقة: وعاء من خشب وغيره مما يصلح أن ينحت منه. اللسان ح . ق . ق 2/125.

والشاهد في البيت: "كأن ثدياه"، حيث خففت "كأن" وحذف اسمها، ورفع الاسم بعدها على الابتداء، والجملة من المبتدأ ومن خبره، خبر "كأن"، والتقدير "كأنه ثدياه حقان"، ويروى "كأن ثدييه" فيكون شاهدا على جواز اعمال "كأن" المخففة.

=

أي ورب نحر أبيض اللون.

قوله: (ومنهم من يعملها[1]، قال:

كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَا خُلْبُ)[2].

وريداه عرقا جيده[3]، والرِّشاء الحبل[4]، والخلب الليف[5].

قوله: (وفي قوله:

.... *** كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ)[6].

=

والبيت من شواهد: الكتاب 135/2، الأصول في النحو 246/1، إعراب القراءات السبع 295/1، معاني الحروف 122، الأمالي الشجرية 237/1، 3/2، 243، الإنصاف 197/1، التخمير 70/4. ابن يعيش 82/8، شرح التسهيل 1/ 426، شرح الكافية 370/4، الجنى الداني 575، الهمع 143/1 .

(1) شرح التسهيل 426/1، الجنى الداني 574، 575. الهمع 143/1.

(2) البيت من الرجز، قائله رؤبة، وهو في : ابن العجاج، رؤبة، مجموع أشعار العرب، تح/وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980 ف، ط/2، ملحق ديوانه ص169. وروايته رشاءُ خُلُبِ.

وقبله: **وَمُعْتَدٍ فَظٍ غَلِيظِ الْقَلْبِ**

والشاهد فيه " كأن وريديه "، حيث أعمل "كأن" المخففة عملها مشددة ويروى كأن وريداه بالرفع. وعليه فلا شاهد فيه على الإعمال، بل هو شاهد على إلغاء عمل المخففة.

والبيت من شواهد: الكتاب 164/3، المقتضب 50/1، الإنصاف 198/1. التخمير 70/4، ابن يعيش 82/8، المقرب 110/1، شرح الكافية 370/4، اللسان " أ. ن . ن " 124/1. الخزانة 391/10.

(3) اللسان " و. ر. د " 6 / 426 .

(4) اللسان " ر . ش . أ " 3 / 76 .

(5) السان " خ . ل . ب " 2 / 291 .

(6) البيت من الطويل، وقد اختلف في قائله، فهو لعلباء بن أرقم اليشكري في: التخمير 70/4، الجنى الداني 222، وهو لباعث بن صريم اليشكري في: الكتاب 134/2، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 531/1، ابن يعيش 82/8، اللسان " ق . س . م" 258/5، وهو لأرقم بن علباء اليشكري في: شرح أبيات المفصل وهو لزيد بن أرقم في: الإنصاف 1/ 202. وقيل: غير ذلك، تفصيل ما ذكر في: شرح أبيات المفصل 1078/2 بالهامش.

والشاهد في البيت قوله " ظبيةٍ " بالإعراب بالحركات الثلاث. فبالرفع على الخبر. وحذف الاسم مع تخفيف كأن. ~~والتقدير كأنها ظبية، ويجوز النصب بـ"كأن" تشبيها لها بالفعل إذا حذف بعضه وعمل، مثل "لم يك زيد منطلقا"، والخبر~~ محذوف للعلم به، والتقدير كأن ظبيةً تعطو هذه المرأة، ويجوز الجر على تقدير " كظبية " و"أن" زائدة مؤكدة.

والبيت من شواهد: الكتاب 165/3، الأمالي 210/2، معاني الحروف 121، سر الصناعة 222/2، الأمالي الشجرية 3/2، أمالي السهيلي 116، الإيضاح 198/2، المقرب 111/1، شرح التسهيل 427/1، شرح الكافية 4/

أوله: **وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ** *** ....

الموافاة الإتيان[1]، والمقسم المحسن[2]، وتعطو تتناول[3]، والناضر بالضاد من النضارة أي حسن طري[4]، والسلم ضرب من أشجار البادية[5].

قوله: (ثلاثة **أوجه الرفع والنصب والجر على زيادة أن).**

فالرفع على ترك العمل؛ للتخفيف، والنصب على الإعمال، والجر على زيادة "إن"؛ للصلة، كما أنها زيدت في نحو: ﴿ وَلَمَّا أَن جَاءَتْ ﴾[6] أي كطبية.

قوله: ("**ليت" هي** للتمني، **كقوله تعالى** ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ﴾[7]).

التمني طلب المنية، والمنية أن يقدر الإنسان في نفسه شيئا يرجو وقوعه، سواء أن يكون ممكن الوجود أو أن يكون مستحيلة[8]، فالتمني إذا لما يجوز أن يكون، ولما لا يجوز أن يكون، قال: **فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا** [9]*** ....

والترجي لا يكون إلا لما يكون.

قوله: (يجوز عند الفراء أن تجرى مجرى أتمنى. فيقال: ليت زيدا قائما، كما يقال:

=

371، رصف المباني 117، المغني 33/1، الهمع 143/1.

(1) اللسان " و . ف . ي " 6/ 470 .

(2) اللسان " ق . س . م " 5 / 258 .

(3) اللسان " ع . ط . و " 4 / 368 .

(4) اللسان " ن . ض . ر " 6 / 204 .

(5) اللسان " س .ل .م " 3 / 328 .

(6) العنكبوت، من الآية "33".

(7) الأنعام، من الآية "28".

(8) اللسان " م . ن . ي " 6 / 102.

(9) البيت من الوافر، قائله أبو العتاهية، وهو في: ديوانه. تح/عمر الطباع. دار الأرقم بن أبي الأرقم. بيروت. 1997 ف، ط/1، 46.

وتمامه : .... *** **فأُخبرَهُ بما فعلَ المَشيبُ**

والمراد في البيت قوله: "ليت الشباب يعود"، حيث دلت "ليت على التمني المتعلق بالمستحيل، فإن عود الشباب بعد المشيب مستحيل. والبيت من شواهد: المغني 285/1، نتائج الأفكار 130.

أتمنى زيدا قائما، والكسائي[1] يجيز ذلك على إضمار كأن، والذي غرهما منها قول الشاعر:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[2] *** ....

ولقد ذكرت ما هو عليه **عند البصريين**).

يريد ما ذكره في صدر الكتاب[3] من [أن][4] التقدير يا ليت لنا، ورواجعا حال عمل فيها معنى التمني؛ لأن الحال [لا][5]يعمل فيها معنى الفعل.

أما قول الفراء[6] ففيه إعمال معنى الحرف، وفساده ظاهر لا يخفى.

وأما قول الكسائي[7] ففيه إضمار "كان" من غير حاجة، فلا يعرى قوله: عن فساد.

---

(1) هو أبو الحسن، علي بن حمزة، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، من مصنفاته: معاني القرآن، مختصر في النحو والقراءات، توفي سنة 182 هـ. البغية192/2، الأعلام 283/4.

(2) البيت من الرجز، مختلف في قائله فهو لرؤبة بن العجاج، في ابن يعيش104/1. وللعجاج في: الجمحي ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، تح/محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة،78/1، وقيل: غير ذلك.

وتمامه: .... *** **إِذْ كُنْتَ فِي وَادِي الْعَقِيقِ رَاتِعًا**

والشاهد فيه حذف خبر "ليت" على رأي البصريين، والتقدير يا ليت لنا، وهو من الشواهد المختلف فيها بين البصريين والكوفيين على ما سيأتي بيانه.

والبيت من شواهد الكتاب 142/2، التخمير287/1، الإيضاح213/1، المغني 285/1. الخزانة234/10.

(3) في باب خبر إن وأخواتها، حيث قال بعد ذكر الشاهد: (أي يا ليت لنا) المفصل ص28،29.

وقد علق عليه الشارح بقوله: (هذا البيت مما اختلف فيه البصريون والكوفيون. فالبصريون قالوا: خبر ليت محذوف، أي يا ليت لنا، ورواجعا حال، أي يا ليت أيام الصبا مستقرة لنا في حال كونها رواجع.

والكوفيون يقولون: البيت على لغة بني تميم، فإنهم يعملون ليت إعمال ظننت، فيقولون: ليت زيدا ذاهبا، كما تقول: ظننت زيدا ذاهبا؛ لأن ليت بمعنى تمنيت، وهم يقولون تمنيت زيدا قائما كذلك هذه.

ومذهب البصريين أولى، إذ قد ثبت حذف الخبر مع إرادته وهو غير مدعاهم، ولم يثبت أن "ليت" عاملة للنصب في الجزءين فلا يحمل البيت عليه) المخطوط أ /37.

(4) سقط من "ب و ج".

(5) سقط من " ج ".

(6) قول الفراء هو إجراء ليت مجرى "تمنيت"، فهي عنده تنصب الاسمين كما ينصب ما تقرر فيها. التخمير 287/1، الإيضاح 198/2، شرح الكافية 334/3، رصف المباني 298، الجنى الداني 492، المغني 285/1.

(7) قول الكسائي هو تجويز إضمار كان. والتقدير عنده يا ليت أيام الصبا كانت رواجع. وهو ضعيف؛ لأن كان لا تضمر إلا فيما اشتهر استعمالها فيه، كما في "إن خيرا فخير". الأصول في النحو 248/1. الإيضاح 198/2. شرح الكافية 334/3.

قوله:(وتقول: ليت أن زيدا خارج، **وتسكت كما تسكت على: ظننت أن زيدا خارج**).

[تقديره ليت خروج زيد حاصل][1]، فتدخلها على "أنّ" المفتوحة، وتسد مسد ما تحتاج إليه من اسم وخبر، [كما أن التقدير][2]: ظننت أن زيدا خارج، والتقدير: ظننت خروج زيد [حاصلا][3]، والاقتصار في الفصلين على أحد الجزئين لعدم الإلباس، وإنما ألحق "ليت" بـ"ظن"؛ لتقاربهما في المعنى، إذ في كليهما ترجع أحد الجائزين على الآخر؛ لأن التمني تقدير أمر يتردد بين [الوجود والعدم][4]، والمتمني يحرص على ترجع أحد الطرفين وهو الوجود.

قوله: ("**لعل**" هي لتوقع مرجو أو مخوف).

[ينبغي أن لا تنسى أن لعل لتوقع ما هو مخوف أو غير مخوف][5]، والمراد بالمرجو: غير المخوف، وهذا تفسير ملخص، وسائر النحويين[6] يفسرونه بالترجي، والترجي لا يكون إلا في غير المخوف، لا يقال أترجى الأمر المخوف.

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) في " ب و ج " [كما سدت في قولك].

(3) سقط من " أ ".

(4) في ب" [وجود وعدم].

(5) سقط من "ج".

(6) يقصد النحاة البصريين، فإنهم فسروا "لعل" بأن معناها الترجي. قال ابن جني: (ومعنى "لعل" التوقع والرجاء) اللمع 93، وقال المرادي: (و"لعل" لها ثمانية معان: الأول الترجي، وهو الأشهر والأكثر)، الجنى الداني579.

والتعبير بـ"سائر" هو للكثير الغالب، وإلا فإن بعض النحاة ذكروا لها معاني أخرى:

فالأخفش والكسائي ذهبا إلى أن من معانيها التعليل، وعليه خرجا قوله تعالى: ﴿ لعلكم تشكرون ﴾ البقرة، من الآية "51"، و﴿ لعلكم تهتدون ﴾ البقرة، من الآية "52"، أي لتشكروا ولتهتدوا.

ومذهب سيبويه والمحققين: أنها في ذلك للترجي، وهو ترج للعباد.

وذكر الكوفيون لها معنى آخر هو الاستفهام، وتبعهم ابن مالك، وعليه خرجوا قوله تعالى: ﴿ وما يدريك لعله يزكى ﴾ عبس، الآية"3"، وهذا خطأ عند البصريين، والآية عندهم ترج.

ونقل عن الفراء والطوال أنها للشك، وهو خطأ أيضا عند البصريين. بيان ما ذكر في: المغني 2/287،288، الجنى الداني 579-581، الجامع الصغير في علم النحو 181،182، الهمع 1/134.

قوله: (وقوله عز وجل ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[1] و﴿ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[2] ترج للعبادة، **وكذلك قوله عز وجل** ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾[3]، **معناه: اذهبا أنتما على رجائكما ذلك من فرعون).**

إنما قال هذا لئلا يظن ظان أن الله تعالى ترجى، وإن كان ظاهر اللفظ يقتضي الترجي من المتكلم، غير أنه لما استحال تصور الترجي من الله سبحانه؛ لأنه إنما يكون فيما جهلت عاقبته، وهو مستحيل في حق العالم بالمعلومات، صرف عنه إلى العباد.

قوله: (وقد لمح فيها **معنى التمني من قرأ:** ﴿ فأطلع ﴾[4] **بالنصب**).

أي في "لعل"، إنما كان في "لعل" في هذه الآية معنى "ليت"؛ لأن فرعون كان يدعي أن البلوغ إلى أسباب السموات مرجو له، فذكره بلفظ "لعل"، وكان ذلك محالا، فصار "لعل" بمعنى "ليت"؛ لأن "لعل" لا تستعمل في المحال، لا يقال: لعل الشباب يعود، وإنما يستعمل فيه "ليت"، فلذا جاز إضمار "أن" بعد الفاء، في قوله: ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾؛ لأن التمني أحد المواضع الستة[5].

قوله: (**وهي** في حرف[6] عاصم[7]).

---

(1) الشورى، من الآية "15".

(2) البقرة، من الآية "188".

(3) طه، من الآية "43".

(4) غافر، من الآية "37".

(5) المراد بها المواضع الستة التي تنصب بأن المضمرة، بعد الأحرف الخمسة: حتى، اللام، أو، والواو، الفاء"، وهذه المواضع الستة هي: الأمر، مثل: قم فأقوم، والنهي، مثل: لا تشتمه فيشتمك، والنفي، مثل: ما أنت بصاحبي فأحدثك، والاستفهام، مثل: أين بيتك فأزورك؟ والتمني، مثل: ليت لي مالا فأعطيك منه، والعرض، مثل: ألا تزورنا فنكرمك، وزاد بعضهم التحضيض مثل: هلاّ أمرت فتطاعَ، وألحقه آخرون بالعرض، وأما الدعاء، فهو داخل في الأمر والنهي، مثل: اللهم ارزقني ما لا فأحجَ. بيان ذلك في: معاني الحروف43،44، سر الصناعة1/242.241، المفصل 246. شرح الكافية4/ 64،63، رصف المباني 383،382، الهمع 2/10،11،12.

(6) الحرف القراءة التي تقرأ على وجوه من القرآن. اللسان "ح . ر . ف" 2/62.

(7) هو أبو النجود عاصم بن بهدله الكوفي الأسدي، شيخ الإقراء بالكوفة، جمع بين الفصاحة والإتقان، وكان أحسن الناس صوتا بالقرآن، وهو أحد القراء السبعة، توفي سنة 127 هـ. ابن قنفذ أبو العباس، أحمد بن حسن، الوفيات، تح/عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983ف، ط/4، 121، التذكرة 2/780، الأعلام 3 248.

الحرف الجهة؛ لأنه الجهة التي انحرف إليها[1].

قوله: (وقد أجاز الأخفش[2] لعل أن زيدا قائم، قاسها على "ليت" وقد جاء في الشعر:

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ * عَلَيْكَ مِنَ اللائي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا).[3]**

أَلَمَّ نزل[4]، من اللائي من الدواهي، اللائي يدعنك أي يتركنك[5] ذليلا، والأجدع في الأصل المقطوع الأنف[6]، إلا أنهم / يستعملونه في موضع الذل، وإنما خص الذل [255/أ] بالأنف؛ لأنه موضع التكبر عندهم.

قوله: (قياسا على "عسى").

لأنك تقول: عساك أن تفعل [كذا][7]، فتجيء بالكاف ثم بـــ"أن تفعل"، فكذا في "لعل".

قوله: (وفيها لغات[8]: **"لعل وعل وعن وأن ولان ولعن ولغن"، وعن أبي العباس أن أصلها "عل" زيدت عليها لام الابتداء).**

وقعت هذه اللغات بين اللام والنون، وبين الهمزة والعين والغين؛ لما بين اللام والنون، وبين هذه الثلاث من قرب المخرج[9].

---

(1) اللسان "ح . ر . ف" 62/2.

(2) ابن يعيش 86/8، الهمع 135/1.

(3) البيت من الطويل، قائله متمم بن نويرة، وهو في المفضليات ص 259.

والشاهد فيه اقتران خبر "لعل" بـــ"أن" تشبيها لها بـــ"عسى".

والبيت من شواهد: المقتضب 74/3، التخمير 172/2، ابن يعيش 86/8. الإيضاح 202/2. المغني 288/1. اللسان " ع . ل . ل " 415/4، الجامع الصغير في علم النحو 182. الخزانة 433/2.

(4) اللسان " ل . م . م " 524/5.

(5) اللسان " و . د . ع " 418/6.

(6) اللسان " ج . د . ع " 488/1.

(7) سقط من " ب و ج ".

(8) اختلف النحاة في عدد هذه اللغات اختلافا كثيرا. بيان ذلك في: معاني الحروف 124. الإنصاف 224/1، 225، ابن يعيش 87/8، شرح جمل الزجاجي 446/2، 447، شرح التسهيل 427/1، الكافية 373/4، رصف المباني 348/8، 349، 350، الجنى الداني 579، الهمع 134/1.

(9) فالهمزة والعين والحاء مخرجها من الحلق، واللام مخرجها من حافة اللسان والنون من حافة اللسان أيضا، إلا أنها أدخل مخرجا من اللام. الكتاب 433/4.

والـلام عند أبي[1] [العباس][2] لام الابتداء[3]، وهي محذوفة في "عل"، إذ هي زائدة، وقال غيره[4]: "لعل" و"عل" لغتان، وقيل[5]: اللام فيه زائدة كالكاف في "كأن" زيدت، للتشبيه، واللام لا معنى لها.

---

(1) في النسخ الثلاث زيادة [الحسن] بعد [أبي] والصحيح ما ورد في المتن.

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) يرى أبو العباس المبرد: أن الأصل "عل"، وأن اللام زيدت في أولها للابتداء. ودليل ذلك أنها تأتي مجردة من اللام في بعض الأحيان. المقتضب 32/4.

(4) ذهـب الكوفـيون، إلـى أن اللام أصل، وأن "لعل وعل" لغتان، وإلى هذا الرأي جنح بعض متأخري النحاة البـصريين. وبـه قال ابن يعيش. بيان ذلك في: الأمالي 108/1، الإنصاف 224/1،225، ابن يعيش 88/8، شرح الكافية 373/4، رصف المباني 249،375، الجنى الداني 579، الارتشاف 1281/3، الخزانة 10/ 422 425.

(5) ذهـب أكثر البصريين إلى أن اللام في "لعل" زائدة، كما زيدت الكاف في "كأن" للدلالة على التشبيه، إلا أن اللام هنا ليس لها أي معنى. بيان ذلك في: الأمالي 108/1، المقتضب 32/4، الصحاح مادة "ل ع ل" 1815/5، الإنـصاف 224/1،225، ابـن يعـيش 87/8، شرح جمل الزجاجي 446/2،447، شرح الكافية 373/4، رصف المباني 249، الجنى الداني 579، الارتشاف 1281/3،1282، الهمع 134/1، الخزانة 422/10 425

ومن أصناف الحرف حروف العطف

قوله: (العطف على ضربين: عطف مفرد على مفرد، وعطف جملة على جملة، وله عشرة أحرف: فـ"الواو والفاء وثم وحتى" أربعتها على جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم، تقول: جاءني زيد وعمرو، وزيد يقوم ويقعد، وبكر قاعد وأخوه قائم، وأقام بشر وسافر خالد، فتجمع بين الرجلين في المجيء، وبين الفعلين في إسنادهما إلى زيد).

العطف في اللغة الثني والرد، يقال: عطف العود ثناه ورده إلى الآخر، ومنه عطف عليه أشفق، ومنه العِطَاف للرداء، إذا ألقيته على عطفك الأيمن ورددته إلى الأيسر[1]، فالعطف في الكلام أن ترد أحد المفردين إلى الآخر فيما حكمت عليه، أو إحدى الجملتين إلى الأخرى.

قوله: (وبين مضموني الجملتين][2] **في الحصول، وكذلك ضربت زيدا فعمرا، وذهب عبد الله ثم أخوه، ورأيت القوم حتى زيدا، ثم إنما تفترق بعد ذلك).**

أي لو لم يكن الواو لكان مضمونا الجملتين في الحصول حاصلين بغير جمع واشتراك.

قوله: (فالواو للجمع المطلق، من غير أن يكون المبدوء داخلا في الحكم قبل الآخر، ولا أن يجتمعا في وقت واحد، بل الأمران **جائزان، وجائز عكسهما، نحو قولك: جاءني زيد اليوم وعمرو أمس، واختصم بكر وخالد، وسيان قعودك وقيامك).**

أي يجوز أن يكون المبدوء به داخلا في الحكم قبل الآخر، ويجوز أن يجتمعا في وقت واحد، ويجوز أن يكون المبدوء به داخلا في الحكم بعد الآخر، ويجوز أن لا يجتمعا في وقت واحد، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني زيد اليوم وعمرو أمس، فالمبدوء به وهو زيد غير داخل في الحكم أولا، بل الآخر وهو عمرو داخل فيه [أولا][3]، [فالحاصل أن المصنف استدل على فساد قول من قال بالمعية [4]، بقولهم جاءني زيد اليوم وعمرو أمس،

---

(1) اللسان، مادة " ع . ط . ف " 366/4.

(2) سقط من " ج ".

(3) سقط من " ج ".

(4) القـائلون بالمعية هـم الفارسي، وابن كيسان، والسيرافي، والسهيلي، وبعض الحنفية، ورجحه ابن مالك. شرح التسهيل 206/3، شرح الكافية 382/4، الجنى الداني 159،160، المغني354/2، الجامع الصغير201،202، الهمع 129/2.

وعلى فساد قول من قال بأن الأول قبل الثاني أو بالعكس[1]، بقولهم: اختصم بكر وخالد، من جهة أن اختصم لا يعقل إلا بفاعلين في وقت واحد، فلو ذهبت تجعلها للترتيب يفسد المعنى؛ لأنه يؤدي إلى الإخبار عن الواحد بالمساواة، وهو محال][2] [فإذا قلت: اختصم بكر وخالد، لا يمكن أن يقال: إن الداخل في الحكم أولا هو بكر أو خالد، وكذلك في قولك: سيان قعودك وقيامك، والفرق أن][3] [الواو][4] في: اختصم بكر وخالد، جاءت مع اقتران الفعلين، وفي سيان قعودك وقيامك جاءت مع استحالة اقترانهما.

قوله: (وقال الله تعالى ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾[5]، **وقال:** ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾[6] **والقصة واحدة).**

أي حط عنا ذنوبنا.

قوله: (وقال سيبويه[7]: (ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون أولى بها من الحمار، كأنك قلت مررت بهما).

أي لم تجعل في قولك: مررت برجل وحمار، للرجل منزلة؛ لأن الواو لا تقتضي الترتيب، والمراد بالمنزلة التقدم، لا منزلة الفضيلة، إذ الأحسن تقديم الأفضل، ألا ترى إلى قوله: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾[8] الآية، قدم القلوب؛ لأن القلب رئيس الأعضاء، يؤيده قوله: – عليه السلام –: { إِنَّ فِي الْجَسَدِ لَمُضْغَةً إِذَا سَلِمَتْ سَلِمَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا سَقُمَتْ

---

(1) القائلون بأن الأول قبل الثاني أو بالعكس، أي بالترتيب هم: الكسائي، والشافعي وبعض أصحابه، وقطرب والفراء، وهشام الضرير، وثعلب وغلامه أبو عمرو الزاهد، وابن درستويه، والرضي.

وقد رد المرادي هذين الرأيين بعد ذكرهما بقوله: (وقد زل الفريقان).شرح الكافية 382/4، الجنى الداني 159،160، المغني 354/2، الجامع الصغير 201، الهمع 129/2.

(2) سقط من " أ ".

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) في " ب و ج " [فالواو].

(5) البقرة، من الآية "57".

(6) الأعراف، من الآية "161".

(7) الكتاب 437/1 .

(8) البقرة، من الآية "6".

سَقِمَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلاَ وَهْيَ الْقَلْبُ }[1].

فإن قلت: لم بدأ بذكر الواو؟

قلت: لأنها هي الأم في هذا الباب؛ لأن هذا الباب لإثبات المشاركة، والواو دلالتها على مجرد الاشتراك، وسائر حروف العطف تدل على معنى زائد على الاشتراك، ألا ترى أن الفاء توجب الترتيب، و"أو" تثبت الشك، فلما كان في تلك الحروف زيادة على حكم العطف صارت في المعنى كالمركبة، والواو [مفرد، والمفرد][2] قبل المركب.

والجواب الثاني: أن العطف لما كان عبارة عن الاشتراك، والواو متمحض لإفادة هذا المعني دون غيره صار أصلاً في الباب.

قوله: (و"الفاء وثم وحتى" تقتضي الترتيب، إلا أن الفاء توجب وجود الثاني بعد الأول، بغير مهلة، و"ثم" **توجبه بمهلة، ولذلك قال سيبويه[3]: (مررت برجل ثم امرأة، فالمرور هنا مروران).**

بدليل صحة قولك: سقيته فروى، وبدليل أنها تدخل على الجزاء، والجزاء غير متأخر عن الشرط.

ومعنى قوله: (بغير مهلة) أن لا يتخلل بين الأول والثاني عمل، كما إذا قلت: دخلت هذه الدار فهذه الدار، فالمعنى أنك لم تستقل بعد دخول الدار الأولى بعمل آخر حتى دخلت الدار الثانية، والأصل في "الفاء" الاتباع، والعطف مبني عليه، ألا ترى أنها تعرى عن العطف في الجزاء، ولا تعرى عن الاتباع بحال.

قال ابن درستويه: (الواو أم حروف العطف، والفاء وثم فرعان للواو)[4].

فالفاء بعد الواو، وجعلت فاء؛ لتكون من مخرج الواو[5]، فما بعد الفاء لا

---

(1) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقريب منه ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن النعمان ابن بشير قال: سمعت رسول الله صلي الله عليه وسلم يقول: { إن في الإنسان مضغة إذا سلمت وصحت سلم سائر الجسد وصح، وإذا سقمت سقم سائر الجسد وفسد، ألا وهي القلب }. مسند الإمام أحمد بن حنبل الحديث 8442، 335/4،336.

(2) في " ب " [مفردة والمفردة].

(3) الكتاب 438/1.

(4) لم أقف عليه، وقد ذكر المالقي نحوه، ولم ينسبه إلى أحد. رصف المباني 410.

(5) الكتاب 433/4.

يكون [في][1] المعنى إلا ثانيا / متصلا مع تأخره بالأول غير متراخ عنه، ولا بينهما مهلة. [ج/163]

فأما "ثم" ففيها ما في الفاء من أن ما بعدها لا يكون إلا بعد الأول في المعنى، غير أن بينهما مدة وتراخيا، فلذا صارت على أكثر من حرف، [فكون][2] الميم فيها ككون الفاء؛ لأنها أيضا من مخرج الواو والفاء، وكانت مشددة؛ لأنها فرع الواو والفاء، وزادت الثاء عليهما؛ لأن "ثم" حرف العطف الثالث، والثاء تقارب الفاء، ألا ترى أنه تقام إحداهما [مقام][3] الأخرى في نحو: الجدث والجدف والثوم والفوم[4].

قلت: و"حتى" لما دل [على معنى الترتيب][5] مع الدلالة على معنى الغاية والتراخي، جعل حرفا يناسب الواو، وهو التاء، ألا ترى إلى إبدالهم الواو بالتاء في تراث ونحوه، ثم كرر وزِيد عليه حرفان، [وهما][6] الحاء والألف [فصار أربعة أحرف][7]؛ ليدل على أنه بعد الواو بثلاث درجات، وأنه الرابع من حروف العطف.

فإن قلت: فما تقول في سائر الحروف العاطفة؟

قلت: [هي][8] في التحقيق ليست بحروف عطف؛ [لأنها][9] تخرج ما بعدها من قضية [ما قبلها][10]، فإن شئت فتأمل في قولهم: جاء زيد / لا عمرو، فـ"لا" [ب/186] أخرج "عمرًا" عن المجيء الذي دخل فيه "زيد".

فإن قلت: بم ارتفع "عمرو"؟ قيل: بمضارعته الفاعل؛ لأنه محدّث [عنه][11] فكأن

---

(1) سقط من " ب ".

(2) في " ب " [لتكون].

(3) في " أ " [عن].

(4) في " ب " زيادة [وأشباه ذلك].

(5) تكرر في " ب و ج ".

(6) في " ب " [وهو].

(7) سقط من " ب و ج ".

(8) سقط من " ب ".

(9) في " ب و ج " [لأنه].

(10) سقط من " أ ".

(11) سقط من " ج ".

قولك: لا عمرو، لم يفعل عمرو.

فإن قلت: فلم سمى النحويون هذه الحروف حروف العطف؟ قلت: على المجاز؛ لأنهم لما وجدوا الثاني معربا بمثل إعراب الأول، وكان المعطوف الصحيح أيضا معربا بإعراب ما قبله، سموها حروف العطف، وإنما سبيل هذه كسبيل صفة [الاسم][1] تعرب بإعرابه وليست بمعطوفة، وقولك: جاء زيد لا عمرو من حيث المعنى كعطف جملة على جملة، [على][2] نحو: جاء زيد ولم يجئ عمرو، وقد حذف [من بينهما حرف العطف؛ من أجل أن فعل الاسم الثاني قد][3] حذف، واستغني عنه بحرف النفي؛ لأنه أدل على المخالفة، ودل حرف النفي على أن الثاني غير جاءٍ، كما أنك إذا قلت: جاء زيد وعمرو، استغني بفعل الاسم الأول عن فعل الثاني، ودلت الواو على أن عمرًا أيضا جاء، فإعراب الثاني بعد "لا" بالمضارعة كما أُعرب بعد الواو بفعله /. [256/أ]

قوله: (ونحو قوله تعالى ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾[4]، **وقوله:** ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾[5]، **محمول على أنه لما أهلكها** حكم بأن البأس **جاءها**، وعلى دوام الاهتداء **وثباته).**

لما كان مجيء البأس عند الناس مجهولا جعل كالمعدوم، فلما حصل الهلاك اعتقد الناس أن البأس جاءهم، فلذا صح دخول الفاء في ﴿ فَجَاءَهَا ﴾، وإنما خُص هذان الوقتان وقت البيات ووقت القيلولة؛ لأنهما وقت الغفلة والدعة، فيكون نزول العذاب فيهما أشد وأقطع.

وقوله: (على دوام الاهتداء) أي: ثبت على هداية.

قوله: (و"حتى"، الواجب فيها **أن يكون ما يعطف بها جزءًا من المعطوف عليه، إما أفضله كقولك: مات الناس حتى الأنبياء، أو دونه كقولك: قدم الحجاج حتى المشاة).**

---

(1) سقط من "ج".

(2) سقط من " ب ".

(3) سقط من " ج ".

(4) الأعراف، من الآية " 3 ".

(5) طه، من الآية " 80 ".

قد سبق شرح هذا[1] فلا نعيده، وانتصاب "أفضله" على أنه بدل من الجزء.

قوله: (و"أوْ وإما وأم" **ثلاثتها لتعليق الحكم بأحد المذكورين، إلا أنّ "أو وأما" يقعان في الخبر والأمر والاستفهام، نحو قولك: جاءني زيد أو عمرو، وجاءني إما زيد وإما عمرو، واضرب رأسه أو ظهره، واضرب إما رأسه وإما ظهره، وألفيت عبد الله أو أخاه).**

لـــ"أوْ" ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون للشك، نحو: جاء زيد أو عمرو، أردت أن تخبر بمجيء زيد فاعتراك شك، فجوّزت لذلك أن يكون عمرو هو الذي جاءك فأتيت بـــ"أو"، وعطفت عمرا على زيد، فصار كلامك مفيدا أن واحدا منهما جاء، وكذلك [لو أتيت][2] بأشياء وقلت جاء زيد أو عمرو أو خالد.

الثاني: التخيير، كقولك: اضرب رأسه أو ظهره، فقد أمرته بضرب أحدهما بغير عينه، ولم تجوّز أن يضربهما معا، فليس في هذا شك، وإنما هو تخيير، ألا ترى أن الأمر إذا قال: اضرب رأسه أو ظهره، لم يكن هناك شئ موجود قد شك في كونه، كما يكون في الخبر، في قولك: جاء زيد أو عمرو.

وحكم "إما" فيما [ذكرنا][3] حكم "أو".

وأما الوجه الثالث فسيجيء بيانه إن شاء الله.

قوله: (و"أم" لا تقع في الاستفهام **[إذا كانت متصلة][4]، والمنقطعة تقع في الخبر أيضا، تقول في الاستفهام: أزيد عندك أم عمرو؟ وفي الخبر: إنها لإبل أم شاء).**

معنى الاتصال أن تكون معادلة للهمزة، وقرينة لها، حتى [تكونا][5] جميعا بمنزلة "أي"، ومعنى المعادلة أن تتصل بها، وتجريا مجرى "أي"، فيكون قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ بمنزلة أيهما عندك؟ و[هذا][6] سر فلنكشفه، وهو أن السؤال على أربع مراتب:

---

(1) ص 32 من هذه الرسالة .

(2) في "ب" [لو أثبت].

(3) في " ب " [ذكرت].

(4) في الأصل [إلا متصلة] المخطوط أ /256 .

(5) في "ج " [يكونا].

(6) في " ب و ج " [وهنا].

الأولى: السؤال بالهمزة وحدها، نحو: أعندك شيء مما نحتاج إليه؟ فيقال: نعم، فتقول: ما هو؟ فيقال: متاع، فتقول: أي متاع ؟ فيقال: بزٌّ[1]، [فتقول][2] ألاذ[3] هو أم ردن[4]؟ فهذا بيان المراتب، وأشدها إبهاما السؤال الأول؛ لأنه ليس فيه إدعاء شيء، ثم الثاني؛ لما فيه من ادعاء شئ عنده، ثم الثالث؛ لأنه لتفصيل ما أجمله [في السؤال الثاني، ثم الرابع؛ لأنه لتفصيل ما أجمله][5] أي وهذا معنى قولهم: الهمزة و"أم" تجريان مجرى "أي"، فتفهم.

"أما" المنقطعة فمعناها أن لا تكون متصلة بما قبلها، ويكون [ما بعدها][6] كلاما مستأنفا.

و"أم" هذه هي المشرحة بـــ"بل" وهمزة الاستفهام، وهي تقع في الاستفهام والخبر، فالاستفهام نحو قولك: أزيد عندك أم [عندك][7] عمرو؟ فأنت في هذا غير مستفهم عن أن يعين لك واحدا بعينه، وإنما تكون مستفهما عن واحد بعد إضرابك عن آخر، فكأنك قلت: أزيد عندك؟ ظانا أنه عند مخاطبك؛ ليقفك المخاطب على حقيقة الأمر، فيقول: لا أو نعم، ثم بدا لك وصرت تظن أن الذي عنده هو عمرو، وأردت أن تترك الاستفهام عن زيد إلى الاستفهام عن عمرو، فقلت: بل أعندك عمرو، ولذا ذكرت لكل منهما خبره، وهو أنك كررت عندك ولم تقتصر على ذكره مرة؛ لأنك لما أضربت عن استفهام الأول وجب أن يكون خبرا لعمرو مذكورا؛ لأن هذا الكلام مستأنف.

أما الخبر فكقوله: إنها لإبل أم شاء، فقوله: إنها لإبل إخبار محض، ثم [جاء][8] بعده الاستفهام الذي هو "أم"، كأنّ قائل هذا القول سبق بصره إلى أشخاص فظن أنها إبل،

---

(1) البَزُّ الثياب، وقيل: غير ذلك. اللسان "ب . ز . ز" 203/1.

(2) سقط من " ج " .

(3) اللاذ: الثياب المنسوجة من الحرير، واحدتها لاذة. اللسان "ل . و . ذ" 535/5.

(4) الــردّن الغزل المفتول إلى قدام، وقيل الخز الأصفر، والثوب المردون هو المنسوج بالغزل المردون. اللسان "ر . د، ن" 62/3.

(5) سقط من " ب . و . ج " .

(6) في " ب " [ما قبلها].

(7) سقط من " ب " .

(8) سقط من " ج " .

فأخبر عن مقتضى ظنه، وقال: إنها لإبل، أي [أن][1] تلك الأشخاص [لإبل][2] ثم اعترضه الشك، فأضرب عن الإخبار السابق، فقال: أم شاء، على تقدير أم هي شاء، دالا على أنه [قد][3] ترك ذلك الخبر، وصار محتاجا إلى الاستفهام، فقد أغنى "أم" غناء "بل" والهمزة إذا قلت: إنها لإبل بل أهي شاء؛ لأن "بل" يدل على أنه قد أضرب عن إخباره الذي شرع فيه، والهمزة تدل على أنه قد صار يستفهم صاحبه الذي كان يخبره أولا عن تلك الأشخاص، فقوله: هي شاء [بعد][4] "بل" كلام مستأنف غير متصل بقوله: إنها لإبل.

قوله: (والفصل بين "أو وأم" في قولك: أزيد عندك أو عمرو؟ وأزيد عندك أم عمرو؟ وأنك في الأول لا تعلم كون أحدهما عنده، فأنت تسأل عنه، وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده إلا أنك لا تعلمه بعينه، فأنت تطالبه بالتعيين).

[أبان الفرق بين "أو وأم"][5] وقال: إنك لا تعلم في قولك: أزيد عندك أو عمرو؟ [كون][6] أحدهما عنده، وفي قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ تعلم [كون][7] أحدهما عنده إلا أنك لا تعلمه بعينه، فأنت تطالبه بالتعيين، يعني أن "أو" تفيد الشك، كما كانت تفيده في: جاءني زيد أو عمرو، فإذا أتيت بـــ"أو" بعد همزة الاستفهام فقلت: أزيد عندك أو عمرو، دل على أنك تستفهم عن أحدهما، كما دل قولك: جاءني زيد أو عمرو [على][8] أن المجيء صدر من أحدهما، وإذا كان الأمر على ما ذكرنا كان الواجب على [المسؤول][9] أن يقول: لا، إن لم يكن واحد منهما [عنده][10] أو يقول: نعم، إن كان

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) في " أ " [إبل].

(3) سقط من " ب " .

(4) سقط من " أ " .

(5) سقط من " ج " .

(6) في " ج " [وكون].

(7) في " ج " [وكون].

(8) في " ب " [وعلى].

(9) في " أ و ب " [المسئول].

(10) سقط من " أ " .

أحدهما عنده؛ لأنك إنما سألت عن كون أحدهما [عنده][1] فقط، فهو بمنزلة قولك: أجاءك واحد من القوم، في أنك تستفهمه عن مجيء واحد منهم، فليس الجواب إلا بقول: لا، أو نعم.

وأما "أم" فللسؤال عن المعين؛ لأن قولك: أزيد عندك أم عمرو، جار مجرى قولك: أيهما عندك، وأيهما تفيد السؤال عن عين الذي هو عنده، وهذه هي "أم" المتصلة بعينها والواجب على المسؤول في هذا أن يقول: زيد، أو عمرو، ولا يقول: لا، أو نعم؛ لأن "لا" أو"نعم" جواب من لم يعرف كون أحدهما على الإطلاق عنده، ومن سألك بأيهما فهو يطلب التعيين، فـــ"أو" إذن استثبات فقط، و"أم" إثبات واستثبات.

قوله: (ويقال في "أو وأما" في الخبر أنهما للشك، وفي الأمر أنهما للتخيير والإباحة، فالتخيير كقوله: اضرب زيدا أو عمرا، وخذ إما هذا و إما ذاك، والإباحة كقولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، وتعلم إما الفقه وإما النحو).

قد سبق تقرير الوجهين[2] في "أو وإما"، والوجه الثالث أن يجيئا للإباحة، لكن في الأمر، نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، وتعلم إما الفقه [وإما][3] النحو، وهذا يشبه التخيير من وجه، وهو أنه إذا جالس أحدهما كان مطيعا، وكذا إذا تعلم أحدهما، ومفارق له من وجه آخر، وهو أنه إن جالسهما معا [أو تعلمهما معا][4] كان جائزا، وإذا قلت: اضرب زيدًا أو [عمرًا][5]، وخذ إما هذا أو ذاك، فضربهما جميعا وأخذهما جميعا لم يجز، وإنما قال: ويقال تنبيها على أنّ / ذلك ليس بلازم، إذ من الجائز أن يكون المتقدم [257/أ] في الخبر مشكوكا فيه، بأن يكون المتكلم مبهما على السامع.

[وأما][6] في الأمر فوضعهما لإثبات الحكم لأحد الأمرين، إلا أنه حصلت قرينة يفهم معها أن الأمر غير حاجز عن الآخر، وهما لأحد الأمرين في الخبر والأمر.

---

(1) سقط من " أ ".

(2) ص 86 من هذه الرسالة .

(3) سقط من " ب " .

(4) سقط من " ب و ج " .

(5) في " أ و ب " [عمروا].

(6) في " أ " [فأما].

أما في الخبرِ فظاهرٌ، وأما في الأمر فإنك إذا قلت: تعلِم الفقهَ أو النحوَ، فتعلم المأمورُ أحدَهما فإنه ممتثلٌ لا محالة، ووقوعُ تعلم الآخرِ غير محظورٍ؛ لقرينةٍ دالةٍ على كونه غيرَ محظور، وهو أمرٌ خارج لا تعلُّقَ له بحرف العطف.

قوله: (وبينَ "أو وأما" من الفصلِ أنك مع "أو" يمضي كلامُك على اليقينِ، ثم يعترضُه الشكُّ، ومع "إما" كلامُك من أوله مبني على الشكِّ، ولم يَعد الشيخُ أبو على الفارسي[1] "إما" في حروفِ العطف[2]؛ لدخولِ العاطف عليها، ووقوعِها قبل المعطوفِ عليه).

أي [في "إما" جهتَان اثنتانَ كونُها عاطفةً][3]، إحداهُما أنك تقول: جاءني إما زيدٌ وإما عمرٌو، فتدخل الواوَ عليها في "وإما" فلو كانت حرفَ عطف لامتنع دخولُ حرف عطفٍ آخر عليها، ألا تراك لا تقول: جاءني زيدٌ [و][4] أو عمرٌو فلو كانت بمنزلةِ "أو" لجرت مُجراها في امتناع دخُول الواوِ عليها.

والجهة الثانية أنك تقول: خذ إما هذا وإما ذاك، فتذكرُها قبلَ معمول الفعل، وما يكون معمولاً للفعل لا يُعطفُ عليه بدليل أنك لا تقول: ضربتُ وزيدٌ؛ / لأن العطفَ إنما [ج/164] يُحتاج إليه فيما يفصل عن الفعل، نحو: ضربت زيدًا وعمرًا؛ لأن "ضَرَبْتُ" إذا أخذَ مفعولَه في: ضربت زيدًا كان ممتنعًا من أن يعمل في عمرو، فتأتي بحرفِ العطفِ؛ ليُدخِلَه في عمله، فتقول: ضربت زيدًا وعمرًا، فإذا كان كذلك استحالَ أن يُعطف معمولُ الفعلِ [على الفعل][5]، فلو كانَ "إما" حرفَ عطف لامتنع وقوعُها بين الفعلِ ومعموله.

قوله: (و"لا وبل ولكن" أخواتٌ، في أن المعطوفَ بها مخالفٌ للمعطوف عليه فـــ"لا" تَنفي ما وجب للأول، كقولك: جاءني زيدٌ لا عمرو).

فلو قلت / : ما جاءني زيدٌ لا عمرٌو، لم يجزْ. [ب/187]

---

(1) المقتصد 943/2.

(2) التحقيق أنه قد سبق أبا علي إلى عدم عدّ "إما" من حروف العطف عدد من النحاة منهم يونس وابن كيسان، وتبعهم الرماني وابن مالك والرضي والمرادي. معاني الحروف 131، شرح التسهيل 3 202،203، شرح الكافية 430/4، الجنى الداني 529، الهمع 135/2، وذكر ابن يعيش أن ابن السراج لم يعدها من حروف العطف. ابن يعيش 103/8.

(3) في الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: (في "إما" كونها عاطفة جهتان اثنتان).

(4) سقط من " أ ".

(5) سقط من " ب و ج ".

قوله: (و"بل" للإضراب عن الأول منفيا أو موجبا، كقولك: جاءني زيد بل عمرو).

الإضراب الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه[1]، قال:

أَصْبَحْتُ عَنْ طَلَبِ الْمَعِيشَةِ مُضْرِبًا * لَمَّا وَثِقْتُ بِأَنَّ مَالَكَ مَالِي**[2]

وإذا عرفت هذا فاعرف أن "بل" للإضراب عن الأول والإثبات للثاني، فإنك إذا قلت: جاءني زيد بل عمرو، كنت قاصدًا الإخبار بمجيء زيد، ثم تبين لك أنك غلطت في ذلك فصرت تضرب عنه، وتعرض عن ذكره إلى عمرو، وقلت: بل عمرو، وقيل: نقيض "لا"؛ لأن "لا" ينفي عن الثاني ما وجب للأول، [و][3] "بل" تثبت للثاني ما وجب للأول، فالمجيء في قولك: جاءني زيد لا عمرو، منفي عن عمرو، ومثبت لزيد، وفي قولك: جاءني زيد بل عمرو منفي عن زيد مثبت لعمرو.

قوله: (وما جاءني بكر بل خالد).

هذا على وجهين:

أحدهما: أن يكون التقدير ما جاءني بكر بل جاءني خالد، فكأنك قصدت أن تثبت نفي المجيء لبكر، ثم استدركت فأثبته لخالد.

والوجه الثاني: أن يكون المعنى ما جاءني بكر بل جاءني خالد، فيكون نفي المجيء ثابتا لبكر، ويكون إثباته لخالد، ويكون الاستدراك في الفعل دون الفعل وحرف النفي معا.

قوله: (و"لكنْ" إذا عطف بها مفرد على مثله كانت للاستدراك بعد النفي خاصة، كقولك: ما رأيت زيدا لكنْ عمرًا، وأما في عطف الجملتين فنظيرة "بل" في مجيئها بعد النفي والإيجاب، تقول: جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ، وما جاءني زيدٌ لكن عمرو قد جاء).

اعلم أن "لكنْ" يستدرك بها ما يقدر في الجملة التي قبلها من التوهم، نحو قولك: ما

---

(1) اللسان " ض . ر . ب " 4 /114.

(2) البيت من الكامل، مجهول القائل،وهو في اللسان " ض . ر . ب " 4 /114.

وقد استشهد به الشارح على أن معنى الإضراب هو الكف عن الشيء والإعراض عنه.

والبـيت من شواهد: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح/مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعمى للمطبوعات، بيروت، 1988 ف، ط/1، 31/7.

- الزبيدى، محمد الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دار ليبيا للنشر، بنغازي، ليبيا، ط/1، 1306هـ، 347/1.

(3) سقط من " أ ".

جاءني زيد لكن عمرو جاءني، [فللمتوهم][1] أن يتوهم أن عمرًا لم يجئ أيضا، فَأَمَاطَتْ كلمة "لكنْ" هذا التوهم، فإن قلت: قد جاز [الجمع][2] بين الواو ولكن، والجمع بين حرفي العطف ممتنع، قلت: إذا جاءت الواو خرجت عن العطف وخلصت لإفادة الاستدراك، وشبيهتها فيما ذكرنا "حتى" فأنت إذا قلت: غلبت [الناس][3] حتى زيدا وحتى عمرا، فـ"حتى" الأولى للعطف، والثانية لإفادة معنى الغاية.

واعلم أن "لكنْ" أخصُّ من "بل" في الاستدراك؛ لأنك تستدرك [بـ"بل"][4] بعد الإيجاب والنفي كما ذكرنا، ولا تستدرك بـ"لكنْ" إلا بعد النفي، لا تقول: رأيت زيدا لكنْ عمرا، وإنما تقول: ما رأيت زيدًا لكن عمرًا.

هذا في عطف المفرد على المفرد، أما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة "بل" في مجيئها بعد النفي والإيجاب، كمثاليه[5]، فقولك: عمرو لم يجئ جملة [منفية][6]، وما قبل "لكنْ". وهو قولك: جاءني زيد، جملة موجبة، فقد حصل الاختلاف، وعمرو في قولك: [لكنْ][7] عمرو لم يجئ، مرفوع بالابتداء، ولم يجئ خبره، وعمرو قد جاء في قولك: لكنْ عمرو قد جاء، جملة مثبتة، وما قبل "لكن"، وهو ما جاءني زيد جملة منفية.

[وإنما لم يستدرك بـ"لكنْ" [في عطف][8] المفرد إلا بعد النفي؛ لأن وضعها للمغايرة بين ما قبلها وما بعدها، ولا يكون المفرد منفيا؛ لاختصاص النفي بالجمل، وإذا وجب أن يكون إثباتا لزم أن يكون ما قبلها نفيا؛ لتحصل المغايرة، بخلاف الاستدراك بها في عطف الجملة؛ لأنه إذا حصل النفي بعدها كان ما قبلها إثباتا، فتحصل المغايرة][9].

---

(1) في " ب و ج " [فلمتوهم].

(2) سقط من " ب ".

(3) سقط من " أ ".

(4) سقط من " أ ".

(5) هما قوله: 1. جاءني زيد لكنْ عمرو لم يجئ.

2. وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء.

(6) في " ب و ج " [منتفية].

(7) سقط من " أ ".

(8) تكرر في " أ ".

(9) سقط من "ب و ج".

ومن أصناف الحرف حروف النفي

قوله: (وهي "ما ولا ولم ولمّا ولن وإن"، فـ"ما" لنفي الحال في قولك: ما تفعل، وما زيد منطلق، ومنطلقًا، على لغتين، ولنفي الماضي المقرب من الحال في قولك: ما فعل، قال سيبويه[1]**: (أما "ما" فهي نفي قول القائل: هو يفعل، إذا كان في فعل الحال).**

بدأ بحرف "ما"؛ لأنها لنفي الحال؛ لأن المفهوم من قولك: ما زيد ذاهبا، نفي الذهاب في الزمن الذي أخبرت به فيه، ولا يقال: إنه من قبيل الأخبار، مثل: زيد ذاهب؛ لأنه لو كان كذلك لكانت "ما" لمجرد النفي، وللزم صحة قولك: إن تزرني ما أضربك، وأريد أن ما تذهب، ولما امتنع هذان قام دليل على أن [في][2] كلمة "ما" شيئا يمنع، وما ذلك إلا ما ذكرنا من أنها لنفي الحال، فلا تناسب أن تجامع ما هو للاستقبال، وهو حرف الشرط، و"أن" الناصبة، فعلم أنها لنفي الحال، وفعل الحال موصوف بالوجود في الحال دون الماضي والمستقبل؛ لأن الماضي قد انقضى، والمستقبل معدوم، ولاشك أن الموجود أولى بالذكر من المنقضي والمعدوم.

قوله: (وإذا قال لقد فعل فإن نفيه ما فعل، **فكأنه قيل: والله ما فعل)**[3].

إنما [كان][4] نفيه بما فعل؛ لأن في لقد فعل معنى [فعل][5] القسم [بدليل لام جواب القسم][6] في "لقد" [وفي نفيه ما فعل إثبات للمطابقة بين الشرط والجواب، وقول سيبويه:(فإن نفيه ما فعل) أورده مقررا لمعنى الحال؛لأنه جعلها في النفي جوابا "لقد" في الإثبات، ولا ريب أن "قد" للتقريب من الحال، فكذا جوابها، ولا شك في اشتمالها الماضي والمستقبل عند قيام القرائن، قال تعالى حكاية عن الكفار: ﴿ مَا جَآءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾[7]

---

(1) الكتاب 117/3.

(2) سقط من " ب و ج " .

(3) تابع لقول سيبويه السابق . الكتاب 3 / 117 .

(4) في " أ " [فعل].

(5) سقط من " أ " .

(6) سقط من " أ ".

(7) المائدة، من الآية " 21 ".

أي في الرجاء، هذا للماضي المحقق، وقال حكاية عنهم: ﴿ وما نحن بمبعوثين ﴾ [(1)][(2)].

قوله: (و "لا" لنفي المستقبل في قولك: لا يفعل، قال سيبويه[(3)]: (وأما "لا" فتكون نفياً لقول القائل: هو يفعل ولم يقع الفعل)، وقد نفي بها الماضي **في قوله تعالى** ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى ﴾ [(4)]، **وقوله: :**

فأيُّ أمْرٍ سَيِّءٍ لاَ فَعَلَهْ)[(5)].

عند بعضهم[(6)] أن الماضي ينفى بشرط التكرير؛ لقوله تعالى ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ وقوله تعالى ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾[(7)]، في تقدير التكرير، إذ الاقتحام مفسر بالفك والإطعام، فكأنه قيل: فلا فكّ رقبة، ولا أطعم مسكينا، والاقتحام الدخول والمجاوزة بشدة ومشقة، والقحمة[(8)] الشدة، جعل الصالحة عقبة، وعملها / اقتحاما لها؛ لما في ذلك من معاناة [258/أ] المشقة ومجاهدة النفس الأمارة بالسوء[(9)]، وليس التكرير بملتزم عند آخرين[(1)].

---

(1) الأنعام، من الآية " 30 ".

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) الكتاب 3/ 117 .

(4) القيامة، الآية " 30 " .

(5) البيت من الرجز المشطور، نسبه البغدادي في الخزانة 89/10، الى الشاعر الجاهلي شهاب ابن العيف العبدي، من أبيات هجا بها الحارث بن جبلة، وقبله:

لاَهُمَّ إنَّ الْحَارِثَ بن جبلَهْ

زَنَا عَلَى أبيه ثُمَّ قَتَلَــــهْ

وكَانَ في جَارَاتِه لاَ عَهْدَ لَه

والشاهد فيه: "لاَفَعَلَه"، حيث نفي بــ"لا" الماضي، والأصل فيها نفي الفعل المستقبل.

البيت في: الأمالي الشجرية 92/2، الكشاف 213/4، الإنصاف 77/1، التخمير 86/4، ابن يعيش 108/8، شرح الكافية 314/4، اللسان " ز . ن . ي " 207/3، الجنى الداني 297، المغني 243/1.

(6) ذهب إلى ذلك الزجاج والزمخشري. معاني القرآن للزجاج 329/5، الكشاف 213/4، الجنى الداني 298،299، المغني 244/1 .

(7) البلد، الآية "11".

(8) اللسان " ق . ح . م " 205/5.

(9) الكشاف 4 /213 .

قوله: (وتنفي بها نفيا عاما **في قولك: لا رجل في الدار، وغير عام في قولك: لا رجل في الدار ولا امرأة، ولا زيد في الدار ولا عمرو، ولنفي الأمر في قولك: لا تفعل، ويسمى النهيَ، والدعاءِ في قولك: لا رعاك الله).**

معنى قولك: لا رجل في الدار [أن الجنس معدوم في الدار، ومعنى قولك: لا رجل في الدار][2] ولا امرأة نفي الجزء، فإن قلت: فما الفرق بين [قوله][3] لا تفعل في نفي المستقبل، وبين لا تفعل في النهي؟ قلت: هي في النفي على طريق يقتضي الإيجاب؛ لأنه خبر، وفي النهي على طريق الزجر عما يكره من الفعل؛ لأنه يقتضي الأمر.

والمراد من الأمر في قوله: (ولنفي الأمر) ضد النهي. لا واحد الأمور، فإن قولك: لا رجل في الدار، ونحوه نفي الأمر، فلا يقع فيه تخصيص للنهي، ولكنه أراد أن لا يخرج "لا" على معنى النفي، فقال: (ولنفي الأمر)، ومراده النهي، وكان يحتاج إلى أن يبين أنها لطلب ترك، ولعله استغنى عنه بقوله: (ويُسمى النهي).

وقوله: (والدعاءِ) إما عطف على الأمر، كأنه قال: ولنفي الدعاء؛ لأن غرض المصنف جعل "لا" للنفي في كل موضع، فإذا جعلت الناهية للنفي فجعل "لا" لذلك هنا أقرب، أو معطوف على قوله: (ولنفي) كأن معناه "وللدعاء"، وهذا مستقيم، غير أن الظاهر ما سبق لما سبق.

قوله: (و"لَمْ ولمّا" لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه، إلا أن بينهما فرقا، وهو أن "لمْ يفعل" نفى فعل، **و"لمّا يفعل" نفى قد فعل).**

إشارة إلى كون "لم" أصلاً لـــ"لمّا"؛ لأن "لم" ينفي الماضي المطلق، و"لمّا" ينفي المقيد بزمان الحال، فإن "قد" تقرب الماضي من الحال.

قوله: (وهي "لم" ضمت إليها "ما" فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع **والانتظار، واستطال زمان فعلها، ألا ترى أنك تقول:** ندم ولم ينفعه الندم. أي: **عقيب ندمه).**

=

(1) مـــن القائلين بعدم لزوم التكرير الرضي، وقد عد النحاة هذا الرأي من القليل الشاذ. شرح الكافية 314/4، الجنى الداني 297، 298، 299، المغني 243/1، 244.

(2) سقط من " أ ".

(3) في " ب و ج " [قولك].

[أومأ بذلك إلى أن [الزيادة][1] في اللفظ تستدعي زيادة في المعنى، إذ اللفظ موزع على المعنى، وإنما تضمنت معنى التوقع][2]؛ لأنها جعلت نقيضة "قد"، وفي"قد" معنى التوقع، فوجب أن يكون فيها ذلك أيضا، وذلك لأنك تقول: قد ركب الأمير؛ لقوم يَنتظِرُون ركوبه ويتوقعون، فكذلك "لما يركب"، ومعنى التوقع طلب وقوع الفعل مع تكلف واضطراب[3]، ولذا قيل[4]: الانتظار موت أحمر [وموت][5] أحمر، [وقولك:][6] لما يركب، معناه ما وجد بعد وقوع ما كنت تتوقعه من ركوبه أي في الحال.

قوله: (وإذا قلته بـــ"لمّا" كان على معنى أن لم ينفعه إلى وقته).

الهاء في وقته راجع إلى فاعل ندم، أي إلى وقته الذي هو فيه.

قوله: (ويسكت عليها **دون أختها، في قولك: خرجت ولما، أي ولما تخرج، كما تسكت على "قد" في: .... *** ....وكَأَنْ قَد**)[7].

أصل السكوت في "قد"؛ لأنه جرى مجرى النائب، ثم انتقل الحكم إلى نقيضه. وهو "لمّا"؛ لأن "قد" لتقريب الشيء وإثباته، و"لمّا"؛ لتقريبه ونفيه.

قوله: (و"لن" **لتأكيد ما تعطيه "لا" من نفي المستقبل، تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وكدت وشددت قلت: لن أبرح اليوم مكاني، قال الله تعالى** ﴿ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ [8] **وقال تعالى** ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾ [9]).

---

(1) في " ب " [زيادة].

(2) سقط من " ج ".

(3) اللسان " و . ق . ع " 476/6.

(4) لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الأمثال مع أنه قد ورد ذكر الموت الأحمر فيها، وهو مثل يضرب في الصبر على الأذى وتحمل المشقة. مجمع الأمثال 2003/2.

(5) سقط من " ب وج ".

(6) في " ب و ج " [وقوله] .

(7) جزء بيت تقدم ذكره ص 21 من هذه الرسالة .

(8) الكهف، من الآية : 59 .

(9) يوسف، من الآية " 80 " .

"لن" كـ"لا" في النفي، إلا أن في "لن" معنى التأكيد، والمراد بالتأكيد هو التصميم وإبرام العزيمة على ما أخبر به من سلب وإيجاب عما هو بصدده، وليس كما زعم بعضهم[1] أنها للتأبيد، إذا التأبيد مناف للتجديد، وقد جاء التجديد معها في قوله تعالى ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾، وحتى لانتهاء الغاية.

قوله: (وقال الخليل[2]: (**أصلها "لا أن" فخففت بالحذف**)[3]. **وقال الفراء**[4]: (**نونها مبدلة من ألف "لا"**)، **وهي عند سيبويه**[5] **حرف برأسه، وهو الصحيح**).

ذهب الخليل إلى أن أصل "لن" "لا أن" حذفت الهمزة تخفيفا، وسقطت الألف؛ لالتقاء الساكنين هي والنون، وذهب الفراء إلى أن نونها مبدلة عن ألف "لا"، كما أبدلت الألف عن النون في الوقف [نحو][6] قوله:

.... * وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا**[7]

الأصل "فاعبدن"، بنون ساكنة للتأكيد.

وذهب سيبويه إلى أنّ "لن" حرف على انفرادها، ووجه [قوله][8] أن الأصل في الحروف أن يحكم عليها بخلاف ظاهرها؛ لأنها بعيدة عن التصرف. والتمسك بالأصل

---

(1) يريد به "الزمخشري" وهذا الرأي مشهور عنه راجع إلى عقيدته الاعتزالية، وقد ذكر المحققون أن الزمخشري ذكر هذا الرأي في أنموذجه. الكشاف 154/2، شرح التسهيل 336/3، شرح الكافية 638/4، الجنى الداني 270، الارتشاف 1644/4.

(2) هـو الخلـيل بن أحمد الفراهيدي البصري، صاحب العربية والعروض. أستاذ سيبويه. من مصنفاته: العين، الجمل، العروض، توفي سنة 175هـ. البغية 557/1-560، الأعلام 314/2 .

(3) الكتاب 5/3.

(4) الشيرازيات 181/1، رصف المباني 285، الجنى الداني 271.

(5) الكتاب 5/3.

(6) في "ب و ج " [في].

(7) البيت من الطويل قائله الأعشى. وهو في ديوانه ص 70، وأوله :

وذا النُّصُبَ المنصُوْبَ لاَ تَنْسُكَنَّهُ . ويروى : **فَـإِيَّاكَ والمَيْتَـاتِ لا تَقْـرَبَنَّها**

والشاهد فيه قوله: "فاعبدا"، بإبدال نون التوكيد الخفيفة ألفا عند الوقف، والأصل "فاعبدن".

والبـيت مـن شواهد: الكتاب 510/3، المقتضب 12/3، اللمع 260، الإنصاف 657/2، التخمير 246/4، ابن يعيش 39/9، رصف المباني 32، اللسان "س . ب . ح " 232/3، المغني 372/2، الهمع 78/2.

(8) سقط من " ب و ج ".

أولى وأحق.

أما مذهب الخليل، فقد قيل إنه لا يخلو من ضعف؛ لوجهين:

أحدهما: أنهم يقولون: أمّا زيدًا فلن أضرب، فيقدمون منصوب الفعل الواقع بعد "لن" عليه، ولو كان الأصل فيه "أن" لامتنع بدليل امتناع قولهم: زيدًا إن تضرب خير لك، على تقدير: أن تضرب زيدًا خير لك.

والوجه الثاني: أن قولك: لن يخرج زيد كلام تام، فإذا قلت: أن يخرج زيد، لن يكون كلامًا [تاماً][1] ما لم يجئ بجزء آخر، نحو: أن يخرج زيد أحب إلي.

وهذان الوجهان يؤذنان أن الضعف يستشف من ورائه، ويلقي على كتفيه حاشية ردائه، إلا أن الجواب عنهما أن الحروف تتغير أحكامها ومعانيها بالتركيب، ألا ترى أن "لو" معناه امتناع الشيء بامتناع غيره، نحو: لو جئتني أعطيتك، يريد أن الإعطاء امتنع لامتناع المجيء، ولا يقع بعده الاسم، لا تقول: لو [زيد][2] خارج أعطيتك، فإذا رُكِّبَ مع "لا" صار [معناه][3] امتناع الشيء لوجود غيره، نحو: لولا علي لهلك عمرُ[4]، أي: امتنع هلاك عمر لوجود علي، ووقع بعده الاسم المبتدأ، فعلم أن بالتركيب تغير المعنى والحكم، فكذا يجوز أن يكون أصل "لن" "لا أن"، ثم الحكم والمعنى تغيرا بتركيب "لا" مع "أن"، وكيف ما دارت القصة فمذهب سيبويه أوضح / وأجرى على السنن المنقاد. [ب/188]

قوله: (و"إنْ" بمنزلة "ما" في نفي الحال، وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية، كقولك: إن يقوم زيد، وإن زيد قائم، قال الله تعالى ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ [5]، **وقال تعالى** ﴿ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ [6]، **وقال عز وجل:** ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ [7]، ولا يجوز/ [ج/165]

---

(1) سقط من " أ ".

(2) سقط من " أ ".

(3) سقط من " ب " .

(4) التخمير 132/4، ابن يعيش 145/8، شرح أبيات المفصل 1117/2، 1118.

(5) يس، من الآية " 52 ".

(6) الأنعام، من الآية " 149".

(7) الأنعام، من الآية " 58 ".

إعمالها عمل ليس عند سيبويه[1]، وأجازه المبرد[2].

ووجه قول المبرد: أنّ "إِنْ" النافية بمنزلة "ما" في كونها لنفي الحال، فيجوز أن تعمل عمل "ما".

ووجه قول سيبويه: أنها داخلة على قبيلي الاسم والفعل، والأصل في العوامل أن تختص بأحدهما، و"ما" عند من يعملها[3] على خلاف قياس، فلا يقاس عليها غيرها.

(1) الكتاب 152/3.

(2) المقتضب 362/2.

(3) هم الحجازيون والتهاميون والنجديون يعملونها إعمال "ليس"، بشروط معروفة.

تفصيل ذلك في: أسرار العربية 60،59، رصف المباني 311،310، الجنى الداني 322 – 329، المغني 1/ 303، الهمع 123/1، 124.

ومن أصناف الحروف حروف التنبيه

قوله: (وهي "ها وألا وأمَا"، تقول: ها إن زيدا منطلق، وها افعل كذا، وألا إنَّ عمرًا بالباب، و أمَا إنك خارج، وألاَ لا تفعل كذا، وأَمَا والله لأفعلن).

معنى "ها" تنبيه المخاطب على ما بعدها من الأسماء؛ [لتصير عنده بمنزلة الأسماء المظهرة كزيد، فيكون السامع أفهم، ولذا ما دخلت إلا على الأسماء][1] المبهمة والمضمرة المنفصلة في الأكثر، فالمبهمة هذا وهذان ونحوها، والمضمرة ها أنا ذا، وها نحن أولاء، وما أشبههما.

قال ابن درستويه في "ها": (إنما هي الهاء وحدها مفتوحة، فأرادوا تبيينها؛ لأن الهاء خفية، والفتحة خفية، فمدوا الفتحة، فتولد منها الألف، وصارت كلمة يمكن أن يبتدأ بها ويوقف عليها).

فأما "ألا" فمعناها التنبيه والتحقيق، وتقع بعدها جملة مستأنفة؛ لأنها لاستفتاح الكلام وتنبيه المخاطب عليه بها.

وأما "أَمَا" [فـ][2] بمعنى "ألا"، وقيل [أصل][3] "ألا" لا [دخل][4] عليها همزة الاستفهام، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أخرجته إلى معنى التحقيق، كقوله تعالى ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ [5] وكونها في مركز التحقيق لا تقع بعدها الجملة إلا مصدرة بنحو ما يتلقى [به][6] القسم.

قوله: (قال النابغة: /

هَا إنَّ تَا عِذْرَةٌ إن لَمْ تَكن قُبِلَتْ * فَإِنَّ صاحِبَها قَدْ تاه في البلدِ)[7].**

---

(1) سقط من " ب " .

(2) سقط من " ب " .

(3) سقط من " ب " .

(4) سقط من " ب " .

(5) الأعراف، من الآية " 172".

(6) سقط من " ج ".

(7) البيت من البسيط، قائله النابغة الذبياني وهو في ديوانه ص37.

"تا" إشارة إلى القصيدة، والعذرة اسم من الاعتذار[1]، كما أن الرفعة اسم من الارتفاع، ويروى "نفعت" مكان "قبلت"، وتاه الرجل تحير[2]، كان النابغة هجا النعمان فأعتذر إليه بهذه القصيدة.

قوله: (وقال: **ونَحْنُ اقْتَسَمْنَا المَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا *** فَقُلْتُ لَهُم هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا** [3]

وقال : أَلاَ يَا اصْبَحَاني **قَبْلَ غَــارَةِ سِنْجَــالِ** *** ....) [4].

التقدير: يا خليلي اصبحاني، فحذف المنادى، وسنجال موضع [5]، وتمامه:

.... **** **وَقَبْلَ منايا غَادِيَات وَآجَالِ**

أي يا خليلي اسقياني الخمر صبوحًا.

قوله: (وأكثر ما تدخل "ها" **على** أسماء الإشارة والضمائر، **كقولك: هذا وهذه وهاأناذا وهو ذا وها أنت ذا وها هي ذه وما أشبه ذلك**).

كثر دخولها على هذين القبيلين لتوغلهما في الإبهام، ومساس الحاجة لذلك إلى تنبيه المخاطب على ما أشير إليه وعلى عثوره على ما كني عنه. فإذا قلت: هذا، فكأنك قلت:

=

ورواية الديوان لعجزه:

.... *** فإنَّ صاحبها مشارِكُ النَّكد

والشاهد في البيت إدخال حرف التنبيه "ها" على "إنَّ" وهو قليل.

البيت في: التخمير 92/4، ابن يعيش 113/8، اللسان "ع . ذ . ر" 284/4. الجنى الداني 349. الهمع 72/2، الخزانة 459/5.

(1) اللسان " ع . ذ . ر" 284/4.

(2) اللسان " ت . ي . ه" 321/1.

(3) البيت من الطويل ، قائله لبيد، وهو في الخزانة 460/5 .

الشاهد فيه " هــا" حيث جاءت للتنبيه كما مرّ.

والبيت من شواهد : الكتاب 379/1،المقتضب323/2 . سر الصناعة 344/1 . التخمير 92/2 ،الهمع264/1.

(4) البيت من الطويل، قائله الشماخ، من قصيدة يرثي بها بكير بن شداد، وهو في الكتاب 224/4.

والشاهد في البيت "يا اصْبحاني"، حيث جاءت "يا" للتنبيه. وقد تكون "يا" للنداء، والمنادى محذوف، والتقدير "يا هذان".

البيت في: التخمير 92/4، ابن يعيش 114/8، اللسان "س . ن . ج . ل" 345/3. الجنى الداني 356، المغني 373/2.

(5) قرية بأرمينية، وقيل: بآذربيجان. مراصد الاطلاع 744/2، اللسان "س . ن . ج . ل" 345/3.

تتبـــه [على ما أشير إليه من الأشياء التي بحضرتك، وإذا قلت: ها هو ذا، فكأنك قلت: تنبه][1] لما قرع سمعك ذكره وتصريحه وكني عنه، ثم إن دخولها قد كثر في أسماء الإشارة، نحو: "هذا"، ولم يكثر دخولها في الضمائر [نحو][2] ها أنت كثرة ذلك؛ لأن ذا مبهم يصلح لكل حاضر، فقرن كلمة التنبيه لتحريك النفس على طلبه بعينه، وليس كذلك "أنت"؛ لأنه لا يصلح لكل حاضر.

قوله: (**ويحذفون الألف من "أما"**، فيقولون: أم والله).

يحذفون ألفها للتخفيف والاعتماد على القسم بعدها؛ لأن القسم يُعرفها؛ لأن أما من مقدمات القسم، ألا ترى [إلى][3]، قوله:

أَمَا وَالذِي لاَ يَعْلَمُ الْغَيْبَ غَيْرُهُ * وَيُحْيِي الْعِظَامَ البِيضَ وَهْيَ رَمِيمُ**[4]

وقوله:

أَمَا وَالذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالذِي * أَماتَ وَأَحْيَا والذِي أَمْرُهُ الأمْرُ**[5]

قوله: (وفي كلام هِجْرِسِ بنِ كُلَيْبٍ[6] **أَمَ وَسَيْفِي وَزِرَّيْه، وَرُمْحِي وَنَصْلَيْه، وَفَرَسِي**

---

(1) سقط من "ب و ج ".

(2) سقط من " ب ".

(3) سقط من " ب ".

(4) البــيت مــن الطويل، قائله حاتم الطائي، وهو في: الطائي. حاتم، ديوان حاتم الطائي. دار صادر. بيروت. 1981ف، 84.

والشاهد فيه قوله "أما والذي"، حيث جاءت "أما" حرف استفتاح للتنبيه.

البيت في: اللسان " ر . م . د " 124/3، المغني 68/1 .

(5) البيت من الطويل، قائله أبوصخر الهذلي، وهو في : الأغاني 285/3.

والشاهد فيه قوله: "أما والذي"، حيث جاءت "أما"؛ للاستفتاح والتنبيه، وهذا كثير.

البــيت في: الأمالي 149/1، التخمير 92/3، ابن يعيش 114/8، رصف المباني 97، اللسان " ر . د . ث" 117/3. المغني 54/1، الجامع الصغير في علم النحو 111، الهمع 70/2.

(6) هــو هجرس بن كليب بن ربيعة التغلبي، أحد الفرسان في الجاهلية، له شعر، قتل خاله أباه كليبا. قبل أن تلده أمه. وكــان ذلك سبب حرب البسوس، ثم ولدته أمه جليلة بنت مرة وسمته هجرسا، وتربى في بيت خاله جساس. فلما كبر وأخبر بما كان، ثأر لأبيه بقتل خاله، ثم لحق بقومه. الأغاني 52/5، 53، والأعلام 77/8

وَأُذُنَيه، لاَ يَدْعُ الرَّجُلُ قَاتِلَ أَبِيهِ، وَهْوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ")[1].

الهِجْرِس ولد الثعلب في الأصل[2]، وزِرّ السيف حده[3]، وكانت رماح العرب ذوات الشعبين، ولذا قال: "ورمحي ونصليه" أقسم بهذه الأشياء.

قوله: (ويبدل بعضهم[4] **من همزته هاء فيقول: هما والله وهم والله، وبعضهم**[5] **عينا فيقول: عما والله وعم والله**).

كأنهم يستكرهون الهمزة؛ لأنها [من أقصى المخارج، وهو أول الحلق، فيبدلون منها هاء مرة؛ لأنها][6] جارتها، وعينا أخرى؛ لأنها من أخواتها، وهي الحروف الحلقية وبعينها لتحركها وتقدمها.

---

(1) هذا القول في : الأغاني53/5، التخمير96/4. ابن يعيش117،116/8، اللسان"ز . ر . ر"178/3.

(2) اللسان " ه . ج . ر . س " 308/6.

(3) اللسان " ز . ر . ر " 3 / 178.

(4) إبدال الهمزة من الهاء رواه النحاة عن العرب دون نسبة لأحد معين منهم. ولذا نراهم يذكرونه بعبارة (ويبدل بعضهم) أو نحوه، وإن كان قد ثبت أن طيئا تبدل همزة "إنْ" الشرطية هاء فتقول هنْ.

- الاشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف. تح/د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1978م. ط/3، 397/1، 398 ، 399.

والتخمير 96/4، شرح التسهيل 430/3، شرح الكافية 421/4، الجنى الداني 390، المغني 55/1، الهمع 70/2.

(5) إبدال الهمزة عينا قليل، نسبه ابن عصفور إلى بني تميم. الممتع 415/1، ولم ينسبه غيره إليهم. التخمير 4/ 96، شرح التسهيل 430/3، شرح الكافية 421/4، الجنى الداني 390، المغني 55/1، الهمع 70/2.

(6) سقط من "ج".

ومن أصناف الحرف حروف النداء

قوله: (وهي "**يا و أيا و هيا و أي و الهمزة و وا**").

صيغت هذه الحروف من حروف المد؛ لأنها أسهل الحروف وأكثرها دورًا في الكلام، أصل هذه الحروف "يا" وعكسه "أي"، والهمزة بحذف الياء، و"أيا" بزيادة الهمزة في "يا"، وهيا بإبدال الهمزة هاء، كما في "هما والله".

قوله: (فالثلاثة الأول لنداء البعيد، **أو من هو بمنزلته من نائم أو ساه. فإذا نودي بها من عداهم فلحرص المنادي على إقبال المدعو عليه، ومفاطنته لما يدعوه له**).

لأن فيها مد [الصوت][1]، والبعيد محتاج [إليه][2].

قوله: (و"**أي و الهمزة" للقريب**، و"وا" للندبة **خاصة**).

[وا للمندوب][3]؛ لأنه أبعد البعيد، واختصاص الواو فيه والمدة لفرط البعد المعنوي دون المكاني.

قوله: (**وقول الداعي: يا رب، ويا ألله**، استقصار **منه لنفسه، وهضم لها. واستبعاد عن مظان القبول والاستماع، وإظهار للرغبة في الاستجابة بالجْؤَار**).

أي نسبة إلى التقصير، والجُؤَار بالجيم المضمومة والهمزة. التضرع[4].

---

(1) في "ج" [صوت].

(2) سقط من "ج".

(3) في " أ " [ويا للمندوب].

(4) لسان "ج . أ . ر" 365/1.

ومن أصناف الحرف حروف التصديق [والإيجاب][1]

قوله:(وهي "نعم وبلى وأجل وجير وأي وإنّ"، **فأما "نعم" فمصدقة لما سبقها من كلام منفي أومثبت، تقول إذا قال: قام زيد أولم يقم؟ "نعم"، تصديقا لقوله:، فكذلك إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام، إذا قال: أقام زيد أو ألم يقم ؟ فقلت: نعم، فقد حققت ما بعد الهمزة، و"بلى" إيجاب لما بعد النفي**).

"نعم" حرف، بدليل أن نقيضتها وهي "لا" حرف، ولذا بنيت على السكون، وهي لتصديق ما تقدمها من الكلام منفيا كان أو مثبتا، بدأ المصنف [بذكرها][2] ليُومئ [بذلك][3] إلى أنها أمُّ تلك الأحرف، وأعمهن؛ لدورها في أكثر أنواع [الكلام][4]، في الخبر والاستخبار، والإثبات والنفي، كأمثلته.

أما "بلى" فهي دون "نعم" في العموم، إذ هي لا تجيء إلا في جواب [المنفي][5] خبرًا واستخبارًا، ولذا سمّاه إيجابا؛ لأن الإيجاب لا يكون إلا للمنفي.

قوله: (تقول لمن قال: لم يقم زيد أو ألم يقم؟ بلى، أي **قد قام، وقال الله تعالى** ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾[6]، **أي نجمعها، و"أجل" لا يصدق بها إلا في الخبر خاصة، يقول القائل: قد أتاك زيد، فتقول: أجل، ولا تستعمل في جواب الاستفهام**).

لإيجاب قيام زيد، فكأنه قيل: مكان "بل قام زيد": "بلى"، إقامة لها مقام هذه، وعلى هذا قوله عز وجل: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾[7] أي أنت ربنا، وعن ابن عباس[8]

---

(1) سقط من "ب و ج".

(2) في "ب و ج" [بذلك].

(3) سقط من "ب و ج".

(4) سقط من " ب و ج ".

(5) في " أ " [النفي].

(6) القيامة من الآية "4".

(7) الأعراف من الآية "172".

(8) هو أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم، حبر الأمة وترجمان القرآن، ولد سنة 3 ق هـ، وتوفي بالطائف سنة 68 هـ. الإصابة 330/2، الأعلام 95/4.

رضي الله عنهما أنه سئل، فقيل: "لِمَ لَمْ يقل قالوا: نعم، فقال: لو قالوها لكفروا عن آخرهم[1]، وقال تعالى﴿ أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾[2] أي نجمعها قـــادرين، قال المصنف: ("بلى" تحقق ما بعد النفي، و"نعـــم" تحقق ما بعد الهـــمزة)، [ومصداق قوله: أن بلى في الآية تحقق ما بعد لن، وهو نجمع عظامه، ونعم تحقق ما بعد الهمزة][3] [حين][4] قلت: نعم، لمن قال: ألم يقـــم زيد؟ فلو قلت: بلى في جواب [من قال][5] لك أقام زيد، لم يجز؛ لأنه من مواضع نعم.

قوله: (وجير نحوها **بكسر الراء، وقد تفتح، قال :**

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ * أَجَلْ جَيْرَ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهُ**)[6].

---

(1) الكلبي، أبو القاسم محمد بن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، الدار العربية للكتاب، 248.

– الآلوســـي، شـــهاب الـــدين محمـــد البغدادى، روح المعاني فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح/إدارة المصرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/4، 1985ف، 101/9، الخزانة 202/11.

– ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، 1984ف، 168/9،169.

(2) القيامة، الآية "3،4".

(3) سقط من "ب و ج".

(4) سقط من " أ ".

(5) تكرر في " أ ".

(6) البيت من الطويل، قائله طفيل الغنوي، ولفظه الصحيح هو:

وَقُلْنَ أَلاَ الْبَرْدِي أَوَّلُ مَشْرَبِ * أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَت رِوَاءَ أَسافِلُه**

وأمـــا البيت الذي ذكره المصنف فهو لمضرس بن ربعي. وقد تداخلت روايته مع بيت طفيل المذكور، وبيت مضرس: **وَقُلْنَ أَلاَ الْفِرْدَوْسُ أَوَّلُ مَحْضَرٍ *** من الْحَيِّ إِنْ كَانَتْ أُبِيرَتْ دَعَاثِرُه**

وهذا الآخير ليس فيه "أجل جير" الذي هو محل الشاهد.

تفصيل ما ذكر في: الخزانة 106/10،107.

~~والشاهد في البيت المذكور "أجل جير"، حيث استعمل "جير" بمعنى نعم، فتكون "أجل" حرف تصديق، و"جير" توكيد~~ لها، وإنما قال جير ولم يقل أجل كراهة التكرار.

والبـــيت من شواهد: التخمير 102/4، ابن يعيش 122/8، شرح الكافية 318/4، اللسان ج ي ر 495/1، الجنى الداني 360، المغني 120/1.

الفردوس موضع في بلاد العرب[1]، والدعثور الحوض المتثلم[2]، أي قلن: هذا أول مشرب، فقلت لهن: أجل جير، فكأنه قال: أجل أجل .

قوله: (ويقال جير لأفعلن، بمعنى حقا، و"إنّ" كذلك أيضا، قال:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا * كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ)[3].**

أي "أنّ" تختص بالخبر مع زيادة وتوكيد، وفيه معنى القسم؛ لأن "إن" للتحقيق والتأكيد، والقسم كذلك، ألا ترى انتصاب "قسما" في بيت[4] الأحوص[5] في صدر الكتاب[6] على أنه مصدر مؤكد لنفسه، وكبر بكسر الباء يستعمل في السن[7].

قوله: (و"أي" لا تستعمل إلا مع القسم إذا قال المستخبر هل كان كذا؟ قلت: أي والله).

أي بناء في التصديق؛ لاختصاصه بالقسم.

---

(1) الفردوس ماء لبني تميم كان به يوم للعرب، وقيل غير ذلك. مراصد الإطلاع 1025/3.

(2) اللسان "د . ع . ث . ر" 386/2.

(3) قد مضى الكلام عليه في أثناء الكتاب، والشاهد فيه هنا كالذي فيه هناك. ص 84،20، من هذه الرسالة .

(4) هو: **إنِّي لأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنَّنِي *** قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ**

البيت من الكامل، قائله الأحوص، وهو في: طراد، مجيد، شرح ديوان الأحوص، دار الكتاب العربي، بيروت 1994ف، ط/1، 118. ورواية الديوان:

أَصْبَحْتُ أَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنَّنِي * ....**

والشاهد فيه قوله "قسما"، حيث انتصب على أنه مصدر مؤكد لنفسه؛ لأن يفيد معنى القسم الذي تفيده الجملة السابقة.

والبيت من شواهد: الكتاب 380/1، المقتضب 233/3، التخمير 306/1، ابن يعيش 116/1، الخزانة 48/2.

(5) هو الشاعر الأحوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم، وقيل: اسمه عبد الله، ويلقب حميّ الدبر، أي محميا. لقب الأحوص؛ لضيق في مؤخر عينه، لشعره رونق وحلاوة وعذوبة ألفاظ ليست لأحد، له ديوان مطبوع، توفي 105 هـ.، الأغاني 228/4- 234 ، الخزانة16/2-20، الأعلام 116/4.

(6) قال الشارح في باب ذكر المنصوبات، عند الكلام عن بيت الأحوص: (ومما سلك هذا الطريق قول الأحوص: " قسما"، لأفادته ما أفادته الجملة السابقة وهي قوله: إني لأميل؛ لأن القسم للتاكيد، وقد اجتمع في هذه الجملة غير واحد من المؤكدات: الأول كون الجملة ابتدائية؛ لأن الاسم دلالته على الثبوت، فيكون اكد ما يكون على الحدوث، الثاني كونها مصدرة بكلمة التحقيق، الثالث لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة، فتكون هذه الجملة مفيدة لما يفيده القسم). المخطوط أ/42.

(7) اللسان " ك . ب . ر " 364/5.

قوله: (و[في][1] أي الله).

يجوز أي الله بنصب الله؛ لأن الأصل أي والله، فلما حذف حرف القسم انتصب، كقوله تعالى ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ ﴾[2]، أي من قومه.

وفي أي ها الله لا يجوز[3] إلا الجر؛ لأن "ها" عوض عن حرف القسم؛ لما بينها وبين الواو من التناسب في الظرفية في المخارج، فكأن حرف القسم باق.

أما "أي" في أي الله فليست بعوض عن حرف القسم، وإنما هو جواب لمن سألك، وها الله بمد الألف، وحذف ألف الوصل، وبالقصر مع الحذف.

قوله: (وكنانة[4] **تكسرُ العينَ من نَعم[5]، وفي قراءة عمر بن الخطاب[6] وابن مسعود[7] رضيِ الله عنهما[8] ﴿ قَالُوا نَعِمْ ﴾[9]، وحكي أن عمر سأل قومًا عن شيء، فقالوا: نعَم، بالفتح، فقال عمر: إنما النَّعَم الإبل، فقولوا نَعِم[10]، وعن النضر بن شميل[11]:** أن نحم بالحاء

---

(1) زيادة في جميع النسخ. المفصل311.

(2) الأعراف، من الآية "155".

(3) في " ب و ج " زيادة [في الله].

(4) كـنانة قبيلة من العرب، أبوها هو كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر. اللسان " ك . ن . ن " 444/5، الخزانة 203/1 .

(5) التخمير 104/4، الجنى الداني 506، الارتشاف 2368/5، المغني 345/2.

- البـنا، أحمد الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر. تح/شعبان محمد. عالم الكتب، بيروت،1987 ف، ط/1، 49/2.

(6) هو أبوحفص أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بن نفيل بن لؤي القرشي. أعز الله به الإسلام. شهد كل المشاهد مع النبي صلى الله عليه وسلم، وولي الخلافة بعد أبي بكر، قتل سنة 23هـ. التذكرة 2 1232. تهذيب التهذيب7/438-440. الأعلام 45/5،46.

(7) هو الصحابي أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي. من أكابر الصحابة وسابقيهم إلى الإسلام، خادم الرسول صلى الله عليه وسلم الأمين، شهد معه كل المشاهد، توفي سنة 32 هـ بالمدينة. التذكرة 927/3، تهذيب التهذيب 27/6،28، الأعلام 137/4.

(8) وتـبعهما الكـسائي والـشنبوذي وغيرهما. إعراب القراءات السبع وعللها 181/1. الجنى الداني 506، إتحاف فضلاء البشر 49/2.

(9) الأعراف، من الآية "43".

(10) قول عمر في: إعراب القراءات السبع وعللها 181/1، اللسان " ن . ع . م " 222/6.

(11) هـو أبو الحسن النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد المازني، أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب، ورواية الحديث، من =

لغة ناس من العرب)[1].

ألحق الحرف بالفعل بكسر العين في بعض اللغات؛ لاتحادهما في التركيب، على أن عمر استحسن الكسر فرقا بينه وبين نعم واحد الأنعام.

وأما إبدال العين [بالحاء][2] فلما بينهما من التشارك، وفرط [القرب][3] في المخرج[4].

قوله: (وفي "أي الله" ثلاثة أوجه، فتح الياء، وتسكينها والجمع بين ساكنين هي و"لام" التعريف المدغمة، وحذفها).

الأول من الأوجه فتح الياء؛ لأن الياء ضعيفة، فبالتقاء الساكنين يعروها ضرب من الثقل، فتفتح؛ لإزالة الثقل وخفة الفتحة.

والثاني تسكينها والجمع بين ساكنين هي و"لام" التعريف، وجاز الجمع بينهما؛ لمناسبة المَدَّة التحريك، وأذكرها قول من قال[5]:

مَدَدْتُ إِذَا مَا السَّاكِنَانِ تَلاَقَيَا * فَصَارَ كَتَحرِيْكِ كَذَا قَالَ ذُو الْخُبْرِ** [6].

=

كتبه: الصفات، غريب الحديث، توفي سنة 203هـ، وقيل غير ذلك. التذكرة 3/ 1768. تهذيب التهذيب 10/ 438،438، الأعلام 33/8.

(1) نسب ابن يعيش هذه اللغة إلى قبيلة كنانة. ابن يعيش 125/8. وذكرها غيره بلا نسبة. شرح الكافية 428/4. الجنى الداني 506، الارتشاف 2368/5، المغني 345/2.

(2) سقط من " ب و ج " .

(3) في " أ " [التقريب].

(4) قال سيبويه: (ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء). الكتاب 433/4.

(5) هو أبو مزاحم موسى بن عبد الله بن خاقان، إمام مقرئ مجود. أول من صنف في التجويد، وله في ذلك قصيدته الرائية المشهورة التي منها هذا البيت، توفي سنة 325 هـ. سير أعلام النبلاء، 559/11، 560، الأعلام 324/7، 325.

(6) البيت من الطويل، قائله أبو مزاحم الخاقاني من قصيدة أولها :

أقول مقالا معجبا لأولي الحجر * ولا فخر إن الفخر يدعو إلى الكبر**

ولفظ البيت كما في مصدره: **مَددت لأن الساكنين تلاقيا** ***..................................

وقد دلّل به المصنف على صحة الجمع بين الساكنين. البيت في:

- الحمد، د.غانم قدوري، **أبحاث في علم التجويد**، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان 2002 ف، ط/1، 133.

- شرف، جمال محمد، **هدى المجيد في شرح قصيدتي الخاقاني والسخاوي في التجويد**، دار الصحابة للتراث، طنطا، 2002 ف، ط/1، 32.

والوجه الثالث الحذف للياء؛ ليزول ما عراها من ضرب الثقل بالتقاء الساكنين، وهذا هو القياس؛ لأن قياس الساكنين إذا كان الأول حرف مد / أن يحذف كخِفْ في خاف [260/أ] بإسكان [الفاء][1].

والوجه الأول على خلاف القياس، وإنما جوزوا ذلك الوجه إذ في حذف الياء من "أي" لزوم أمر مستكره، وهو مجيء لفظ كلفظ [اسم][2] الله وحدهُ مكسورة همزته، فلا يعرف معناه، ففتحوا؛ ليظهر أمرها، ولما ذكرنا من إزالة الثقل أيضا.

---

(1) سقط من " أ ".

(2) في " ب " [الاسم].

ومن أصناف الحرف حروف الاستثناء

قوله: (وهي "إلاَّ وحاشا وعدا وخلا" في بعض اللغات).

راجع إلى [عدا وخلا][1] في الظاهر؛ لأن جعلهما حرفين إنما هو في بعض اللغات[2]، فلا ينبغي [أن يكون "حاشا" معهما في ذلك؛ لأن كونها حرفا هو اللغة المشهورة، فهي إذاً على العكس من "خلا وعدا"، فلا ينبغي][3] أن يرجع قوله: (في بعض اللغات) إلى الثلاث[4].

---

(1) في "ب و ج" [خلا وعدا].

(2) في هذا الكلام تفصيل: فـ"عدا" لم يحك الجر بها إلا الأخفش، و خلا" لاخلاف بين النحاة في جواز الجر بها. وإن كان النصب بها أكثر. بيان ذلك في: التخمير 457/1، ابن يعيش 77/2،78، شرح التسهيل 228/2،229، شرح الكافية 88/2،89، الجنى الداني 436-461، الارتشاف 1534/3،المغنى133/1-142، الهمع233/1،232.

(3) سقط من "ب و ج".

(4) أي إلى "حاشا، وعدا وخلا".

ومن أصناف الحرف حرفا الخطاب

قوله: (وهما "الكاف والتاء" اللاحقتان، علامة للخطاب في نحو: ذاك وذلك وأولئك وهناك وهاك وحيهلك والنجاك ورويدك ورأيتك وإياك، وفي أنتَ وأنتِ).

قد سبق في باب النداء أن "الكاف" حرف محض عار من الاسمية والإعراب، [في مثل: ذلك][1]، وأولئك وهناك [وهنالك][2]، أما هاك وحيهلك فهما بمنزلة خذ وائت. فكما أن خذ وائت لا يضافان، كذلك لا تضاف هاتان الكلمتان، ولا يقال: إن الكاف فيهما ضمير مفعول؛ لأنه لا يقال: هاك زيدًا، أي خذه، فالمخاطب / مأمور بأخذ زيد، لا بأخذ نفسه. [ب/189]

وأما النجاك فالكاف فيه ليس بضمير؛ لأن النجاء فيه الألف واللام، وهما لا يجتمعان مع الإضافة، ولا يقال: إن الكاف فيه ضمير منصوب؛ لأن النجاء بمعنى انج، قال:

النَّجَاءَ النَّجَاءَ مِنْ أَرْضِ نَجْدٍ * قَبْلَ أَنْ يَعْلَقَ الْفُؤَادُ بِوَجْدٍ**[3]

وليس لـــ"أنج" حظ في النصب، فإذا بطل أن تكون هذه الكافات ضمائر، تعينت أن تكون حروف خطاب متعرية [من][4] الإعراب، والكلام / في رويدك مثل: [الكاف][5] في هاك، [ج/166] بدليل أنك تجيء بعده بالمنصوب، وهو لا ينصب مفعولين بل ينصب مفعولاً واحدًا.

وأما أرأيتك فحقيقته أنه استفهام عما عند المخاطب من العلم والنظر في الشيء. ثم وضعه موضع أخبرني وأجبني على سبيل التأدب؛ لئلا يجعله مأمورًا، والتاء ضمير، وفيه دلالة على الخطاب، وهي حرف يؤكد معنى الخطاب الذي في التاء، وليس بضمير؛ لأنهم يقولون: أرأيتك زيدًا ما حاله، فلو كان ضميرًا لكان التقدير: أرأيتك نفسك زيدًا ما حاله. وهذا فاصل من الكلام رديء، فإذن هو بالرد حري.

فإن قلت: فما الفصل بين الكاف والتاء فيما سبق وبينهما في نصرك ونصرت ؟

قلت: هما فيما سبق قد تجردتا للخطاب على ما قررنا، بخلاف الكاف والتاء في نحو:

---

(1) العبارة في " ب و ج " [ومثل ذاك ذلك].

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) البيت من الخفيف، قائله علي بن الحسن البغدادي المشهور بـصرّ درّ بن صرّ بعرّ المتوفى سنة 465هـ. وهو في : ابن الجوزي، أبي الفرج جمال الدين، المدهش، تح/خيري سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة. 236. وقد أتى به الشارح مثالا على أن النجاء بمعنى "انج"، فهو مصدر منصوب بفعل مضمر. والتقدير انج النجاء.

(4) في " ب " [عن].

(5) في " ب و ج " [الكلام].

نصرك ونصرت، إذا لو كانتا متجردتين للخطاب لامتنع معنى المفعولية في الأولى؛ لأن الحرف لا يقع مفعولاً، فلما تصور أن المخاطب منصوب بذكر الكاف علم أنه اسم كزيد، ولامتنع معنى الفاعلية في الثانية [لمثل ما ذكرنا][1] في الكاف من المعنى، وللزم أن يؤتى بعدها باسم يكون فاعلاً، فيقال: نصرتْ زيدٌ، ألا ترى أن التاء الساكنة في نحو نَصرَتْ، لما تجرد للدلالة على أن الفاعل مؤنث، لزم ذكر الفاعل بعدها فقيل: نَصرَتْ هند.

فإن قلت: فمن الجائز أن يكون التقدير في نصرتْ [نَصرَتْ][2] أنت، وتكون أنت فاعلاً، لا التاء، يؤيد ما ذكرت أنا، أن نحو نصرت أنت يستعمل كثيرًا، فيلزم من هذا أن تكون التاء مجردة للخطاب، كما جردت التاء الساكنة في نحو: نصرت هند؛ للتأنيث.

قلت: للتأنيث معنى لازم، ألا ترى أن المؤنث لا يتحول مذكرًا، فطلب أن يعانق الفعلَ علامةُ التأنيث لزوم المشاكلة بين الاسم والفعل، وإلا فتأنيث الفعل بمكان من الإحالة، لانتفاء التأنيث في مفهومه، بخلاف الخطاب؛ لأنه لا يلزم، ألا ترى أنّ الشيء لا يكون مخاطَبا أبدًا، بل يكون مرة محدَّثا عنه، ومرة متكلّما، وأخرى مخاطَبا، فلما لم يلزم الخطاب الفاعل، لم يجز أن يجعل في الفعل علامة الخطاب [لزوم المشاكلة][3] [عن الفعل وفاعله، يرد][4] ما ذكرنا أن التثنية والجمع لما لم يلزما الفعل لم يلحقوا الفعل علامة التثنية والجمع.

أما نحو "أكلوني البراغيث" فمعدود من قبيل المعدوم؛ لكونه في غاية الندارة، وبعيد عن أن يحوم حول المذهب [المشهور][5] والقول المنصور[6]، فلما انتفى كون التاء في نصرتْ للخطاب ثبت أنها ضمير متضمن للدلالة على الخطاب، ونظيرها "مَنْ" في قولك: مَنْ زيدٌ؟ فهي تدل على الشيء والاستفهام عنه، كما أن هذه التاء تدل على الشيء والخطاب.

ومما يوضح فساد ما ذكرته أنت قولهم: في الكثير الشائع: نصرتْ بدون أنت، فلو كان أنت

---

(1) في " ب و ج " [لما ذكرنا].

(2) سقط من " أ ".

(3) سقط من "ج ".

(4) في " ب و ج " [بين الاسم والفعل، يؤيد].

(5) في " أ " [المشهورة].

(6) المذهب المشهور والقول المنصور أن الواو في "أكلوني البراغيث" حرف دال على الجمع، وهي لغة طيء وأزد شنوءة، حيث جعلوا الواو علامة المذكرين. الكتاب 2/40، 41، سر الصناعة 2/174، 175، ابن يعيش 3/87، شرح التسهيل 2/49، 50، المغني 2/365، 366، الجامع الصغير في النحو 206، الهمع 1/160.

فاعلاً لما ساغ تركه، كما تقول: نصرت هند، بذكر الفاعل بعد التاء الساكنة، ولا يسوغ تركه.

فإن قلت: فهلا زعمت أن أنت مستكن في نصرتْ بدون أنت.

قلت: ذاك ممتنع؛ لأن الضمير المستكن إنما يكون شيئا في النية، ولا يكون لفظا. ألا ترى أنهم إذا جعلوا الضمير المنفصل فاعلا أسندوا إليه الفعل إسنادهم إياه إلى نحو: زيد، في نحو: ما نصر زيد إلا أنت، فلما امتنع الإضمار وترك ذكره بعد التاء في الغالب ثبت أن التاء ليست بمتجردة للخطاب، بل هي ضمير فاعل.

قوله: (**وتلحقهما التثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما تلحق الضمائر. قال تعالى** ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾[1]، **وقال:** ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2]، **وقال:** ﴿فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[3]، **وقال:** ﴿أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ﴾[4]، **وقال:** ﴿وَأُولَٰئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ﴾[5]، **وقال:** ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾[6]، **وتقول: أنتما وأنتم وأنتن**).

أي وتلحق الكاف والتاء.

قوله: (**ونظير الكاف الهاء والياء وتثنيها وجمعهما في إياه وإياي** على مذهب أبي الحسن)[7].

لأنه يجعل الهاء في "إياه" علامة للغائب، ولا محل له من الإعراب عنده.

وفي هذه المسألة كلام سبق ذكره في قسم الأسماء[8].

---

(1) يوسف، من الآية "37".

(2) التوبة، من الآية "41".

(3) يوسف، من الآية "32".

(4) الأعراف، من الآية "42".

(5) النساء، من الآية "90".

(6) مريم، من الآية "8".

(7) في "إياه وإياي" وأخواتها خلاف كبير بين النحويين، وقد اختار المصنف مذهب أبي الحسن الأخفش القائل بأن "أيا" اسم مبهم مفرد يكنى به عن المنصوب، يتغير آخره باختلاف أحوال المضمرين، كما تتغير أواخر المضمرات الأخرى، فقد جعلت الكاف والهاء والياء لبيان المقصور؛ كي يعلم المخاطب من الغئب والمتكلم، فهي حروف لا موضع لها من الإعراب، وهذا هو المذهب المعتمد.

تنظر المسألة في: سر الصناعة 275/1-282، الإنصاف 695/2-702، التخمير 145/2، 646، 109/4، 110، ابن يعيش 98/3، 99، 127/8، 128، شرح الكافية 425/2، رصف المباني 137، 140، الهمع 61/1.

(8) يقصد قوله: (**والحروف التي تتصل بأيا من الكاف ونحوها لواحق**). حيث قال الشارح:

=

ومن أصناف الحرف حروف الصلة

قوله: (وهي "إِنْ وأَنْ ومَا ولاَ ومِنْ والباء"، في نحو قولك: مَا إن رأيت زيدا، الأصل ما رأيت زيدا).

هذه الحروف زيدت لتحسين النظم وتأكيد المعنى، وإنما سميت صلات؛ لأنها يوصل بها[1] الكلام.

قوله: (ودخول "إن" صلة أكدت معنى النفي، قال دريد[2]:

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلاَ سَمِعْتُ بِهِ *** **كَالْيَوْمِ هَانِئَ أَيْنُقٍ جُرْبِ[3]).**

الأصل ما رأيت كإنسان أو كطال أراه اليوم طالي أينق، ثم جعل الفعل لليوم، حتى كأنه الطالي اتساعا، فقال: ما رأيت كاليوم طالي أينق، كما تقول: ما رأيت كهذا الإنسان طاليا، ومثله قولهم[4]: ما رأيت كاليوم رجلا، وقد سبق.

=

(عند الخليل أن هذه اللواحق مجرورة المواضع بإضافة "إيا" إليها، وحجته ما حكاه عن العرب (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب)، فلولا أن هذه اللواحق محكوم على محلها بالانجرار لما انجر الشواب هنا، والجواب أنه شاذ، وهذا هو الجواب عن قول بعضهم: إن "إيا" مظهر، بدليل أن المضمر لا يضاف؛ لأن المضمر لا معنى له سوى الإشارة التي هي للتعريف، وعند الاضافة ينسلخ الاسم عن التعريف، فيلزم من تجويز الإضافة تعطيله عن المعنى رأسا، وذلك ممتنع، وقد أضيف هنا كما ترى، فلا يكون إلا مظهرا.

وقال الأخفش – وعليه المحققون –: إن "إيا" لا تجوز إضافتها إلى ما بعده؛ لأنه مضمر، بدليل أنه على وجه واحد، لا تتوارد عليه وجوه الإعراب، وذلك أنه كونه مضمرا، فتمتنع إضافته إلى ما بعده.

وعند الكوفيين أن اللواحق هي الضمائر، فالياء في "إياي" كالياء في نصرني. و"الكاف والهاء" في "إياك" و"إياه" كـ"الكاف والهاء" في نصرك ونصره لا فرق، و"إيا" عماد كالنون في نصرني، ووجه فساد هذا القول أن الشيء لا يعمد بما هو أكثر منه.

ومعنى قولهم: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب)، التحذير من أن يلاعبن ويتزوجهن). المخطوط أ/108.

(1) في " ب و ج " زيادة [في].

(2) هو الشاعر دريد بن الصمة معاوية بن الحارث الجشمي البكري، شاعر فحل وفارس شجاع، سيد بني جشم، أدرك الإسلام فلم يسلم، ثم قتل كافرا يوم حنين. الأغاني 3/10، 40، الخزانة 446/4، الأعلام 339/2.

(3) البيت من الكامل، قائله دريد، من قصيدة يتغزل فيها بالخنساء، وهو في: الأغاني 22/10، ويروى: " **ولا سمعت بمثله** "، والشاهد فيه قوله: "ما إن رأيت"، حيث جاءت "إن" زائدة بعد "ما" النافية؛ لتأكيد النفي.

البيت في: المقتصد 219/1، التخمير 111/4، ابن يعيش 82/5، 128/8. مغني 679/2.

(4) المقتصد 218/1.

الهانئ من هنأ[1] البعير بالقطران[2]، والأنيق[3] النوق، والجُرب جمع جرباء.

يقـول: ما سمعت هانئا كهانئ اليوم، ولم يقل هانئة، مع أنه أراد امرأة هانئة، حيث أبـصرها تهنئ الإبل بالقطران، والأصل في مثل هذا العمل أن يتولاه الرجال لا النساء، كمـا يقال: شاهدي امرأة، ولا يقال: شاهدتي [امرأة][4]، أي الشيء الشاهد امرأة، فغلب فيه الذكر على الأنثى؛ لعلة وجود ذلك الفعل من الذكر كالإمارة والقضاء، / والأصل في [261/أ] "ما" إن رأيت [ما رأيت، زيدت "إن"؛ [لتأكيد][5] معنى النفي، وكأنه قال: ما رأيت][6] البتة.

قـوله: (وعند الفراء أنهما حرفا نفي، ترادفا **كترادف حرفي التوكيد في: إن زيدا لقائم، وقد يقال: انتظرني ما إن جلس القاضي، أي ما جلس بمعنى مدة جلوسه).**

قـال المصنف: الترادف[7] كالتتابع في أن أحد الشيئين يكون الثاني، لا أن يكون كل واحد منهما تابعا لصاحبه، ومنه قوله تعالى ﴿ شَهۡرَيۡنِ مُتَتَابِعَيۡنِ ﴾[8]، فلا يتصور أن يكون أحدهما تابعا للآخر.

ووجـه مـذهب الفراء[9] أن "إنْ واللام" في: إن زيدا لمنطلق، [أكدا][10] مضمون الجملـة، فكـذا هنا لُزّ[11] حرفا النفي في قرن فأكدا، ولكن قولهم: انتظرني ما إن جلس

---

(1) هنأ الإبل طلاها بالهناء وهو القطران. اللسان "ه . ن . أ" 361/6.

(2) عصارة الأبهل، والأرز ونحوهما يطبخ، فيتحلب منه، ثم تهنأ منه الإبل. اللسان "ق. ط. ر" 280/5.

(3) مقلوب أنوق، حصل فيها إبدال وإعلال بالنقل والقلب. اللسان "ن . و . ق" 279/6.

(4) سقط من " أ ".

(5) في " أ " [للتأكيد].

(6) سقط من " ج ".

(7) الزمخشـري، أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة. دار الكتب المصرية. القـاهرة. 1922 ف، مادة "ر . د . ف" 334/1.

(8) النساء، من الآية "91".

(9) ذهـب الفراء إلى أن "إن وما" للنفي معا، حيث زيدت "ما" بعد النفي مبالغة فيه وتأكيدا له، كما زيدت "إن واللام" على الجملـة الاسـمية؛ لتأكيد مضمون الجملة. ابن يعيش 129/8، 130، الإيضاح 227/2، شرح الكافية 323/4، رصف المباني 235، الجنى الداني 210، الهمع 134/1.

(10) في "ب و ج" [أكّد].

(11) اللزّ: لزوم الشيء بالشيء، وكل شيء دوني أو قرن بين أجزائه فقد لُزّ. اللسان "ل . ز . ز" 494/5.

القاضي، ينقض مذهبه؛ لأن "ما" هذه للتوقيت، وليست للنفي، وقد زيدت عليها "إنْ".

قوله: (وتقول في زيادة "أنْ": لما أن **جاء أكرمته).**

"أنْ" هذه أكدت تعلق الإكرام بالمجيء، ووجوده بوجوده، وقد سبق أن هذه الحروف توصل بالجمل، فتؤكد مضامينها نفيا وإثباتا.

وإنما زيدت "أن" المفتوحة بعد لما؛ لأن "لما" فيه معنى المجازاة، يقال: لما جاء زيد أجبت.

و"أن" هي الأصل في باب المجازاة، فاستقبحوا أن يزيدوا عليها "إن" التي هي أصل الجزاء؛ لئلا يكون الأصل تابعا للفرع.

أمـــا زيـــادة المكـــسورة بعـــد "ما" النافية [فلأن][1] "ما" للنفي، و"إن" كذلك [في الأصل][2]، ففي زيادة "إن" مع "ما" تحقيق للنفي وتأكيده.

قوله: (وأما والله **أن لو قمت، قمت).**

قـــال سيبويه: (وأما "أنْ" فتكون بمنزلة "لام" القسم في قولهم: أما والله أن لو فعلت لفعلت)[3].

قال السيرافي[4]: (يعني أن "أن" تكون جوابا إذا أقسم على شيء في قوله: لو، ولا يكون جوابه في غير ذلك، وإنما جاز ذلك هنا خاصة كراهية للتضعيف بإدخال اللام على اللام)[5].

قـــوله: (وغـــضبت مـــن غير ما جرم، **وجئت لأمر ما، وإنما زيد منطلق، وأينما تجلس أجلس).**

"ما" هذه أكدت مضمون الجملة، وزادت الإبهام والتنكير، وقيل[6]: إن "ما" نكرة، وما

---

(1) في " أ " [فإن].

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) الكتاب 222/4، التخمير 114/4.

(4) هـــو القاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، نحوي عالم بالأدب، من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، أخبار النحاة البصريين، صنعة الشعر والبلاغة، توفي سنة 368 هـــ. البغية 507/1، 508، 509، الأعلام 195/2، 196.

(5) قول السيرافي في: التخمير 114/4.

- فائز، د/عبد المنعم، السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1983 ف، ط/1، 527.

(6) ابن يعيش 133/8، 134، 135، الإيضاح 238/2، شرح الكافية 436/4، الجنى الداني 332، 333، المغني 314/1.

بعـــدها بـــدل منها مفسر لها، وهذا البدل يجري مجرى النعت لـــ"ما"، في أنه [لا يجوز حذفه كما لا يجوز حذف نعت][1] "ما"، في رأيت ما معجبا لك.

وعلى هذا ما بقي من الجمل المذكورة في هذا الفصل.

قـــوله: (وبعـــين ما أرينك[2]، **وقال تعالى** ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾[3]، **وقال تعالى** ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[4]، **وقـــال تعالـــى** ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾[5]، **وقال تعالى** ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾[6]).

و(بعـــين ما أرينك) هذا مثل يضرب في استعجال الرسول، أي اعجل، وكن كأني أنظر إليك، كذا قاله الغوري[7].

قوله: (**وقال:** ﴿ وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ ﴾[8]، **وقال:** ﴿ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[9]).

أي وإذا أنزلت.

قـــوله: (**وقال تعالى** ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾[10]، **أي لأن يعلم أهل الكتاب، وقال تعالى** ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾[11]).

---

(1) في " ب " [لا يجوز كما لا يجوز حذف النعت]، وفي "ج " [لا يجوز كما لا يجوز نعت].

(2) مجمع الأمثال 100/1، المستقصى في أمثال العرب 11/2، الخزانة 403/11.

(3) النساء، من الاية "154".

(4) آل عمران، من الآية "159".

(5) المؤمنون، من الاية "40".

(6) القصص، من الاية "28".

(7) هـــو محمد بن جعفر الغوري، نسبة إلى غور، لا تعرف سنة ولادته ووفاته، قال عنه القفطي: لا أعرف في حـــال المذكور شيئا، وقد ذكر محقق التخمير أن الخوارزمي ينقل عنه كثيرا، وأن له كتابا كبيرا في اللغة اسمه الجامع فـــي اللغـــة، وأنـــه عاش قبل القرن السابع. إنباه الرواة 389/2، معجم الأدباء 105،104/18، شرح أبيات المفصل بالهامش 495/1، التخمير بالهامش 189،188/1.

(8) التوبة، من الآية "125".

(9) الذاريات، من الآية "23".

(10) الحديد، من الآية "28".

(11) الواقعة، الآية "78".

"لا" التـــي هـــي صـــلة مؤكدة لمعنى الكلام الموجب فقط، كهذه الآية، وكقوله تعالى ﴿ فلا أقسم ﴾، ألا تـــرى إلى قوله: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[1]، والنكتة في توكيد اللام بحرف النفي هي أن هذا المعنى مما لا يشك فيه أنه على الإيجاب.

قوله: (وقال العجاج:

فِي بِئْرِ لاَ حُورٍ **سَرَى وَمَا شَعَرْ** *** ....)[2].

حـــار هلك[3]، ويجوز أن تكون جور جمع جائر أي هالك[4]، ونظيره حول في جمع حائل، أي لا يسير إلا في بئر هلكى، ويجوز أن تكون مصدرا وهو النقصان[5]، أي أوقع نفسه في المهلكة.

قوله: (ومنه ما جاءني زيد ولا عمرو، **وقال الله تعالى** ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ ﴾[6]).

الأصل ما جاءني زيد ولا عمرو، زيدت "لا" تأكيدا لما أفادته "ما" من نفي.

قـــال علـــي بن عيسى[7]: (لو قلت: ما جاءني زيد وعمرو، لاحتمل أن يكون إنما

---

(1) الواقعة، الآية "79".

(2) البيت من الرجز، قائله العجاج، من أرجوزة يمدح فيها عمر بن عبيد الله بن معمر، وهو في ديوانه 20/2.

وتمامه: .... *** **بِإِفْكِهِ حَتَّى إِذَا الصُّبْحُ جَشَرْ.**

جشر الصبح إذا انفلق وطلع. اللسان "ج . ش . ر" 426/1.

والشاهد فيه مجيء "لا" زائدة في اللفظ والمعنى بين المضاف "بئر" والمضاف إليه "جور".

البيت في: معاني القرآن للفراء 8/1، الخصائص 477/2، الأزهية 154، التخمير 176/4، ابن يعيش 136/8، الإيضاح 230/2، اللسان "ح . و . ز" 182/2، الخزانة 51/4.

(3) اللسان "ح . و . ر" 182/2.

(4) اللسان "ج . و . ر"485/1.

(5) اللسان "ح . و . ر" 182/2.

(6) النساء، من الآية "136".

(7) هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي، من أفاضل النحويين، ومن مصنفاته: الإيجاز في النحو شرح أصول ابن السراج، معاني الحروف، توفي سنة 384 هـــ، وقيل: 382. البغية 180/2، 181، الأعلام 317/4.

نفيت أن يكون اجتمعا في المجيء)[1].

قوله: (﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾[2]).

زيادة "لا" في الآية ظاهرة؛ لأن الاستواء يقتضي شيئين، فلو لم تكن "لا" مزيدة لاقتضى الاستواء شيئين آخرين للنفي الأول والنفي الثاني.

قوله: (**وتزاد** "مِنْ" عند سيبويه في النفي **خاصة لتأكيده وعمومه، وذلك نحو قوله تعالى** ﴿ مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾[3]، **والاستفهام كالنفي، قال الله تعالى** ﴿ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾[4]، **وقال تعالى** ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[5]، **وعن الأخفش زيادته في الإيجاب**).

قد سبق الكلام في هذه المسألة[6].

قوله: (وزيادة الباء **لتأكيد النفي والإيجاب، في نحو ما زيد بقائم، وقالوا بحسبك درهم،** ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ ﴾[7]).

الخبر قد تراخى عن حرف النفي بوقوع الاسم قبله، فاحتيج إلى الوصل، والباء للوصل، فتزاد لتصل الخبر المتراخي عن حرف النفي بذلك الحرف.

أما زيادة الباء في: بحسبك و﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ ﴾، فلتحقيق إضافة الفعل إلى الفاعل على سبيل المبالغة، إذ المعنى بحسبك ويكفيك.

---

(1) معاني الحروف للرماني 84، وعبارته (إذا قلت: ما قام زيد وعمرو، احتمل أنهما لم يقوما معا).

(2) فصلت، من الآية "33".

(3) المائدة، من الآية "21".

(4) ق، من الآية "30".

(5) فاطر، من الآية "3".

(6) بيان هذه المسألة، وتفصيل رأي سيبويه، ورأي الأخفش في ص 26،27، من هذه الرسالة .

(7) النساء، من الآية "6".